# أبنية العربية

## في ضوء علم التشكيل الصوتي

دكتور

عبد الغفار حامد هلال

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

دار الطباعة المحمدية

بالأزهر بالقاهرة

# بسم الله الرحمن الرحيم

## تصدير

أحمد الله الذى خص العربية بمزيد من العناية فى أصواتها وتراكيبها ، فجاءت على صورة فريدة تباهى بها اللغات العصرية ، وتقف فى صدارتها وأصلى وأسلم على نبينا محمد ذى المنطق البليغ ، القائل ( أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش ) .

وبعد :

ففى هذا العصر تقدم ( علم الأصوات اللغوية ) فى الغرب ، وارتقت بحوثه ، وتفرعت جوانبه ، حتى أضحى كل منها علما مستقلا له مجالاته ، ونظامه وقوانينه ، وآلاته المعملية التى تتخذ وسائل لبحثه ، واستخلاص نتائجه .

فهو الآن يشمل قسمين أساسيين :

الأول : يسمى ( علم الأصـــوات العام ) وله ثلاثة فروع هى : ( علم الأصوات النطقى وهو يختص بدراسة جهاز النطق وصدور الأصوات منه — وعلم الأصوات الفيزيائى — ويدرس انتقال الصوت خلال الهواء — وعلم الأصوات السمعى ويتناول جهاز السمع وآثار الذبذبات الصوتية فيه وكيفية إدراك السامع للأصوات .

وقد نجم عن اعتماد هذه الفروع على التجارب المعملية أن نشأ مايسمى ( علم الأصوات التجريبى ) .

والقسم الثانى : يسمى ( علم الأصوات الخاص ) أو ( علم التشكيل الصوتى ) أو ( الفونولوجى ) ويتناول بحث الموقعية فى عدة صور أهمها :

١ — الصوت باعتباره وحدة مستقلة لها أثرها فى المعنى ، كما يبدو من المقارنة بين صوتى السين والصاد فى كل من ( سبر ) و ( صبر ) والقاف والكاف فى ( قال ) و ( كال ) ونحو ذلك .

٢ — الصوت باعتباره فونيما ، فالنون - مثلا - فونيم لها عدة صور نطقية فقد تظهر ، أو تدغم أو تقلب أو تخفى ، فى مواقع خاصة بكل .

٣ — بمجاورة الصوت لغيره ، وتأثيره أو تأثره به ، ولذلك صور كثيرة يمكن معرفتها بالرجوع إلى التفاصيل المذكورة فى هذا الكتاب .

وبالرجوع إلى البحث الصوتى عند العرب نلاحظ أن علماءنا القدامى قد عرفوا ما يسمى ( علم الأصوات اللغوية ) حين درسوا العربية فى أصواتها المفردة والمركبة ، بتحديد مخارجها ، وصفاتها ومواقعها فى الأبنية والتراكيب وكان حديثهم فى ذلك نابعا من دراستهم الوصفية لها ، بعرض النماذج ( أو العينات اللغوية ) وفحصهم لها ، معتمدين على الذوق السليم الذى أدى إلى الأحكام الدقيقة التى توصلوا إليها .

وتعد بحوثهم من أوائل البحوث الصوتية التى هدت الأوربيين — وغيرهم — للوصول إلى آفاق جديدة فى تحديد معالم الصوتيات ، وتطبيقها على اللغات المختلفة ، وتفريقها إلى الأقسام المتعددة التى أشرنا إليها .

وفى دراسة العرب ما ينبىء عن معرفتهم بأصول هذا العلم ، ومباحثه التى أخذت صورة علوم مستقلة الآن .

فدراستهم لمخارج الأصوات وصفاتها ، وصدورها من جهاز النطق ،

وانتقالها منه إلى أذن السامع كل ذلك يرتبط ارتباطا مباشرا بعلم الأصوات العام .

كما أن تحديدهم لمواقع الأصوات فى الكلمات والتراكيب يندرج تحت ما يسمى ( علم الأصوات الخاص ) .

وقد برهنوا — فى هذا الصدد — بأدلة قوية على الأصول التى تحكم لغتهم فى ظلال هذه البحوث الصوتية .

وإن موضوع هذا الكتاب هو بحث الأبنية العربية من حيث مواقع الأصوات فيها ، وائتلافها ، والنظم اللغوية التى خضعت لها ، وقد آثرت أن أسمى هذا البحث ( أبنية العربية فى ضوء علم التشكيل الصوتى ) لأنه يدخل فى صميم هذا الفرع الرئيسى من قسمى ( علم الأصوات اللغوية )

والهدف من ذلك الكشف - من خلال البحث الصوتى العربى - عن الجذور العميقة لهذه البحوث الصوتية المتقدمة فى العالم اليوم ، وإن لم تعرف - عند علمائنا - بمصطلحاتها وأسمائها الجديدة .

وذلك أيضا - يكشف عن خصائص العربية فى صوغ أبنيتها وفق قواعد دقيقة ، وذوق صوتى سليم

فالباحث يعجب عندما يتأمل جوانب لغتنا العربية ، ومعالمها ويقف أمام مباحثها ، ليعرف أسرارها ، وأغوارها ، والأسس التى انتهجتها ، وسارت على منوالها ، سواء فى الأبنية ، أو التراكيب .

وهذه اللغة دليل واضح على شخصية العرب الناطقين بها وإنها لتنبىء عن قدرهم السامى ، وعقلهم الراجح ، وتاريخهم المجيد .

فإذا أردنا - حقا - ان نعرف التاريخ العربى ، والأمة العربية - بمفاخرها

وأبعادها - فعلينا أن ننظر فى لغتهم ، ومنها يتجلى - بوضوح - تفوقهم على غيرهم .

يقول الأستاذ عبد الله العلايلى :

« ونحن مهما حاولنا أن نغمض النظر عن نبل العربية ، فإنها ناطقة بذلك ، ومن ثم كان من الخطأ أن تفسر اللغة بتاريخ العرب ، وإنما نكون أكثر قصدا إذا فسرنا تاريخ العرب باللغة »(١)

وقد أماط علماء العربية اللثام عن أسرار هذه اللغة التى تنساب كالماء إلى القلوب الصادية فترويها

وإذا تأملنا ما كتب علماؤنا عن أبنية العربية وائتلاف الحروف فيها تحققنا عمق الصياغة والبناء .

وحديثهم له دلالته الفلسفية ، وجوانبه العلمية التى لا أقول إنها قد صادفت الحقيقة الواقعية ، فحسب ، بل أؤكد أنها - فى غالبها - كانت تعبيرا سليما عما أراده العرب سرا كامنا وراء الحروف ، والألفاظ التى نطقوا بها .

فلغتنا العربية لها مبادىء قامت عليها أبنيتها المؤتلفة المتساوقة مع مناهج الحياة ، وواقع النطق الذى كانت به الألسنة ، والطباع ، واعتبرته مصدر الذوق السليم .

وسنتناول هنا الأبنية اللغوية بالبحث والتحليل ، ونحاول - ما أمكنتنا المحاولة - أن نبرهن على أن كلام اللغويين فى هذا المجال مستمد من طبيعة اللغة العربية ، ومأخوذ من أهلها الذين كانوا يعرفون أسرار كلامهم ، وأعماقه البعيدة .

وقد يدعونا ذلك إلى معرفة أحوال الأبنية فى التراكيب وما ينالها من التغير تبعا للموقع الذى تكون فيه .

---

(١) عبد الله العلايلى : مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢٢٩ .

وينقسم حديثنا فى ذلك إلى أربعة فصول تتناول أربع نقاط أساسية على الوجه التالى :

الفصل الأول : المنهج الصوتى للبناء اللغوى وفلسفته .

الفصل الثانى : الترابط الوثيق بين الأبنية العربية والقوانين اللغوية .

الفصل الثالث : تفسير بعض غوامض الأبنية ، وشواذها .

الفصل الرابع : المقاطع الصوتية وأثر تجاور الأصوات .

وبدراسة هذه النواحى نصل إلى نتائج تفتح آفاق العربية الواسعة ، وتبين مرونتها العجيبة ، واستعدادها الكبير للقيام بدورها الحضارى فى شتى المجالات وفى مختلف الأماكن والعصور .

وأسأل الله تعالى توفيقا وسدادا ؟

القاهرة فى ١٦ / ١ / ١٣٩٩ هـ      د/ عبد الغفار حامد هلال
١٦ / ١٢ / ١٩٧٨ م

# الفصل الأول

## المنهج الصوتي للبناء اللغوي وفلسفته

### منهج العربية في صياغة أبنيتها(١)

إن لغة العرب بكلماتها واستعمالاتها المختلفة قائمة على أصول ومبادىء ، وكل لفظة منها أخذت سمتا معينا حسب قواعد خاصة روعيت فيها ، وذلك راجع إلى أصالة هذه اللغة ، واعتمادها على أسس منهجية ، وخضوعها لتلك النواحي القوية ،

وهذه الأبنية اللغوية لها فلسفتها الخاصة التي لم تتوفر لأية لغة من لغات العالم ، فهي تستجيب للاستفهام ، وتجيب السائل عنه ، وذلك من أصالة ، وإبداع في تكوينها ، فكل أصل لغوي معلل بعلة ، لا أنه سبق اعتباطا ، أو بلا أهداف يرمي إليها .

وحديث العربية مبني على مبدأ الاستخفاف والاستثقال ، فما خف على الحس كثر دورانه على الألسنة ، وما ثقل أهمل استعماله أو قل(١) .

---

(١) المراد من بناء الكلمة : وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة ، وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة ، والأصلية ، كل في موضعه . انظر الرضي : شرح الشافية . ط حجازي ص ٢

وهذا الميدان قد خاض فيه علمـــاء العربية ، وعلى رأسهم أصحاب المعاجم .

وستوضح دعائم المبدأ المذكور من خلال حديث هؤلاء العلماء عن الحروف الهجائية ، وما يأتلف منها وما يختلف ، وعددها الذى تتألف منه الكلمات ، وحركاتها ، وسكناتها ، وتطور بعضها عن بعض .

أولا : ائتلاف الحروف :

تنقسم الحروف إلى ثقيل ، وخفيف ، وكل منهما على درجة متفاوتة ، ثقلا ، وخفة .

وأخف الحروف عندهم حروف ( سألتمونيها ) ولـكل حرف من الحروف الهجائية مخرج معين تشترك فيه بعض أعضاء النطق ، وهى - كما نعلم - تمتد من الجوف إلى الفم ، والشفتين ، متجاورة ، يلى بعضها الآخر والأبنية اللغوية — والألفاظ بوجه عام — ليست إلا بناء مؤتلفا من تلك اللبنات على شتى الصور والأوضاع .

واللغات التى يتكون منها هذا البنـــاء إما أن تتقارب فى مخارجها الصوتية ، أو تتباعد ، وأعضاء النطق التى تؤدى ذلك تقوم بجهد عضلى للإبانة والإفصاح عنه ، والشىء - كما يقولون - لا يتضح إلا بنقيضه ، على على معنى أن يتميز تمام التميز

وعلماء اللغة من أرباب المعاجم قد ذكروا ذلك .

فالخليل بن أحمد قد عرض فى كتابه (العين) لمخارج الحروف ، وصفاتها وأوضح أن اتحاد المخارج ، أو تقاربها ، قد يؤدى إلى إهمال بعض الكلمات.

وفى شرحه لمواد معجمه أشار إلى المهمل ، وسبب إهماله ، من الناحية الصوتية ، فذكر فى باب ( العين والحاء ) أنه لا تأتلف منهما كلمة واحدة مستعملة ، لتقارب مخرجيهما إلا فى باب النحت(١) .

وابن دريد نبه الباحث فى معجمه على أهمية الحروف ، لمعرفة عدد الأبنية ، وما يأتلف منها ، وما لا يأتلف ، وسر كل منهما ، وأوضح أن قرب مخارج الحروف يمنع من تأليف بعض الكلمات ، لثقلها على اللسان ، فالقاف ، والكاف لا تأتلف منهما كلمة واحدة فلا يقال ( قك ) ولا ( كق ) .

وقد أشار إلى حروف الذلاقة ، وعلة تسميتها بذلك ، فقال : سميت الحروف مذلقة ، لأن عملها فى طرف اللسان ، وطرف كل شىء ذلقه ، وهو أخف الحروف ، وأحسنها امتزاجا بغيرها ، وسميت الأخرى مصمتة ، لأنها أصمتت أن تختص بالبناء ، إذا كثرت حروفه ، لاعتياصها على اللسان(٢) .

وابن جنى يقول : « وأحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف ، فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتلفا » .

وهذا — كما يتبين من مفهوم كلامه — للتخفيف ، والتمكن من النطق ، ولذلك قال : إن حروف أقصى اللسان لا تتجاور ألبتة ، فلا يقال : ( قج ) ولا ( جق ) فالأحسن اعتماد المخرج البعيد ، ليختلف الصديان ، فيعذبا بتراخيهما ، وحروف الحلق — أيضا — أقل الحروف ائتـــلافا ، فإذا اجتمع منها اثنان فصل بينهما ، مثل : هدأت — خبأت — عبء ، وتتجاور فى ثلاثة مواضع :

---

(١) الخليل : العين ١/٥٣ — ٦٩ .
(٢) ابن دريد : الجمهرة ١/٤ — ١١ .

١ — الهمزة المبدوء بها ، مع واحد من ثلاثة أحرف هى : الهاء — الحاء — الخاء — مثل : أهل — أحد — أخذ .

٢ — الهاء مع العين ، ولا بد من تقدم العين على الهاء مثل : عهد — عهر .

٣ — الغين مع الخاء ، وتتقدم الخاء لا غير ، مثـــل : نخع — نخـع(١) .

وحتى مع ورود هـــذه الكلمات نحس بثقل على اللسان حال التفوه بها .

وقد فسر فى وضوح لغوى عجيب قوة العربية ، وخفة طبعها فى اختيار تركيب الكلمات من حروف متباعدة ، ونفورها من تقارب الحروف ، فإن كان ولابد من التأليف من الحروف المتقاربة ، فلابد من تقديم الأقوى على الأضعف ، وساق سر ذلك بما يدل على فلسفته اللغوية الفائقة يقـول :

من ذلك مارفض استعماله لتقارب حروفه نحو : سص ، وطس ، وظث وضس وشض وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه ، والمشقة على النفس لتكلفه .

وكذلك نحو : قج ، وجق ، وقك ، وكج ، وجك وكذلك حروف الحلق هى من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف ، أعنى حروف الفم ، فإن جمعا بين اثنين منها قدم الأقوى على الأضعف ، نحو أهل وأحد،

---

(١) ابن جنى : سر الصناعة من ص ٤١٥ — ٤١٨ مخطوطة دار الكتب المصرية .

ارأخ ، وعهد وعهر ، وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم لأقوى منهما ، نحو : أرُل (١) ووتد ، ووطد ، يدل على أن الراء أقوى من اللام ، أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام ، وكأن ضعف اللام إنما أتاها لما تشربه من الغنة عند الوقوف عليها ، ولذلك لا تكاد تعتاص اللام وقد نرى كثرة اللثغة فى الراء ، فى الكلام ، وكذلك الطاء والتاء ، هى أقوى من الدال ، وذلك لأن جرس الصوت بالتاء والطاء عند الوقوف عليهما أقوى منه ، وأظهر عند الوقوف على الدال ، وأنا أرى أنهم إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين ، من قبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس ، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما لأمرين :

أحدهما : أن رتبة الأقوى أبدا أسبق ، وأعلى ، والآخر : أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المتكلم فى أول نطقه أقوى نفساً ، وأظهر نشاطاً ، فقدم أثقل الحرفين ، وهو على أجمل الحالين(٢) .

ونحن إذا نظرنا فى أعماق لغتنا العربية وجدنا أن أبنيتها قد صيغت بما يتفق ، والمبدأ السابق ، لحروفها ، وكلماتها المكونة منذ نشأتها وهى تميل إلى التخفيف ، وتتخذ طابعاً من النطق السهل ، وتبتعد عن الاستثقال بأى لون من ألوانه .

والبناء العربى يسير مع هذه الطبيعة ، لا يفارقها ، فإذا وجدت الخفة فى الحروف المتباعدة اتبعها ، وإذا لم تتحقق فى ذلك لجأ إلى تقريب الحروف مادام موصلا إليها ومتمشيا مع المبدأ المذكور .

وربما ظن ظان أن ذلك مستغرب بالنسبة المنهج العام للغة ، التى تعتمد

---

(١) أرل — بضم الهمزة والراء — جبل بأرض غطفان ، وفى نسخ أخرى ( ورل ) - بضم الواو والراء - وهو حيوان كالضب .

(٢) ابن جنى : الخصائص ١ /٥٤ ، ٥٥

على التباعد الصوتى فى أبنيتها ، ولكنه إذا تأمل وجد الفلسفة الحقيقية لهذا التنقل ، فهى لم تحب البعيد لبعده ، وإنما للهدف السابق الذى تبحث عنه أنى وجد ، وهذا سر من أسرار هـــذه اللغة التى تبرهن على سلامة تراكيبها اللغوية(١) .

وإذا كان الصوت يظهر مع نقيضه أكثر من ظهوره مع قرينه ، وهذا أمر قد عرفه العرب واشتهروه ، فإنهم علموا ـ كذلك ـ أن ادغام الحرف فى الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين ، لأن اللسان ينبو بهما مرة واحدة فكان تقريبهم للحرف من الحرف ضرباً من التطاول إلى الإدغام وإن لم يصلوا إلى ذلك فقد حاولوه ، واشرأبوا إليه(٢) .

وهذا التخفيف المذكور أشار إليه علماء اللغة .

فإمام العربية سيبويه فى باب ماتقلب فيه السين صادا فى بعض اللغات تقلبها القاف إذا كانت بعدها فى كلمة واحدة — يقول عن مثل سويق :

فلما كانت كذلك أبدلو من موضع السين أشبه الحروف بالقاف ، ليكون العمل من وجه واحد ، وهى الصاد لأن الصاد تصعد إلى الحنك الأعلى للإطباق فشبهوا هذا بإبدالهم الطاء فى (مصطبر) والدال فى (مزدجر) ولم يبالوا مابين السين والقاف من الحواجز ، وذلك لأنها قلبتها على بعد المخرجين ، فكما لم يبالوا بعد المخرجين لم يبالوا مابينهما من الحروف(٣) ولهذا الإبدال شروط خاصة ذكرها صاحب الشافية(٤) :

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢/٢٢٧

(٢) نفسه ٢٢٧—٢٢٩ بتصرف

(٣) سيبويه : الكتاب ٢/٤٢٧ ، ٤٢٨

(٤) عبدالله الحسينى : شرح الشافية ص١٩٦

ويقول صاحب التصريح فى ( فصل فى إبدال الطاء ) :

وإنما أبدلت تاء الافتعال إثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق ، لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة ، إذ التاء من حروف الهمس ، والمطبق من حروف الاستعلاء ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرج الطبق ، واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء(١) .

ويقول العلامة سيبويه : « وقالوا فى ( مفتعل ) من صبرت : مصطبر : أرادوا التخفيف حين تقاربا ولم يكن بينهما إلا ماذكرت لك ، يعنى قرب الحرف وصارا فى حرف واحد ، ولم يجز إدخال الصاد فيها لما ذكرنا من المنفصلين ، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهى الطاء ليستعملوا ألسنتهم فى ضرب واحد من الحروف وليكون عملهم من وجه واحد ، إذ لم يصلوا إلى الإدغام(٢) .

وإن الملاحظة العربية — مع ذلك — دقيقة غاية الدقة ، ويمكن فلسفتها فلسفة عميقة تتمشى مع منطقية لغتنا اللطيفة ، ومبادئها القويمة .

فالعرب وإن كانوا يعرفون أن الإدغام أخف إلا أنهم فى مثل ماسبق لم يقربوا الحروف إلى حد الإدغام ؛ لأنه يترتب على ذلك مخالفة صريحة للقواعد العامة ، بل ربما أدى ذلك إلى خلط الأبنية ، وعدم معرفة أصول الكلمات — هذا مع الإدغام — وإذا قربوا الحروف إلى هذا الحد ثم تركوها بلا إدغام كان نقضاً لقواعدهم التى أرسوا بناءها ، وكأنه انتكاث وتراجع عنها ، فبقيت الحروف كما ذكرنا بين بين

---

(١) الشيخ خالد الأزهرى: شرح التصريح ٣٩١/٢

(٢) سيبويه : الكتاب ٤٢١/٢

يقول ابن جنى : إنهم — مع هذا — لايبلغون بالحرف المقرب من الآخر أن يصيروه إلى أن يكون من مخرجه ، لئلا يحصلوا من ذلك بين أمرين كلاهما مكروه ، أما أحدهما فأن يدغموا مع بعد الأصلين وهذا بعيد ، وأما الآخر فأن يقربوه منه حتى يجعلوه من مخرجه ، ثم لايدغموه ، وهذا كله انتكاث وتراجع لأنه إذا بلغ من قربه إلى أن يصير من مخرجه وجب إدغامه فإن لم يدغموه حرموه الطلب المروم فيه ألا ترى أنك إذا قربت السين فى سويق من القاف بأن تقلبها صاداً فإنك لم تخرج السين من مخرجها ، ولا بلغت بها مخرج القاف فيلزم إدغامها فيها ، فأنت إذاً قد رمت تقريب الإدغام المستخف ، لكنك لم تبلغ الغاية التى توجبه عليك وتنوط أسبابه بك ، وكذلك إذا قلت فى اصتبر : اصطبر ، فأنت قد قربت التاء من الصاد بأن قلبتها إلى أختها ، فى الإطباق والاستعلاء ، والطاء مع ذلك من جملة مخرج التاء(١)

وقد قالوا — أحيانا — : اصّبر ، يقول سيبويه :

وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء ، فلما امتنعت الصاد أن تدخل فى الطاء ، قلبوا الطاء صاداً فقالوا : مصّبر ، وحدثنا هارون : أن بعضهم قرأ فلاجناح عليهما أن يصّلحا بينهما صلحا(٢) .

ويؤكد لنا ذلك أن الحرفين إذا أريد استبدال أحدهما بحرف يناسب صاحبه ووجد أنه من مخرجه حقاً فإنه يجب الإدغام مثل : اطّعن .

يقول ابن جنى : فإن كان الحرفان جميعاً من مخرج واحد فسلكت هذه الطريق فليس إلا أن تقلب أحدهما إلى لفظ الآخر ، ألبتة ، ثم تدغم لاغير ؛ وذلك نحو : اطّعن القوم ، أبدلت تاء ( اطتعن ) طاء ألبتة ، ثم أدغمتها فيها لاغير ، وذلك أن الحروف إذا كانت من مخرج واحد ضاقت مساحتها أن

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢/٢٢٩

(٢) سيبويه : الكتاب ٢/٤٢١

تدنى بالتقريب منها ، لأنها إذا كانت معها من مخرجها فهى الغاية فى قربها ، فإن زدت على ذلك شيئاً فإنما هو أن تخلص الحرف إلى لفظ أخيه ألبتة ، فتدغمه فيه لا محالة ( فهذا وجه التقريب مع إيثارهم الإيجاز)(١).

ويقول شيخ النحويين سيبويه :

ومما يدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد ، وإذا تقارب المخرجان قولهم يطّوّعون ، فى يتطوعون. ويذّكّرون فى يتذكرون ، ويسّمعون فى يتسمعون ، الإدغام فى هذا أقوى إذ كان يكون فى الانفصال والبيان فيهما عربى حسن لأنهما متحركان كما حسن ذلك فى يختصمون ، ويهتدون ، وتصديق الادغام قوله تعالى : يطّهّروا بموسى ، ويذّكّرون ، فإن وقع حرف مع ما هو من مُخرَجه ، أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة ، لأنهم لا يستطيعون أن يبدأوا بساكن ، وذلك قولهم فى فعّل من تطوع اطّوع ، ومن تذكر اذّكّر(٢) .

وعلى هذا الأساس يمكن تفسير ماورد من أبنية لغوية يخيل إلينا أن ظاهرها يناقض قاعدة التخفيف لتجاور حروف متماثلة فيها ، ومن أمثلة ذلك قولهم (رددد) فى ( رددت ) وقول الشاعر :

لقد تعَلّلتُ على أيانق صُهب قليلات القراد اللازّق(٣)

وقولهم فى النسب إلى ( أمَيّة )( أميِّىّ ) وإلى ( عَدِىّ ) ( عَدِيِّىّ ) فجمعوا

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢/ ٢٣٠

(٢) سيبويه : الكتاب ٢/ ٤٢٥ .

(٢) ابن جنى : الخصائص ١٢ / ٢٣٢ .

بين أربع ياءات ، و( مُهَيِّمِىّ ) فى النسب إلى ( مهيّم ) مصغرا(١) لجمعوا بين خمس ياءات فاجتماع الأمثال فى البناءين الأولين لاثقل فيه (٢) .

وربما أبدلوا من إحدى اللامين ياء فى مثل ( أمليت ) تخفيفا استحسانا، وأصله : ( أمللت )

ويبدو لى أن هذا الابدال أمر سائغ ، وبخاصة لاتصال الفعل بالضمير المتحرك ، حيث كان الإدغام قبل ذلك ممكنا ، فيؤدى إلى خفة النطق بالمثلين دفعة واحدة ، ولكنها الآن فى وضع ينفرد كل منهما عن الآخر اضطراريا ، فالقلب يؤدى إلى التخفيف ، فى حين يبدو للأستاذ عبد الله العلايلى رأى يخالفنا فيه (٣) وهو أن الأصل فى البناء المحتوى على المثلثين فيما سبق ونحوه الإعلال فى مرحلة سابقة من اللغة فـ ( أمللت ) أصله ( أمليت ) وفى دور التصحيح نقل - هو وما يشبهه - إلى التضعيف .

ومثله ( تفعّل ) من المطّ ، والظن : تظنّى ، وتمطى .

ويقول الأستاذ العلايلى :

النحويون يقدرون بأن حرف العين منقلب من النون فى الأول ، ومن الطاء فى الثانى ، وهو مجازفة محضة ، إذا لم نقدر بأن أصل المضعف الثنائى ثنائى معلّ ، فرد إلى الأصل عند الزيادة هربا من الاستثقال الذى يجر إليه .

وهذا المنهج يجعل ماذكر غير منقلب كما نتصور ، وكون أصل اللغة

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢/٢٣٢ (٢) نفسه ٢ / ٢٣٣

(٣) العلايلى : مقدمة لدرس لغة العرب ص ١٣٤ - ١٣٦

ثنائيا أمر معقول ، وجائز ، وأما تحديد كون الملائمة آنذاك فى الثنائى كانت أسبق من مرحلة التصحيح فهذا أمر لا يقوم عليه دليل قاطع نعترف به . ونحن معاً على اتفاق من الصيغة الأخيرة المشتمـــلة على الألف ، إلا أننا نؤكد القلب إلى المعتل من الصحيح ، ابتداء ، وهو يجعل المعتل ( الألف ) هو الأصل ، فرجع إليه الحرف لثقل البناء

ولكننى أعترف صراحة بالثقل الكامن وراء التعبير بالبناءين ( أميّ وعدَيّ ) - بأربع ياءات ، إلا أن الفلسفة الصحيحة لذلك أن يقال : إنها ليست اللغة الذائعة بل رأى لبعـــض العلماء ، وصيغة كل منهما نادرة فالمعهود فيهما بناء خفيف لا تجتمع فيه هذه الأمثال ، وهو أن يقال أموِىّ وعدوىّ .

يقول صاحب التصريح : وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط ، فرارا من الإجحاف ، وتعينت للحذف لسكونها ، وقلبت الثانية ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت الألف واوا كراهية اجتماع الياءات ، تقول فى ( أمية ) ( أموِىّ ) ، وجاء ( أميّ ) — بأربع ياءات إذ ليس قبلها كسرة(١) .

ويقول شارح الشافية : وتحذف الياء من المعتل اللام فى النسبة إلى المذكر والمؤنث ، من ( فعِيل ) و( فَعيل ) — بفتح الفاء وضمها ، ولم يفرق بينهما ، منعا للثقل المفرط من اجتماع أربع ياءات وكسرتين (٢) فى مثل علىّ ، وقُصىّ

---

(١) الأزهرى : التصريح ٢ / ٣٢٨

(٢) الحسينى : شرح الشافية ص ٦٧ والرضى ص ٧٣

وقد أشار سيبويه إلى هذا الثقل فى كتابه(١)

فالفصيح إذاً هو البناء الموافق للقاعدة والذى صرح به صاحب التصريح سابقا .

وقد علل العلماء لاجتماع خمس ياءات فى ( مهييمىّ ) بأن الثالثة الساكنة ألا نت المد ، وجعلته مقبولا ، على الرغم من الآراء المتضاربة فى زيادتها التعويض عن ألف ميام . أو واو مهوّم — اسم فاعل من هوّم — أو ياء مهيّم الثانية ـ اسم فاعل من هيمه الحب(٢)

وعلى الرغم من هذا الخلاف الدائر حول طبيعة هذه الياء وعن أى حرف كانت عوضا ، فإن موقعها خفف النطق بالبناء المذكور بعض التخفيف

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٧٣ وعلل ابن جنى لو رود أميىّ وعديىّ ـ بأربع ياءات ـ بأنه جاء كذلك لجريانه مجرى الصحيح بالإعراب ، فيقال : عدىّ وعديا وعدىّ فعومل معاملة حنيف وعقيل ، وقد علل شارح الشافية ـ كما علل ابن جنى ـ فقال : وجاء أميىّ ـ بأربع ياءات من غير حذف فيه ـ لأن فتحة ماقبل الياء الأولى مخففة لبعض الثقل ، مع أن الياء المشددة جارية مجرى الحرف الصحيح فى احتمال الحركة ، وأما إذا كانت أمية تصغير أموه فالنسب إليه : أموىّ لا غير ، بخلاف غنوى فإنه لايجوز فيه غنيىّ ـ بأربع ياءات ـ لوجود الكسرة قبل الياء الأولى : انظر الحسينى: شرح الشافية ص٦٧ والرضى ص٧٣ ـ ٧٥ ، وهذا التعليل للبناءين المذكورين لم يأت بالنتيجة المطلوبة فهما ـ على كل حال ـ قد اجتمعت فيهما ياءات كثيرة

(٢) الحسينى : شرح الشافية ص ٦٨ ، ٦٩ والرضى ٧٣ — ٧٥ والتصريح ٣/ ٣٣٠

وكان ضرورة ملجئة دعت إليها القواعد، ومع ذلك مالت العربية إلى التخفيف عموما كما نرى .

وعلى هذا ينبغى الباحث التأمل فى الأشياء قبل إصداره حكما عليها ، ليمكنه الكشف عن الحقائق ، وسر العبقرية فى التعبير .

## ثانياً : سكون الحروف وحركتها :

وكما حاولت العربية أن تنتقى الحروف ، وتباعد بينها أو تقرب ليمكن النطق بها حاولت أيضاً أن تنظر إلى حركات الحروف، وسكونها ، فوضعت الحركات المناسبة فى أماكنها الطبيعية القابلة لها ، وسمحت للسكون بأن يكون فى الوضع الذى لا يتنافى معه الانسياب النطقى والذلاقة اللسانية .

وهذا يصور لنا بجلاء منطق الفصاحة البنائية العربية وهى توالى البناء بحركات لا تتناقض عددا وشكلا مع السهولة وهكذا الحال بالنسبة لمكان السكون .

ولذلك رأينا أن كل بناء عربى لابد أن يبتدىء بالمتحرك دون الساكن(١) حيث لا يمكن للسان أن يتفوه به أولا ، وبخاصة فى لغة استقام منهجها ، مع رقى فكرى ، وتقدم ملموس .

ونحن نعتقد أن العربية لم تبدأ فى يوم ما بالسكون ، فى أى بناء تولد فى عالم هذه اللغة ، على خلاف مانراه فى اللغات الأجنبية من وقوعه فيها ، وإن كان الأستاذ عبد الله العلايلى والدكتور إبراهيم السامرائى يريان أن اللغة العربية فى عهدها الصوتى كانت تبتدىء بالساكن ، ويدل لذلك

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢ /٣٢٨

كلمات عاشت هذا الدور وبقى منها الأسماء الاثنا عشر التى حفظت بهمزة الوصل كاسم وامرىء ... إلخ(١) وهى - كما يظن- أثرية عن سكون الأول، كذلك مثل : إجفيل ، وإخريط ، واعشوشب وما إليه،فإنهم فى تطورات أضافوا الهمزة توصلا إلى النطق بالساكن(٢) .

ولكن ماذكره الأستاذ العلايلى والدكتور السامرائى لايعدو أن يكون فرضا متصورا لاحقيقة واقعة فى اللغة .

يقول شارح الشافية :

لايبتدأ إلا بمتحرك ، لأن الحرف المنطوق به إما معتمد على حركته كميمِ عمرو ، أو على حركة ماقبله كميمه ، أو على مدة قبله كدابة ، فمتى فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم،ودليله التجربة ،وذلك لأنك إذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها أنها تتوصل إلى النطق بما سكن أوله ، كما فى الفارسية بهمزة مكسورة فى غاية الخفاء ، بحيث لايدركها السامع نحو شتاب وستبر ، وقيل : يجوز الابتداء بالساكن لكن يتعسر لايتعذر ،لأن التلفظ بالحركة إنما يحصل بعد التلفظ بالحرف ، ومحال توقف الشىء على مايحصل بعده ، وفيه نظر ، لأن التلفظ بالحركة مع الحرف لابعده(٣) .

---

(١) الأسماء الاثنا عشر هى : اسم ، است ، ابن ، ابنة ، ابنم ، اثنين ، اثنتين ، امرؤ ، امرأة ، أل ، أيمن . الأشمونى٤/٢٧٤ - ٢٧٧ وابن هشام : أوضح المسالك مع المنار ٢/٢٧٣ ، ٢٧٤

(٢) العلايلى : مقدمة لدرس لغة العرب ص ١٦٠ و د. السامرائى : دراسات فى اللغة ص٣١ - ٣٤ ، ويقيس الدكتور السامرائى العربية على أخواتها الساميات كالآرامية ، والسريانية .

(٣) الحسينى : شرح الشافية ص١٠٨

وأيضاً نرى أن العرب حاولوا أن يقفوا آخر الكلمة بالسكون عند انقطاع النفس كما يقول صاحب الشافية ، إلا أن الابتداء بالمتحرك ضرورى ، والوقف على الساكن استحسانى عند كلال النفس من ترادف الكلمات(٢) .

والأستاذ الملايلى يرى أيضاً مايخالف ذلك ، وهو أن الوقف كان يتمثل بتحريك آخر الكلمة فى عهد اللغة الصوتى ، ودلل لذلك ببقاء كلمات أثرية تحمل طابع الحركة فى آخرها مثل كلمة عمرو حيث توجد فيها واو تتمم حروفها .

ويقول : إن هذه الواو ليست ـ كما يدعى اللغويون ـ فارقة بينها وبين كلمة أخرى هى : عمر ، وكذلك أيضاً تحريك ضمائر الجمع الغائب ، أو المقرونة إلى حروف الجر بالضمة الممدودة مطلقاً فى لسان قبائل ، بعض الأحيان وعند الضرورة فى لسان قريش ، وكذلك ظاهرة الوقف بالروم(١) .

وعلى أية حال فإن انقطاع النفس ، وقوة التعبير ، وسلامته ، يقتضى الوقف بالسكون ، كما هو ملموس نطقا ، على أن الأدلة التى ساقها لاتؤيد رأيه على وجه اليقين لأنه لاشاهد عليها من التاريخ اللغوى ،وتحريك الضمائر المذكورة ليس للوقف عليها ، بل لملاحظ ، واعتبارات أخرى ، من قافية شعرية ، أو انسجام نطق فى أثناء التعبير .

وأخيراً نقول:إنه ليس اللغة المعتمدة التى يمكن أن تفلسف على أساسها الأبنية العربية ، ولذلك رأيناه يقول : إن ذلك يستعمل فى لغة قريش عند

---

(١) الملايلى : مقدمة لدرس لغة العرب ص ١٦٢

الضرورة ، وفى اللغات الأجنبية ـ فضلا عن أخوات العربية الساميات ـ التى يقولون إنها تبتدىء بالساكن ـ يبدو من تجربة النطق بأية كلمة منها مايشبه ألف الوصل فى العربية ، قبل النطق بالساكن ، وهذا ذوق يحسه الناطق فى مثل stump (١) ، squire (٢) فى الإنجليزية .

ويمكن أن يؤخذ من كلام ابن جنى عن نطق العجم لكلمة ( كايد )(٣) مايؤكد أن العجم يبدأون بحركة لابسكون ، فهو يحس بحركة فى نطقهم غاية الأمر أنه لايدرى أفتحة هى أم كسرة ؟

وقد أشار أبو على الفارسى إلى أن السبب فى ابتدائهم بالساكن هو الزمزمة ، وهى تعتمد على عدم وضوح الأصوات حال النطق بها .

ومعنى ذلك أن هناك ابتداء بمتحرك ، غاية الأمر أنه لايتضح لنطق الكلمات مع الإبهام .

وهكذا حال غير اللغة الفارسية كالإنجليزية ، وغيرها على ما أضحنا ، فلولا سرعة النطق للكلمات فيها لبدا الأمر على طبيعته ، وهو أن أوائل الكلمات متحرك ، إذ هذا كما يقول ابن جنى : طريقة الحس، وموضع تتلاقى عليه البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر(٤)) .

ومعلوم أن الساكن إذا وقع ابتداء فلابد من التوصل إليه بهمزة

---

(١) جذع أو غصن شجرة ملق على الأرض .

(٢) سيد ريفى . (٣) مفتاح .

(٤) ابن جنى : الخصائص ١/٩٠ - ٩٢

تقع أولا، حتى يمكن النطق بالبناء، كما فى صياغة الأمر من المضارع فى مثل: (اضربْ) من (يضرب) مثلا(١).

وإن اللغة العربية تتصرف — أحيانا — فى أبنيتها تصرفا يخرجها عن نطاق القواعد المبنية عليها ، إذا ترتب على الموافقة العامة مايتعارض والخفة المطلوبة فى النطق ، والاستعمال ، وسنشرح كيف تحاول العربية تنفيذ هذا المبدأ حين يلتقى ساكنان فى كلمة واحدة ، وإذا كنا رأينا أن الساكن الواحد لايمكن أن يقع فى ابتداء الكلمة،فمن المسلم به — لذلك — امتناع وقوع ساكنين ابتداء .

كما لا يمكن اجتماعهما حشوا — فى كلمة واحدة — لصعوبة النطق بهما ، فلا يمكن النطق بصيغة اسم المفعول من كل من ( باع ) و ( قال ) وهى : ( مبيوع ) و ( مقوول ) بعد نقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها ، فلابد من حذف أحد الحرفين على المذهبين المعروفين للنحاة(٢) .

وكذلك يتعذر النطق لاجتماع الساكنين على النحو السابق فى اسم الفاعل من ( قام ) و ( باع ) ، وهما : ( قائم ) و ( بائع ) إذ الأصل : ( قا ام — با اع ) فلا يمكن النطق بالألفين متجاورين ، ولذلك حركت العين بالكسرة ، فحولت العين همزة .

ومنهم من يحذف مثل : ( شاكُ السلاح بطلٌ مجرّب ) و ( لاثٌ به

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٤٩٧/٢

(٢) نفسه ٤٩٣/٢

الأشاء والعُبرىّ ) ، وعلى ذلك أجازوا فى (يوم رَاحٍ ) و ( رجل خاف ) أن يكون على وزن ( فَعِل ) أو ( فاعل ) محذوف العين (١) .

وقد تمهد العرب للنطق بذلك عن طريق الحذف ، كما فى : قات و بعت ، قال شارح الشافية فى : ( خف وقل وبع ) : حذفت الألف والواو والياء . وكان الالتقاء فى كلمة(٢) .

وقد يصح النطق بالساكنين على الصورة السابقة إذا كان الثانى منهما هو الصحيح ، وكان مدغما فى آخر ، مثل : شابة ، ودابة ، وتمودّ الثوب ، لأن الإدغام يجعل الحرفين كالحرف الواحد نطقا(٣) ويشبه ذلك فى الفارسية : آرد ، وماست(٤) يقولون : ويغتفر فى المدغم فيه لين فى كلمة(٥) نحو خويّصة ، والضالين ، وتمـود الثوب . وعندما يمكن النطق بالساكنين نجد الأبنية اللغوية لا تتحرز من ذلك ، كما

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢/٣٦٨ ، ٣٧٨ وابن جنى : الخصائص ٢/٤٩٣

(٢) الحسينى : شرح الشافية ١٠٢ ، والرضى ١١٧ وسيبويه : الكتاب مع بسط وإطالة فى الأبنية ٢/٣٥٩ ، ٣٦٠

(٣) ابن جنى : الخصائص ٢/٤٩٦

(٤) نفسه ٢/٤٩٧ ، والمعنى المطلوب أن « آرد وماست » فى لغة العجم مشبه بدابة وشابة فى لغتنا لا العكس ، فهنا التقاء ساكنين صحيحين فى الوقف ، وقبل الأول حرف مد . وانظر : المصدر السابق ١/٩٠ فقد ذكر أنه اجتمع فى ( آرد وماست ) ثلاثة سواكن ، ومعنى ( آرد ) دقيق و ( ماست ) لبن .

(٥) الحسينى : الشافية ص ٩٩ ، ١٠٠

إذا وجدا آخر أمثل : عدْو وظبْي ، وبكْر ، وحجْر ، حال الوقف ، لأن الطرف على نية الوصل ، فكأنه محـــرك ، ويعرض له الروم وغيره ، فيتحامل فيه الطبع لذلك(١) .

يقولون : التقاء الساكنين يغتفر فى الوقف مطلقـــا ، أى سواء كان الحرف الثانى مدغما فيه كدواب أولا ، وسواء كان الحرف الأول حرف لين أولا ، لأن الوقف على الحرف يسد مسد الحركة ، وذلك لأنه يتمكن توفر الصوت على الحرف عند الوقوف ، وبذلك أوصلته بغيره ، ومتى أدرجتها زال ذلك الصوت لأن أخذك فى حرف آخر يشغلك عن اتباع الحرف الأول صوتا ، فيكون الحرف الموقوف عليه أتم صوتا ، وأقوى جرسا من المدرج فسد ذلك مسد الحركة فجاز اجتماعه مع ساكن قبله ، ولأن الوقف لقصد الاستراحة فجوز فيه ما لم يجوز فى غيره(٢) .

وهكذا رأينا أن اللغة العربية تضع السكون فى موضعه المناسب من البناء العربى ، وتجعل له الاعتبار الخاص ، الذى يمكن اللسان من التفوه به ، فلا تضعه فى أول الكلمة ، وتجعله فى آخرها مقبولا ، كما أنها تحظر فى أبنيتها المستعملة أن يلتقى سكونان على وضع يعسر معه النطق والبيان ،وهذا من خصائص هذه اللغة التى جعلت شعارها السهولة والتخفيف، بعكس اللغات الأجنبية التى لا تعرف ذلك ، فتحملت اجتماع الساكنين ، وبدأت بالساكن .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢/٤٩٦ ، ٤٩٧

(٢) الحسينى : الشافية ص ٩٩ ,وانظر فى ذلك وكل ما يتعلق بالتقاء الساكنين : الرضى : شرح الشافية ص ١٤ - ١٢٤

وفى العربية ـ كذلك ـ وضعت الحركات فى أماكنها المناسبة ، وارتبط بعضها ببعض ، فلا تجمع حركتان متضادتان ، أو لا يمكن ائتلافهما فى البناء الواحد .

فالبناء العربى عرف التناسب الحركى بحيث أهمل منه مالم تتناسق الحركات فيه ، كما عرفنا عن إهمال (فُعِل) ـ بضم الفاء وكسر العين ـ و « فِعُل » ـ بكسر الفاء وضم العين ـ استثقالا للخروج من الضمة إلى الكسرة ، وبالعكس لأنهما حركتان ثقيلتان ، متباينتان ، وأما « دُئِل » فجعل علما منقولا من الفعل ، من ، « دَأَل » ـ إذا تحرك ـ فيكون نحو « ضرب » ـ إن سمى به ـ و « الحِبُك » ، إن ثبت فحمول على تداخل اللغتين ـ كما قال ابن جنى ـ و « ضُرِب و « يُضرَب » صيغتان فرعيتان لأن الضمة فى المضارع عارضة ، والبناء للمجهول عارض (١) .

---

(١) الحسينى : شرح الشافية ص ١٢ وانظر : ابن جنى : الخصائص ٣/١٧٩ والاستثقال فى صيغة الفعل المبنى للمجهول جار مجرى الاستخفاف لفرعية الصيغة . يقول صاحب التصريح (١/٢٦٩ فى باب الفاعل) فى أثناء شرحه لمحترزات التعريف ـ : وذكر أصالة الصيغة فيه مخرج لنحو « ضرب زيد » ـ بضم أول الفعل ، وكسر ثانيه ، فإنها صيغة غير أصلية ، لأنها مفرعة عن « ضرب » بفتحهما ، على الصحيح عند جمهور البصريين ويدل لفرعيتها عدم القلب فى « سوِر » ونحوه .

فهذا يؤكد لنا أن الاستثقال جار مجرى الاستخفاف هنا لفرعية الصيغة على أن بعض العرب قد أحس بما قد نحس نحن فيها من ثقل عند البناء للمجهول فسكن الثانى بدلا من تحريكه بالكسر .

وهذا يظهر لنا جليا من قول صاحب التصريح ـ أيضا ـ (١/٢٩٤) ويكسر ماقبل الآخر من الماضى ، وإليه أشار الناظم بقوله (والمتصل =

وبذلك يقول سيبويه ، ونصه : « واعلم أنه ليس فى الأسماء والصفات «فُعِل» ، ولايكون إلا فى الفعل ، وليس فى الكلام «فِعُل» (١) ».

---

= بالآخر اكسر فى مضى كوصل ) ومن العرب من يسكنه كقوله :

( لوعُصْر منها البان والمسك انعصر )

واختاره قطرب ، قال الخضراوى وهى لغة بكر بن وائل ، وكثير من بنى تميم ، ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة فى المعتل اللازم ، فتنقلب الياء ألفا فتقول فى « رؤى زيد » : « رُؤَى زيد » بفتح الهمزة - وهى لغة طيء ، وكأن العرب هؤلاء أحسوا بثقل هذه الكسرة بعد الضمة مع اعتلال اللام ، فقلبوها فتحة للتخفيف ، وعهد العربية به دائما فى مفرداتها وتراكيبها .

(١) سيبويه : الكتاب ٢/٣١٥ ، وحكى صاحب التصريح عن الخليل وبعض العلماء أن بناء ( فعل ) ليس مهملا بل قليل ، يقول ( ٢/٣٥٥ ) ، « وزعم قوم إهمال « فعل » - بضم الفاء وكسر العين أيضا لما فيه من الانتقال من ضم إلى كسر ، وأجابوا عن ( دئل ) - اسم دويبة سميت به قبيلة من بنى كنانة - و( رئم ) - بضم الراء وكسر الهمزة ، اسم جنس للاست - بأنهما ليسا من أصول الأسماء ، وإنما هما منقولان من الفعل المبنى للمفعول ، واعترض بأن ذلك ممكن فى الدئل ، لأنه علم قبيلة ، لا فى الرئم ، لأنه اسم جنس ، والنقل لايكون إلا فى الأعلام ، دون أسماء الأجناس ، وأجيب بأن السيرافى ذهب إلى أن النقل قد يجىء فى أسماء الأجناس فلا معنى للتوقف فيه ، واحتج المثبتون لفُعِل فى أصول الأسماء بوُعِل - بضم الواو وكسر العين المهملة - لغة فى الوعل بفتح الواو - وحكاه الخليل ، فثبت بهذا أن ( فعل ) - بضم أوله ، وكسر ثانيه - ليس بمهمل ، ولا منقول ، بل قليل .

وسواء أخذنا بالرأى القائل بالإهمال - والذى أيده سيبويه وابن جنى =

وقد تصور بعض اللغويين القدامى أن بعض الأبنية الخفيفة الحركات قد قل استعمالها، على حين أن أبنية أخرى ثقيلة الحركات قد كثر استعمالها، وهذا مخالف لمبدأ الاستثقال والاستخفاف الذى تجرى عليه العربيـــة، فانبروا يدافعون عن هذا الذى تصوروه.

فقد كثر ماتوالت فيه الضمتان نحو: طُنُب، وعُنُق، وفُنُق، وحُشُد، وجُمُد، وسُهُد، وطُنُف، وقل نحو: إِبِل(١) مع أن الضمتين -فى رأيهم- أقل من الكسرتين.

---

=أو بالورود على قلة -كما حكى عن الخليل- فإننا نحس بثقل بعيد، نتيجة اختلاف الحركات.

وتعد بعض الأبنية ثقيلة لاختلاف حركاتها مثل وزن (فعل) ففيه انتقال من حركتين مختلفتين اختلافا شديداً، فالأولى ثقيلة جداً، والثانية خفيفة جدا، مما يدعو إلى اضطراب اللسان حال النطق بهما متعاقبتين، ولذا اقتصر مجىء هذا الوزن على المعدول مثل: عمر وجشم، وأفرد بنوع خاص من جموع التكسير، وهو (فِعْلان) كصُرد، وصِرْدان. ونغر، ونغران وجُعل، وجِعْلان وخُزَز، وخِزّان، وقد قال أبو العباس: كأنه منقوص من (فُعال) وهذا يجعلنا نعتقد بثقله، لأن هذه الألف تشير إلى أنه معدول إذهى تشبه المعدول، مثل أحاد، وثناء، وإنما حـــده واحدا واحدا واثنين اثنين، فجاء معدودا عن وجهه فترك. انظر سيبويه: الكتاب ١٤/٢، ١٥، ١٧٩ وابن جنى: الخصائص ١٧٩/٣ - ١٨١ بتصرف.

(١) جارية فنق: منعمة، والجمد ما ارتفع من الأرض، الطنف: من معانيه مانتأ من الجبل. انظر: ابن جنى: الخصائص ١٧٧/٣.

يقول سيبويه : ويكون فُعُلا فيهما(١) فالاسم : الطنبُ ، والأذنُ ، والعنق ، والعَضُد ، والحمُد ، والصفة: الجنب ، والأحُد ، ونضُد ، وذكر قال سبحانه : إلى شىء نكر ، ثم يقول : ويكون فعلا فى الاسم نحو إبل ، وهو قليل لانعلم فى الأسماء ، والصفات غيره(٢) .

ويعلل العلامة سيبويه كثرة توالى الضمتين عن الكسرتين بأنه سلوك عربى يعود إلى ذوق المتكلمين ، وطابعهم الذى يميل إلى ذلك لئلا يكثر فى كلامهم مايستثقلون(٣) .

وابن جنى يتابع سيبويه فى ترجيح ثقـــل توالى الضمتين عن توالى الكسرتين ، مع أن الأول كثير ، والثانى قليل(٤) .

ويبدو لى أن توالى حركتين متماثلتين ، كسرتين أو ضمتين، يخفف النطق بهما أكثر من تخالفهما عندما يجتمع فى البناء الواحد ضم ، وفتح أو كسر ، وتستوى الضمتان فى ذلك والكسرتان، بدليل أنهم أجازوا فى إتباع حركة العين للفاء فى جمع المؤنث الإتباع بالضم ، وبالكسر ، مثل : سدرات ، وكِسرات ، وخطوات ، وغرُفات .

يقول سيبويه :

إن ما كان على ( فُعلة ) يكسر على بناء أدنى العدد ، بإلحاق التاء وضم العين ، غرفة وغرفات، وركبة وركُبات ... إلخ وعلى بناء يجاوز أدنى العدد

---

(١) أى فى أبنية الاسم والصفة .

(٢) سيبويه : الكتاب ٢/٣١٥

(٣) نفسه ٢/٤٠٤ وابن جنى : الخصائص ١/٦١ ، ٦٩

(٤) ابن جنى : الخصائص ٣/ ١٧٧

إلى الأكثر يكسر على (فُعَل) مثل: غُرَف وركب، وبعض العرب يقول: غُرْفات.. إلخ، وكذلك ما كان على (فِعْلة) يقال لأدنى العدد: كسرات ـ بكسرتين ـ ويجوز: كسرات ـ بفتح السين، كما يجوز: غرفات ـ بفتح الراء ـ ويجوز تسكين السين مثل الراء أيضا(١).

ويتضح للباحث كيف أتت في اللغة الكسرتان؛ كما أتت الضمتان على التوالى، على أن قلة نحو (ابل) لا يعنى أن العرب تحذف الخفيف وتستبق الثقيل، ولا يمكن أن يكون مقياس الورود اللغوى فى الواقع هو القياس المنضبط، لكثرة الاستعمال العربى، وقلته، لجواز أن يكون الذى حكم عليه بالقلة لم يصل إليه الرواة.

أما عن الحركة والسكون فى البناء العربى ومتى تكون الحركة لازمة أو غير لازمة، فمن المسلم به أن الحركة تقع أولا، وهذا أمر لا بد منه، كما تقع وسطا، وآخراً، وأما السكون فيأتى وسطا وآخراً، والأمثلة على الترتيب: كتب ـ عضد ـ انطلق ـ ابن ـ ابنم وأخواتهما ـ جعفر ـ علْم بالتخفيف ـ قد ـ وهل إلخ.

على أن الحرف فى البناء العربى يمكن تحويله عن وضعه لما يطرأ على اللفظ من أحوال متغيرة، كأن يضاف إلى أوله حرف مثل واو العطف فنقول: وْهو، أو الهمزة: أهى، وقد يلاحظ فى بعض الحروف أنها أصبحت بالتركيب تشبه كلمة معينة، فتخفف بالتسكين: مثل:

---

(١) سيبويه: الكتاب ٢/١٨١، ١٨٢.

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

فـ ( ربغ ) تشبه (عضد) ، ومن هنا أمكن تخفيفها على الوضع السابق .

وأيا ما كان أمر الحركة ، أو السكون لازما ، أو غير لازم ، فالملاحظ هو(١) الاتجاه العام إلى التخفيف .

ويبدو أن اللغة العربية تصرفت هـذا التصرف الواسع لتمكن المتكلم من النطق الميسر ، بحيث تضع الحركة ، والسكون فى موضعهما المناسب .

والمعروف أن البناء يمكن أن يتحمل - بسهولة - سكونا فى آخره مثل حال الوقف ، - كما شرحنا سابقا - وقد يكون سكونه عارضا للوقف، وقد يكون سكونا مطلوبا لصحة البناء ، وصوغه ، كما إذا كان الفعل مجزوما، أو مبنيا على السكون ، فإذا كان على الحال الأخيرة ، وأريد وصله بساكن آخر بعده فى كلمة أخرى ترتب عليه اجتماع محذورين . وهما السكونان ، وفى التقاء السكونين على تلك الحال وفى كلمتين نرى أن النحاة يتخلصون من هـذا الالتقاء على الوجه الذى يحقق إمكان النطق ، ويدور تصرفهم فى هذا الشأن حول العرض التالى :

١ — يحذف حرف المد لفظا لاخطا : حين يكون فى آخر الكلمة ، ويليه ساكن فى الكلمة اللاحقة مثل : «وأطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم »(٢) وقد يبقى حرف المد ، ويحرك الثانى مثل : مسلمان ، ومسلمون(٣) .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢/٣٢٨ ، ٣٤٢ .

(٢) الحسينى : شرح الشافية ص٩٩ ، وحلقتا البطان - بإثبات ألف حلقتا - شاذ والقياس حذفها ص١٠١ .

(٣) كيلا يلتبق المثنى والمجموع بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين . (الحسينى : شرح الشافية ص١٠٢ )

٢ ـ يحرك الأول من الساكنين حين لايكون هناك حرف مد ويكون تحريكه إما بالكسر على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ـ وهو الأكثر ـ وإما بالضم وجوبا عند بعضهم ، وهذا لعارض كوجوب الضم فى ميم الجمع المتصلة بالضمير المضموم مثل : أنتم الرجال(١) ويختار الضم فى واو الجماعة المفتوح ماقبلها نحو : اخشوا القوم ، ويجوز الضم والكسر كما إذا كان بعد الثانى منهما ضمة أصلية فى كلمة أى، ثابتة فى كلمة الثانى نحو : وقالت اخرج ، ويحرك الساكن الأول بالفتح وجوباً فى نون ( من ) مع اللام نحو : من الرجل(٢) .

فمن هذا نرى أن الشائع هو التخلص بالكسر من التقاء الساكنين حين تتجاور كلمتان ، ولكننا نرى أن المتكلم العربى يتحول من الكسرة إلى حركة أخرى لتنسجم مع مابعدها أو مع ماقبلها ، وربما كان التخلص من الساكنين على هذه الوجوه راجعا إلى تعدد اللهجات(٣) وربما كان التخلص على هذه الوجوه ليمكن الانسجام النطقى بين الحركات المتجاورة مثل:قالت اخرج ـ بضمة ـ وقالت اضرب ـ بكسرة(٤) .

ونحن نميل إلى هذا الرأى الذى يؤكد أن التخلص من التقاء الساكنين يكون بالكسر ، حين لايترتب عليه مايعسر معه النطق .

وعلى الرغم من ذلك نجد اللغويين يعللون لبعض الأحوال التى عرضت لكلمات حولت إلى الضم بوجوه لامدخل لها فى التعبير الصحيح عما أراده العربى .

---

(١) الحسينى : شرح الشافية ص ١٠٥

(٢) نفسه ١٠٦ ، ١٠٧

(٣) د . أنيس : من أسرار اللغة ط ١٩٥١ م ص ١٦٩

(٤) نفسه ١٧٠

فمثلا : تقول العرب ، ما رأيته مُذُ الليلة و مُذُ اليوم(١) فتتخلص بالضم بدلا من الكسر .

و يعلل العلماء لذلك بأن أصل ( مذ ) سكون الذال ، وحركت بالضم للتخلص من التقاء الساكنين ، ولم يحرك بالكسر - الذى هو الأصل - لأن أصلها الضم فى ( منذ ) ، فآثر العرب الضم لوجوده فى الأصل القريب فى ( منذ ) لأن الذال فيها متحركة ، وكانت ساكنة فى مرحلة سابقة ، ثم ضمت تبعاً للميم ولالتقائها ساكنة مع النون ، فراجع العرب بذلك الأصل الأقرب دون الأبعد(٢) .

و يبدو لنا أن القدماء لم يبرهنوا على التخلص هنا بالضم برهاناً صحيحاً والذى نعتقده أن (الذال) من (مذ) فى مثل هذه التراكيب حركت بالضم، لتتناسب مع ضمة الميم لا لتتبع أصلها فى ( منذ ) فحسب مجردة من هذا المعنى الذى يهدف إلى خفة النطق ، وسهولته ، فاللسان لا يتمكن من النطق بالذال هنا مكسورة ، لأن الانتقال من ضمة الميم إلى كسرة الذال ستكون ثقيلة غاية الثقل ، وفى ( منذ ) أيضا يتوجه الاحتجاج المذكور ، لأن الساكن -

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٣٤٣/٢

(٢) سيبويه: الكتاب ٣٠٧/٢ وابن جنى : الخصائص ٢٤٣/٢ والحسينى: شرح الشافية ١٠٥ ، ١٠٦ ، ويقوم ابن هشام فى المغنى ( ٢ / ٢١ ) وأصل « مذ » « منذ » بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو : مذ اليوم ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن ، وقال ابن ملكون : هما أصلان ، لأنه لا يتصرف فى الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم إن وكأن ولكن ورب ، وقط ، وقال المالقى : إذا كانت « مذ » اسما فأصلها : « منذ » أو حرفا فهى أصل .

كما يقول اللغويون ـ حاجز غير حصين ، فكان من الحتمي أن نضم (الذال) في كل منهما حتى يخف اللفظ .

وهذا هو الذوق العربي الأصيل ، فنحن نعرف أن صيغة (فعِل) ـ كدئل ـ أو (فعُل) ـ كحبك ـ قد أهملنا ، وأما صيغة الفعل المبنى للمجهول مثل (ضُرِب) فليست أصلية مستمرة ، بل هي صيغة متفرعة عن صيغة المبنى المعلوم ، وسرعان ما نعود إليها .

على أن استقراء النحاة لموضوع التقاء الساكنين يعد استقراء ناقصاً ، لم يستكمل أهدافه ، بما رسموه من توجيهات « فلم لا نقول : إن حركة التخلص من التقاء الساكنين قد خصصت لمثل هـــذه العوامل ، التي لها أساس علمي في الدراسات الصـــوتية الحديثة ، وأن النحاة لم يتتبعوها في كل مظاهرها »(١) .

ثالثا : عدة الحروف المكون منها البناء :

تتجلى خفة البناء العربي ، وكثرة استعماله ، وشيوعه ، فيما تألف من ثلاثة أحرف .

فعلى الرغم من تعدد الأبنية ، وتأليف الألفاظ من ثنائي ، وثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ، وسداسي ، وسباعي ، بالأصالة والزيادة فإن أخفها جميعها هو الثلاثي ، كما هو واقع الاستعمال اللغوي .

وقد أجمع علماء العربية على أن الثلاثي يحتل المكان الأول بين أبنية الكلام العربي .

---

(١) د . أنيس : من أسرار اللغة ص ١٧٠

يقول الإمام اللغوى سيبويه :

وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام فى كل شىء ، من الأسماء ، والأفعال وغيرهما مزيداً فيه ، وغير مزيد فيه ، وذلك لأنه كأنه هو الأول ، فمن ثم تمكن فى الكلام(١) .

وكثرة استعمال الثلاثى راجعة للحظ فى صوتى ، وليس لعدد الحروف فيه ، وإلا لكان الثنائى أكثر منه تداولا على الألسنة ، يقول ابن جنى :

« وليس اعتدال الثلاثى لقلة حروفه حسب ، لو كان كذلك لكان الثنائى أكثر منه ، لأنه أقل حروفا ، وليس الأمر كذلك ألا ترى إلى قلة الثنائى ، وأقل منه ما جاء على حرف واحد ، ( وجميع ذلك ) جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ، وإنما كانت كثرة استعماله لتمكن اللسان من نطقه ، لأن كل حرف قد أخذ موقعه المناسب(٢) .

فحرف يبتدأ به ، وحرف يحشى به ، وحرف يوقف عليه(٣) .

وهذا يساعد على سرعة النطق ، وإعطاء اللفظ حقه منه » فتمكن الثلاثى إنما هو لقلة حروفه — لعمرى — ولشىء آخر ، وهو حجز الحشو - الذى هو عينه - بين فائه ولامه ، وذلك لتباينهما ، ولتعادى حاليهما ، ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركا ، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا . فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزاً بينهما ، لئلا يفجئوا

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢/٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٢) ابن جنى : الخصائص ١/٥٥ ، ٥٦ .

(٣) نفسه ١/٥٥ .

الحس بعد ما كان آخذا فيه ، ومنصبا إليه ، (هذا إذا كانت عين الثلاثى ساكنة) ، أما إذا كانت متحركة والفاء فيها كذلك فقد توالت الحركتان فحدث هناك لتواليهما ضرب من الملال لها ، فاستروح حينئذ إلى السكون ، فصار ما فى الثنائى من سرعة الانتقاض معيفا ، مأبيا فى الثلاثى، خفيفا مرضيا ، وأيضا فإن المتحرك حشوا ليس كالمتحرك أولا ، أولا ترى إلى صحة جواز تخفيف الهمزة حشوا، وامتناع جواز تخفيفها أولا، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف »(١) .

ولذلك نرى أن ما كان على حرف واحد ، أو حرفين ، يصبح من العسير الانتقال الصوتى فيهما .

على أن بعض الحروف يلحقها صويت ، تبعا للوقف عليها ، فيؤدى إلى تبدد النفس ، وضياع القوة الصوتية معه بخلاف ما إذا انتقل اللسان عنه ، إلى غيره إذا كان متحركا ، فإن ذلك الصويت لا يكون له وجود ، وبذلك يتأتى النطق المأمول .

فعندما نقول — مثلا — : إح — إص — نسمع صدى ذلك الحرف وماله من أثر صوتى طويل ، ولكنه يتبدد إذا وصل ذلك الحرف بغيره متحركا ، مثل : حضر — صبر — فالوصل يمنع من إشباع ذلك الصويت المعرقل لاستمرار النفس المساعد على توالى النطق ، والاستعمال(٢) .

والمعروف أن الهواء الخارج من الرئتين فى عملية الزفير هو المتسبب فى ظهور الأصوات ، فى أثناء مروره بأعضاء النطق ، وكلما توفرت كمية أكبر من الهواء كان ذلك داعيا إلى نطق عدد كبير من الأصوات، وبالعكس

---

(١) ابن جنى : الخصائص ١/٥٦ ، ٥٨
(٢) نفسه ١/٥٧ ، ٥٨

إذا فقد معظمه ، - كما يحدث عند نطق بعض الحروف ذوات الصويت - حيث يسمح عند ذاك لكمية كبيرة من الهواء بالمرور ، فإن ذلك يقلل من عدد الحروف المنطوق بها (١) ويزيد من صعوبة إخراجها ، ويمكن أن نفهم هذا من سياق قصة أوردها ابن جنى يقول فيها :

ويحكى من ذلك أن رجلا بايع أن يشرب علبة لبن دون أن يتنحنح ، فأخذ يقول : كبش أملح ، فلما قيل له : تنحنحت قال : من تنحنح فلا أفلح ، فأتى بالحاء الساكنة ليكون عونا له على التنفس(١) .

فالثلاثى قد جاء على أحسن حال .

ونظراً لخفته ، وكثرة وروده بنى اللغويون بحوثهم فى المعاجم ، والقواميس عليه ، وعليه وحده بنى ابن فارس الكلام فى كتابه ( مقاييس اللغة )(٢) .

ويلى الثلاثى فى الكثرة الرباعى ، ثم الخماسى(٣)

ونظرا لهذا المبدأ لم تستعمل أبنية الرباعى ، وما فوقه ، بل أهمل الكثير منها ، ولم يأت فى واقع اللغة إلا القليل ،(٤) .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ١/٥٨ ، ٥٨

(٢) العلايلى : مقدمة لدرس لغة العرب ص ١٩٩

(٣) سيبويه ، الكتاب ٢/٣١٠

(٤) يقول ابن جنى : إن الثلاثى يتركب منه ستة أصول ، والرباعى يتركب منه أربعة وعشرون أصلا ، وذلك أنك تضرب الأربعة فى التراكيب التى خرجت عن الثلاثى وهى ستة ، فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيبا ، المستعمل منها قليل ، والخماسى يبلغ بالتقليب مائة وعشرين أصلا ولكن المستعمل قليل جدا كسفرجل . انظر : الخصائص ١ / ٦١ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٦٨ والحسينى : شرح الشافية ص ١٤ .

على أن الثلاثى على خفته لم يستعمل كله ـ كذلك ـ بل أهمل بعض أوزانه للثقل ، وهو ( فُعِل ) ـ بضم الفاء وكسر العين ـ و ( فِعُل ) ـ بكسر الفاء وضم العين ـ استثقالا للخروج من الضمة إلى الكسرة ، وبالعكس(١)

وإذا كان هذا الإهمال المذكور لبعض أبنية الثلاثى أمرا منطقيا ومقبولا لتمشيه مع المنهج العام للبناء ، فإننا قد نصادف صعوبة فى التعليل ، لإهمال بعض الألفاظ المؤتلفة ، من حروف خفيفة وعلى وزن سهل أتى عليه كثير من مفردات اللغة .

فما السر وراء إهمال ( لجع ) ـ مثلا ـ مع خفته ، واستعمال مثله مما هو على شاكلته ( نجع ) ؟

يسوق ابن جنى ثلاثة أسباب لهذا الإهمال ، منها سببان فلسفيان هما :

١ ـ أنهم تركوا نحو ذلك لحمل الثلاثى على الرباعى فى إهمال بعض أصوله ، كما حمل الخماسى على الرباعى فى تصرف بعض أصوله ، بالتحقير ، والتكسير ، والترخيم ونحو ذلك .

٢ ـ أن كثرة التصرف ضرب من الإعلال ، وذلك يدعوهم إلى التقليل من استعمال بعض تصرفات الأصول .

ولكن السبب الثالث المعقول هو الذى يعبر عنه بقوله :

كانت الأصول ، ومواد الكلم معرضة لهم ، وعارضة أنفسها على تخيرهم ، فجرت عندهم مجرى مال ملقى بين يدى صاحبه ، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه فميز رديئه ، وزائفه ، فنفاه ألبتة ، كما نفوا عنهم تركيب

---

(١) الحسينى : شرح الشافية ص ١٢

ما قبح تأليفه ، ثم ضرب بيده إلى ما أطف له(١) من عرض جيده ، فتناوله الحاجة إليه ، وترك البعض ، لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه منه ، لما قدمنا ذكره ، وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك مكان أخذ ما أخذ لأغنى عن صاحبه ، ولأدى فى الحاجة إليه تأديته ، ألا ترى أنهم لو استعملوا (لجع) مكان (نجع) لقام مقامه ، وأغنى مغناه(٢) .

ومفهوم ذلك أن العرب كانت لهم حرية الاختيار بعد عزل قبيح التأليف ، فأخذوا بعضا للحاجة ، وتركوا بعضا ، كالمال يأخذ الإنسان منه ما يحتاج إليه ، ويترك الباقى .

وهذا ما نميل إليه ، لأن العربى استعمل بعض الألفاظ للحاجة إليها ، وإلا فإن تركيب الكلمات من الحروف يبلغ بالتحليل الرياضى ما يجاوز اثنى عشر ( مليونا ) من الكلمات ، وقد صرح بذلك ابن جنى فى بيانه لقسمة التراكيب العقلية من الثلاثى وغيره ، وكذلك الخليل من قبله ، والمستعمل من الألفاظ لا يجاوز ثمانين ألف مادة على ما جاء فى لسان العرب (٣) .

وربما كانت لهم أغراض أخرى،لأنهم - عادة - يناسبون بين الأصوات الحرفية والمعانى ، مثل : ( قضم ) - فى اليابس - و(خضم ) - فى الرطب - وذلك لقوة القاف ، وضعف الخاء ، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، وبالعكس ، وهكذا نظائر كثيرة(٤) .

---

(١) أطف : دنا وقرب .

(٢) ابن جنى : الخصائص ١/٦٥

(٣) ابن جنى: الخصائص ١/٦١ ، ٦٢ والخليل : العين١/٦٦والسيوطى: المزهر ط ١٢٨٢هـ ١/٣٦ ، ٣٧ و د. الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص١٨١

(٤) ابن جنى : الخصائص ١/٦٥

وإن سعة العربية ، وكثرة تصرفها لتوحي للباحث بتنبؤات أخرى ، فربما لم يصل إلينا تاريخ هذا اللفظ ، واستعماله بسبب ما ، كإهمال الرواة ، أو للاستغناء بنظائره ، وغير ذلك .

## رابعا : الإعلال ودوافعه اللغوية :

### ١ — تطور المعلات وهدفه اللغوى :

ذكرنا عادة العربية فى التخفيف ، وأنها تنتقى الحروف ، والحركات ، وتؤالف بينها ، فربما اختارت حرفا ، وتركت آخر ، وقد تفضل حركة على أخرى حتى لا يثقل البناء .

وحديثنا الآن عن حروف المد ، واللين ، التى وضعت لتنويع المعنى الواحد ، لبيان الخفيف منها والثقيل ، وفى أى مكان يقع أو يتبدل .

تلجأ العربية إلى الإعلال بالنقل ، أو القلب ، أو الحذف ، لتصل إلى هدفها المقصود ، والمتأمل لجوهر هذه اللغة يجد بناءها ـ لذلك ـ متينا فاصحح فلحقته ، وما أعل فلخفته أيضاً ، فإذا ذكرنا أن ( قام ) أصلها ( قوَم ) و(استعد) أصلها ( استعدد ) ، فذلك دليل على أن هـذه الأصول المذكورة قبل الإعلال قد رفضت ، نتيجة لثقلها فى النطق .

يقول ابن جنى :

وإنما كان الأصل فى « قام » ، « قوَم » ، وفى « خاف » ، « خوف » ، وفى « طال » ، « طوُل » ، وفى « باع » ، « بيَع » ، وفى « هاب » ، « هيِب » ، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة ، ـ وهى الفتحة والواو والياء وحركة الواو والياء ـ كره اجتماع ثلاثة أشيـــاء متقاربة ، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ يؤمن فيـــه الحركة ، وهو الألف ، وسوغها أيضاً

انفتاح ما قبلها(١) ، وإن الحرفين المثلين إذا التقيا وهما ساكنان ، فلابد من حذف أحدهما أو تبديله عن طريق الإعلال ليخف اللفظ ، ويمكن النطق به ، فمن المسلم أنه لايمكن النطق بكلمة ( كساء ) بعد قلب الواو ألفا وقبل الوصول بها إلى الهمز ، حيث يجتمع ألفان ( كساا ) ، وكذلك اسم المفعول من ( قال ) و( باع ) بعد نقل حركة الواو والياء ، إلى الساكن الصحيح قبلهما هو (مقوول) و( مبيوع )، ولهذا قلبت الألف الثانية في(كساا) همزة ليمكن تحريكها ، وحذفت واو مفعول أو عينه ، على اختلاف الآراء في ذلك(٢) ، فالإعلال دليل واضح على رقى لغتنا العربية ، وبلوغها الذروة في التعبير ، والرونق وحسن الأداء .

يقول الأستاذ عبد الله العلايلي :

الإعلال عندنا مظهر من مظاهر الاقتصاد اللغوى ، والبلوغ الفنى وهذه نتيجة ضرورية للعمل النظامى الذى نشاهد أثره فى شتى الألفاظ المعلة ، ولقد تدهش حقا للتحولات التى لا تشذ ، ولا تختلف ، وإنما تتبع سنة واحدة فيها من القوة ما يجعلها ذات أهمية ، ومن ثم كان حديث الإعلال طريفا أيضا ، من حيث كونه حيلة لغوية لبقة ، ابتدأها العربى للمرة الأولى، فى الصميم من اللغة أداة للتصحيح ، والتمكن اللفظى(٣) .

وهذه الأصول الأولى التى تطورت عنها الصيغ ، والأبنية المستعملة يرى ابن جنى أنها لم تستعمل فى واقع اللغة يوما ما ، ولم تجر على لسان العربى ، بل إنه لاحظ من أول أمره ثقلها ، وتعذر النطق بها ، فرفضها .

---

(١) ابن جنى : سر الصناعة ٢٥/١

(٢) ابن جنى : الخصائص ٢٥٩/١

(٣) العلايلي : مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢١٥

يقول ابن جنى فى ( باب مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا ) :

« قولنا الأصل فى ( قام ) ( قوَم ) وفى ( باع ) ( بيَع ) وفى ( طال ) ( طوُل ) وفى ( خاف )و( نام ) و ( هاب ) : ( خوِف ) و ( نوِم ) و ( هيِب ) وفى ( شد ) ( شدَد ) وفى ( استقام ) ( استقوَم ) وفى ( يستعين ) ( يستعوِن ) وفى ( يستعد ) ( يستعدد ) .

هذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع ( قام زيد ) : ( قوَم زيد ) وكذلك ( نوِم جعفر ) و ( طوُل محمد ) و ( شدَد أخوك يده ) و ( استعدد الأمير لعدوه ) ، وليس الأمر كذلك ، بل بضده ، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه ، وتسمعه ، وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا ، أنه لو جاء مجىء الصحيح ، ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا ، فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ ، لا يعتقده أحد من أهل النظر(١) وقد ذكر ابن جنى أن العرب قد اعتقدت هذا الأصل فى نفوسها(٢) قائلا : ويدل على اعتقاد العرب لهذا الأصل كما هو معتقدنا مجىء هذا الأصل أحيانا لينبه أصل بابه مثل :

صددتِ فأطولتِ الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم

وأيد رأيه فقال :

ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التى ندعى أنها أصول مرفوضة

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢/٢٥٦ ، ٢٥٧

(٢) نفسه ١/٢٥٧

لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ، ثم صارت من بعد مهملة ، ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره ، وذلك كقولنا فى شرح حال الممدود غير المهموز الأصل نحو : سماء وقضاء ألا ترى أن الأصل سماو ، وقضايٌ ، فلما وقعت الواو والياء طرفا من بعد ألف زائدة قلبتا ألفين ، فصار التقدير بهما إلى ( سماا وقضاا ) فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما ، فانقلبت همزة فصار ذلك إلى ( سماء وقضاء ) أفلا تعلم أن أحد ما قدرته — هو التقاء الألفين — لا قدرة لأحد على النطق به وكذلك ما نتصوره وننبه عليه أبدا من تقدير مفعول مما عينه أحد حرفى العلة(١) .

ونحن نرى من عرض أدلة ابن جنى أنه يؤكد أن العرب استعملت البناء المتطور الراقى دون سواه وهو يشير إلى أن البناء على أصل المتروك لم تتداوله ألسنة العرب فى أى وقت من الأوقات ، ولكننا نحس أن كلامه هذا لا ينطبق على كل الأصول المتروكة ، فربما استعمل بعضها على ما كان عليه يوما ما ، وأدلته التى ساقها لا تؤيد رأيه تمام التأييد ، فهو يفترض أن الأصول المذكورة لا يمكن النطق بها إطلاقا لوجود ألفين ، أو واوين ، أو ياء وواو وكلها ساكنة متجاورة لا يتمكن اللسان من التصريح بها لفظا .

ونحن نقول لابن جنى : كيف تفترض ذلك ؟ هل الألفان كانتا موجودتين من الأصل فى بناء كساء وقضاء ، حتى نفرض أنه يتعذر النطق بهما ؟ إننا نقول : إن أصل كساء ، وقضاء هو كساوٌ وقضايُ بألف بعدها واو أو ياء ، وأعتقد — كما يعتقد غيرى من الناطقين — أنه يمكن النطق بالألف مع الواو أو الياء ، ولو تجاورتا ساكنتين لأنهم — كما يقولون — يجيزون نحو ذلك ، لأن الألف فى مثل هذا حاجز غير حصين ، فكأن الواو أو الياء مجاورة للحركة السابقة على الألف ، نخف النطق بكل منهما ،

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢٥٩/١

وعليها قراءة ( إن صلاتي ونسكي ومحيايْ ومماتي لله رب العالمين )(١) .

فكيف يفترض ابن جني مرحلة أخرى غير المرحلة الأولى الحقيقية قبل الانقلاب؟ إنه في ذلك قد بني رأيه على غير أساس سديد، وبهذا لا ينهض ماذكره دليلا يدعم ما أراده ، وكذلك يمكن النطق بنحو : قوَم وبيَع وهيِب وخوِف ونحوها دون تعذر ، ويقف في طريق هذا الاستدلال أيضاً استعمال بعض هذه الأصول على أصله دون إعلال أو تبديل ، وباعترافه هو في مثل : أطولت وضننوا ، وقد قال — كما قال غيره من علماء اللغة — إنها خرجت هكذا للتنبيه على أصل الباب(٢) وكذلك يمكن النطق بصيغة اسم المفعول ، كما ورد في مبيوع ونحوه من اليـاء عند بني تميم ، بل ويجاوزونه إلى الواوي مثل مصوون .

ويبدو أن هذه الصيغ الباقية تدل على تلك المرحلة الصوتية المتقدمة والتي كان كل حرف ينطق صريحاً فيها دون إعلال أو إدغام . أو أنها كانت لهجات مختلفة ماتت الضعيفة منها .

وقد عرض لهذه النظرية التي ملنا لها الأستاذ عبد الله العلايلي الذي يرى أن الإعلال مظهر من مظاهر الاقتصاد اللغوي ، والبلوغ الفني كما ذكرناه سابقا ، ويقول :

وليس الإعلال من اصطناع النحاة بقدر ما هو من عمل العربي ، وعمل

---

(١) هي قراءة نافع ، والآية ١٦٣ من الأنعام . انظر : البيضاوي ١٩٨ والأزهري : التصريح ٢/ ٦ وابن هشام : أوضح المسالك مع المنار ٤١٣/١ وابن جني : الخصائص ٩٢/١ على أن الكلمات تستعمل موصولة بغيرها في الكلام فلا يتأتى التقاء ساكنين بوجه ما .

(٢) ابن جني : الخصائص ٢٥٧/١

النحاة تصرف أسلوبى فقط ، لأن الإعلال حقيقة راهنة فى صميم اللغة ، وهذا يدل على رقى عقلية العربى(١) .

وسر العربية واضح فى العدول عن هذه الصيغ ، فإنها بمظهرها القديم تحمل طابع الاستثقال ، أو عدم إمكان النطق نهائياً ، كما يقول ابن جنى ، فقد قسم الأصول التى لم تستعمل إلى ثلاثة أنواع .

١ - مالا يمكن النطق به أصلا، مثل مااجتمع فيه ساكنان كسماء ومبيع ومصوغ ونحو ذلك .

٢ - مايمكن النطق به مع الاستثقال ، فرفض لذلك ، ويشذ قليل لينبه على أصله مثل : استحوذ ، وآلِل السقاء : إذا تغيرت ريحه .

٣ - مايمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل لا لثقله ، لكن لغير ذلك من التعويض عنه ، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه ، مثل أنْ مع الفعل إذا كان جواباً للأمر والنهى ، وتلك الأماكن السبعة مثل قوله تعالى : ( ولا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب ) وكذلك ماحذف من الأفعال ، وأنيب عنه غيره كالمصدر وغيره مثل: ضرباً زيداً فهذا لم يرفض لثقله بل لما ناب عنه(٢)

وأياً ما كان الأمر فإن العرب لأنهم درجوا على السهولة عدلوا فى الصيغ البنائية بما يتفق وسهولة النطق حتى يحققوا لها مبدأ الانسجام وتساوق النغم ، والموسيقى اللفظية فقد امتنعوا كما يقول ابن جنى من تصحيح الياء فى نحو مُوسر ، ومُوقن ، والواو فى نحو ميزان وميعاد ، وامتنعوا من إخراج

---

(١) الملايلى : مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢١٦ ويقول ص ١٨٤ : ويستنتج من هذا أن العمل كان على التصحيح فى أقدم عهد اللغة لا كما ظن النحاة من أن ماقبل الإعلال افتراض تعليمى .

(٢) ابن جنى : الخصائص ١/٢٦١ - ٢٦٤

( افتعل ) وما تصرف منه . إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء، أو دالا أو ذالا أو زايا على أصله ، وامتنعوا من تصحيح الياء والواو إذا أوقعتنا طرفين بعد ألف زائدة ، وامتنعوا من جمع الهمزتين فى كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين ، فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده يمتنع منه استكراها للكلفة فيه(١) .

وإذا كانت الألفاظ العربية التى جرى فيها الإعلال قد وصلت إلينا على هذه الصورة المتطورة فإن علماء اللغة قد أوضحوا المقاييس اللغوية التى سارت عليها الألفاظ المعتلة حتى وصلت إلى شكلها الجديد ، وكان النبراس الذى ساروا على هديه هو بيان مراحل هذا التطور ، وبيان الأصل الثقيل وكيف تحقق فيه الثقل بتحرك الواو ، وانفتاح ما قبلها ، أو وجود كسرة سابقة للواو الساكنة ، أو التقاء الواو بالياء فى كلمة وسبق إحداهما بالسكون أو غير ذلك من الأسباب التى تجعل اللفظ ثقيلا وتدعو إلى التخفيف ، والتغيير عن طريق الإعلال .

ولكن التساؤل يبدو حول ما وصل إليه التفلسف الإعلالى وتعقيداته الغامضة ، وتأويلاته البعيدة ، والتى تنتقل بين مراحل طويلة جدا ويحتاج التعرف عليها إلى مجهود كبير ، وأبحاث شاقة تصور للمنقب عنها منشأ الفلسفة اللغوية .

فلو نظرنا إلى نحو (خطايا) و (مطايا) وكيف وصلت إلى صورتها الحالية بعد أصلها الأول الذى نشأت عليه ، وجدنا أن اللغويين يحكون لنا أنها مرت بأطوار خمسة ، أو على حد تعبيرهم بأعمال خمسة ، فالأصل خطايِى ومطايِو ، ثم مطايِى ، ثم صارتا خطائِى ومطائِى — خطائَى ومطائَى ثم خطاءا ومطاءا

---

(٣) ابن جنى : الخصائص ١ / ٢٦٢

ثم خطايا ومطايا(١) يقول صاحب التصريح : فصار مطايا بعد خمسة أعمال: أحدها : قلب الواو ياء ، والثانى : قلب الياء الأولى همزة والثالث : إبدال الكسرة فتحة ، والرابع : إبدال الياء ألفا ، والخامس : إبدال الألف ياء(٢)، ولم يرجع إلى أصلها لأن الواو أثقل من الياء أو لأنها لما أعلت فى المفرد أعلت فى الجمع ، على أن ابن جنى يجعل ذلك من مراجعة الأصل الأقرب(٣) .

وهذا التحليل البعيد كان من الممكن الاجتزاء عنه بأن الهمزة فى جمع ( خطيئة ) ردت إلى أصلها ، - وهو الياء - تخفيفا ، وبقيت الياء المنقلبة عن الواو فى جمع (مطية) لذلك أيضاً ، ولا داعى إلى هذه المراحل التاريخية التى ليس من المعتقد أن يكون العربى قد نظر إليها .

ويجعل ابن جنى قلب كل من الواو والياء ألفا - حال تحركها وانفتاح ما قبلها حاصلا بعد سكون كل من الواو والياء .

ومن ذلك قولهم: إن أصل (نام) (نَوَم) فأبدلوا الواو ألفا وكذلك (باع) أصله (بَيَع) ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها ، وانفتاح ماقبلها ، وهو - لعمرى - كذلك إلا أنك لم تقلب واحدا من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثقالا

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢/٣٨٤ والأزهرى: التصريح ٢/٣٧٢ والحسينى: شرح الشافية ص ١٨٧، ١٨٨ والرضى ٢١٣

(٢) فى الأشمونى : والخامس إبدال الهمزة ياء (٤/٢٩٢) وقد أشار صاحب التصريح إلى الهمزة حين قال : إنه « اجتمع شبه ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء » ، وهذا فى أول حديثه عن الجمع الذى على مثال ( مفاعل ) .

انظر التصريح : المطبعة البهية سنة ١٣٠٥ هـ ج ٢ ص ٤١٤

(٣) ابن جنى : الخصائص ٢/٣٤٤

لحركته ، فصار إلى ( قوْم ) و ( بيْع ) ثم انقلبا لتحركهما فى الأصل ، وانفتاح ما قبلهما الآن ، ففارقا بذلك باب ثوب وشيخ ، لأن هذين ساكنا العينين ، ولم يسكناعن حركة ، ولو رمت قلب الواو والياء من نحو : ( قوَم ) و ( بيَع ) وهما متحركتان لاحتمتا بحركتيهما فعزتا ، فلم تنقلبا فهذا واضح(١).

وهذا الحديث من ابن جنى لا يؤيده الواقع اللغوى ، فالمعروف أن الساكن لا يقلب ، وأقرب إلى الصواب ما قاله فى سر الصناعة(٢).

والفلسفة على النحو السابق هى التى دعت الأستاذ العلايلى إلى تفسيره للإعلال بطريقة أخرى تذهب إلى تقريب منشأ الإعلال وتدرجه فهو يقول :

وهذا لا يمنعنا من الدعوة إلى إعادة النظر فى قواعد الإعلال التى أقرها النحاة فى أسلوب قد لا يجد شواهد عليه ، لا لعدم صدقها ، ولكن لأنها أثبتت على لف ودوران كثير ، مثل إعلال الإتباع بالنقل السابق ، ومطايا ، وخطايا ، ويمكن تبسيط الإعلال بأنه وجه من الإتبـــاع بالمثل أو بالإشباع(٣).

وقد شرح الأستاذ العلايلى ما أراد من اختصار تلك المراحل التاريخية للأبنية المعتلة ، وكيف يمكن تطبيق الإتباع عليها فقال :

يمكن الاستفادة من الإتباع فى فهم الإعلال فى الأبنية على نظام مختصر ،

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢/٤٧١ ، ٤٧٢

(٢) ١/٢٥

(٣) العلايلى : مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢١٧

لا مطول كما ذكره الصرفيون فمثلا (مطايا) بدلا من الأعمال الخمسة المعروفة يمكن أن تفسر من باب الإتباع على الوجه الآتى :

« إن كسرة الياء فى ( مطايو ) أبدلت فتحة مجانسة أو إتباعا للألف قبلها ثم قلبت الواو ألفا إتباعا لحركة الياء بدون تهويل ولا مطالعة ولا عبث مرهق طويل(١) ».

ثم يقول عن ( نعد ) :

« وعندنا أن الواو قلبت ياء إتباعا للكسرة ، ولأخذ العربية بالفظلية أخذا عنيفا حذفت ، ويظهر أن العربى أخذ المثال فى كل أمثلته بالحذف فى المضارع خفة ، وأن مجيئه فى كل الباب كذلك دليل على ثبوت التطور فى اللغة ، وعلى أن الإعلال إتباع(٢) ».

ولكننا نرى أن رأى الأستاذ العلايلى أيضا غير دقيق ، وتبدو عليه سمة التكلف أحيانا ، حيث ينعدم وجه المناسبة الإتباع ، والحذف ، فإذا كان من الممكن والمقبول أن نتابعه على كيفية الإجراء فى إعلال نحو (مطايا) و ( خطايا ) بوجه الإتباع فمن الواضح ـ كذلك ـ أن تخريج نحو نعد على الإتبـــاع يتنابه الضعف فليس هناك وجه لقلب الواو ياء يلحظ وقوع الكسرة بعدها ، فليس ذلك من المعهود فى اللغة ، وإنما المعهود أن تقلب بعد الكسرة لا قبلها ، وقد نسلم بذلك إلى حد ما ، فنرى الأستاذ العلايلى مضطرا إلى تكلف آخر أشد من سابقه ، فحين لم يجد وجها لحذف الواو بعد انقلابها ياء اقترح أن لفظية اللغة دعت إلى الحذف ، ولست أدرى ما معنى هذه الفظلية ؟ وما القوة الكامنة فيها والتى تجعلها قادرة على التصرف

---

(١) العلايلى : مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢١٨ .

(٢) نفسه ص ٢١٨ ، ٢١٩

فى اللغة إلى هذا القدر ؟ وإذا كان أرباب اللغة القدامى قد وفقوا تمام التوفيق فى التعليل لحذف واو المضارع للغائب ، وحملوا بقية الصور عليه ، فإن لهم أساسا صحيحا ساروا عليه ، وهو مبدأ حمل بعض الأصول على بعض ، والحمل مبدأ معروف ، فى اللغة التى تتلاحم أجزاؤها ويشبه بعضها بعضا .

وعلى ما أرى فإن تطبيق مبدأ الإتباع للتقليل من الفلسفة الإعلالية أمر لا يتمشى فى كل الأحوال اللغوية ولا يشمل كل الأبنية بتصرف مقبول .

وإنى أرى — مع ذلك — أن النحاة العرب قد برهنوا على براعتهم فى التخريج ، وإن كانت توجيهاتهم فى الإعلال قد أغرقت فى الفلسفة التى قد تشط بهم ، وتغرب فى بعض الأحيان .

## ٢ — تفسير مراد العرب فى إعلال بعض الصيغ اللغوية :

### حروف العلة فاء وعينا ولاما :

#### (أ) كثرة وقوع الواو فاء الكلمة :

إن اللغة العربية تحاول أن تبدأ بما خف من حروف العلة كثيرا ، كما تحاول التقليل من البدء بثقيلها(١) .

والمعروف أن الواو أثقل من الياء ، ولذا يفترض أن تكون الأبنية المبتدأة بالياء أكثر من الأبنية المبتدأة بالواو ، هذا هو منطق الخفة الطبيعى .

ولكننا رأينا ما يناقض ذلك ، لورود كلمات كثيرة فاؤها واو مثل وعد ووجد ، وقلة نظائرها يائية الفاء كيسر .

وقد علل ابن جنى لذلك بأن الواوى الفاء تعتريه تصرفات متنوعة ، فالواو فيه تأتى مفتوحة ، ومكسورة ، ومضمومة وقد يؤدى الكسر والضم إلى قلبها همزة مثل : إسادة ، وأجوه بخلاف الياء فليست كذلك عنده .

ويؤكد ابن جنى أن ورود مثل (أعصرُ ويعصرُ) و(يسُـر وأسُـر) و(يديه وأديه) لا يجعل الياء تلحق بالواو فى هذا المجال التصريفى الذى يخرجها إلى ألوان متعددة تكسبها ضربا من الاستخفاف ، بل إن ابن جنى يعلل التصرف الأخير بأنه أبدل الهمزة فى ( أعصر ) ياء ، وقلبها فى ( يديه ) ياء وكأن هذا فى نظره ليس تصرفا أو تغيرا بينه وبين ( أجوه ) و ( إسادة ) وشائج قربى(٢) .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٣/١٨٣

(٢) نفسه: ٣ / ١٨١ — ١٨٣

ويبدو لنا أن التفريق بين التصرف في (أجوه) و(إعادة) ونحوهما، والتصرف في (أعصير) و(أديه) ونحوهما لا معنى له، ولو سلمنا بأن الهمزة في الأولين منقلبة عن الواو، وفي الأخيرين أبدلت الياء من الهمزة، فمن الواضح أن كلا التصرفين متساويان في الاستخفاف والاستثقال.

وما سماه ابن جنى تصرفا وتبدلا يعداونا من ألوان اللهجات المتعددة، فتحقيق الهمز لتميم ومن على شاكلتهم، والتسهيل — بالواو أو الياء — للحجازيين، وقد اتضح ذلك في القراءات القرآنية كما في قوله تعالى (وأصبح فؤاد أم موسى فارغا) فبالهمز لهجة تميم، وبالواو لهجة الحجاز، وكذلك قوله عز حكمة (وإذا الرسل أقتت) قرىء بالهمز وبالواو، وقوله سبحانه (وبئس المهاد) قرىء بالهمز وبالياء(١).

(ب) اختصاص العين بمزيد من العناية اللغوية :

إن مكان العين بعد سياجا للحفاظ عليها، لاكتناف الفاء، واللام لها، ولذا لا تحذف إلا قليلا، ولا تعل — كذلك — إلا على نحو ضئيل(٢).

وبالمقارنة بينها وبين اللام يتضح أن الأبنيــة ذوات اللام المعتلة تنفرد بوزن خاص في الجموع، على حين تعامل الأبنية ذوات العين المعتلة عند جمعها معاملة صحيحتها، مما يدل على أن المعتل لما وقع هذا الموقع أخذ قوة الحرف الصحيح الذى لا تتمكن عوامل التغيير من التأثير فيه.

فهم يقولون في جمع (خائن) (خونة)، وفي جمع (قاض) (قضاة) وفي جمع (كافر) (كفرة) و(ماهر) (مهرة)، فعاملوا معتل العين معاملة صحيحها،

---

(١) د. الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ٧٢

(٢) ابن جنى : الخصائص ٢/١٥٥

فكلاهما على وزن ( فَعَلة ) ، وأما معتل اللام فقد انفرد(١) بصيغة خاصة من صيغ الجموع تخالف ما تكون عليه الجموع الصحيحة لهذا المفرد وهى ( فُعَلة )(٢) .

يقول صاحب التصريح فى باب جموع التكسير :

الخامس — ( أى من أبنية جمع الكثرة ) — فُعَلة — بضم أوله وفتح ثانية — وهو مطرد فى وصف لعاقل مذكر على زنة (فاعل) معتل اللام — بالياء أو بالواو — كرام ورماة ، وقاض وقضاة ، وغاز وغزاة ، الأصل فيهن : (رُمية) و(قُضية) و(غُزوة ) قلبت الياء ، والواو ألفين ، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وقيل : إنها (فعلة) — بفتح الفاء والعين — وإن الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها(٣) .

ثم يقول :

السادس ( فَعلة ) — بفتحتين — وهو سائغ فى وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو ( كامل وكملة ) و( ساحر وسحرة ) و(سافر وسفرة ) ، ثم قال : وشذ فى غير ( فاعل ) نحو (سيد وسادة)(٤).

وأكد ابن جنى أن معتل العين يجرى على مثال صحيحها وإن بدا للناظر أحيانا ما يخالفه .

---

(١) مع أن المفرد فى الجميع على وزن واحد وله مفهوم واحد .
(٢) ابن جنى : الخصائص ٢/٤٨٤ ، ٤٨٥
(٣) الأزهرى : التصريح ٢/٣٠٦
(٤) نفسه ٢/٣٠٦ ، ٣٠٧

فإذا كانت كلمة سيّد على وزن (فيْعل) — بكسر العين — وهو يخالف وزن الصحيح فى مثل صيرف، فإن نظائره الكثيرة قد وافقت الصحيح مثل قول الشاعر :

ما بال عينىَ كالشَّعيب العيّن(١)

ولذلك كان الأصل فى الاعتلال اللام، ثم حملت عليها العين(٢).

ويدل على ضعف اللام أنهم إذا كسروا على «فعائل» ما كانت الياء ظاهرة فى مفرده لاما أظهروها مثل : مطايا — كالياء الزائدة فى الواحد مثل خطايا، فعوملت اللام معاملة الزائد.

يضاف إلى ذلك أنها تحذف فى الترخيم وهى صحيحة مثل : يا حار، وللجزم مثل : لم يدعِ، وتحذف كثيرا فى نحو : يد، ودم - وحذف العين قليل مثل سهٍ ومذ - وتختلف الحركات عليها، والوصل، والوقف، كل هذا يجعل حرف العلة فى «قام» و«باع» أقوى منه فى باب «غزوت ورميت» ونحوه(٣).

---

(١) علق الأعلم على هذا البيت فقال : الشاهد فيه بناء العين على «فيعل» - بالفتح - وهو شاذ فى المعتل لم يسمع إلا فى هذه الكلمة. وكان قياسها أن تكسر العين فيقال «عيّن» كما قيل : سيّد وهيّن وليّن ونحو ذلك، وهو بناء يختص به المعتل، ولا يكون فى الصحيح كما يختص الصحيح بـ «فيعل» مفتوحة نحو صيرف وحيدر وهو كثير، والشعيب : القربة، والعيّن الخلق البالية، شبه عينه لسيلان دمعها بالقربة الخلق فى سيلان مائها من بين خرزها لبلاها وقدمها : انظر تعليق الأعلم على كتاب سيبويه ٢/٣٧٢.

(٢) ابن جنى : الخصائص ٢/ ٤٨٥، ٤٨٦

(٣) نفسه ٢/٤٨٦، ٤٨٧

وقد أجاب عن موافقة بعض صور المعتل اللام للصحيح مثل «سرى وسرلة» وقال : إنه بمنزلة «شاعر وشعراء» .

ومن هذا نرى أن محور المسألة هو إثبات قوة العين على اللام وأن حرف العلة ضعيف ، وقد يكتسب قوة بوقوعه فى مكان حصين بأن يكون عينا .

وهذه المعاملة لا تتأتى لحرف العلة إذا وقف فى مهب الريح وسكن آخر البناء ، فلابد أن يتأثر بعوامل التغيير ، والانتقال .

ونحن مع ابن جنى فى قوة العين على اللام ، وأن بقاء اللام حماية لها ، وأن الحرف المتطرف عرضة للتغير .

ولكن ليس معنى أن المعتل العين من « فاعل » كسر على « فَعلة » والمعتل اللام كسر على « فُعلة » أن العربى لاحظ فيهما ملاحظة الموقع الحرفى فى البناء ، فأجرى الأول مجرى الصحيح دون الثانى .

فليس هناك فرق جوهرى يحدد العلاقة تحديدا تاما و « فَعلة » و « فُعلة » كلاهما من جموع الكثرة ، والفرق بينهما حركة الفاء ، وقد قال العلماء : إن نحو قاض كان يجمع على « فعَلة » ـ بفتح الفاء ـ ثم حركت فاؤه بالضم الفرق بينه وبين جمع نحو حائك وخائن(١) .

وليست كل منهما إلا صورة من صور الجموع المتعددة التى لا تنضبط بقانون يلم شملها ، ويعطيها شكل التحديد العام المتميز .

يقول العلامة سيبويه :

أما ما كان فاعلا فإنك تكسره على « فُعَّل » وذلك قولك : شاهد المصر ، وقوم شُهَّد ، وبازل وبزّل ، وشارد وشرّد ، وسابق

---

(١) الأزهرى : التصريح ٢/٣٠٦

وسبّق، وقانح وقرّح، ومثله من بنات الياء، والواو التي هي عينات: صائم وصوّم، ونائم ونوّم، وغائب وغيّب، وحائض وحيّض، ومثله من الواو والياء التي هي لامات: غزّى وعفّى... ثم قال: ويكسرونه على (فَعلة) وذلك فسقة وبررة وجهلة وظلمة وفجرة، وكذبة، وهذا كثير، ومثله: خوَنة، وحوَكة، وباعة ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فُعله) نحو: غزاة، وقضاة، ورماة...الخ(١)

وبتأملنا في النص السابق نرى أن ذوات العين المعتلة قد عوملت معاملتها ذوات اللام المعتلة، مثل: غزّى وعفّى، وصوّم ونوّم، فكان لهما معاً حكم الصحيح مثل: شهّد وسبّق.

وعلى هذا فحديث ابن جنى بأن المعتل إذا وقع عينا يعامل معاملة ماوقع موقعه صحيحا، رأى لا سند له من الواقع اللغوى فنصوص اللغة تؤكد للاثنين معا حكم الصحيح، فلا فرق بين أحدهما وصاحبه.

ونلمس ضعف حجته من محاولته الدفاع عن ورود (سرىّ وسراة) وأنه مثل (شاعر وشعراء) فهذا أيضا يؤكد أنهما سواء.

متى تأخذ العين المعتلة حكم اللام؟

وعلى الرغم من رأى ابن جنى السابق فإنه يثبت في مجال آخر أن بين العين واللام نسبا وقربى، وأن حكم اللام المعتلة، وتعرضها التغيير قد يتعدى إلى العين بحكم المجاورة.

وقد عمل جاهدا على أن يستوحى من اللغة التي شغف بها أن أهلها قد وطدوا وشائج القربى بين أصوات البناء الواحد ولذا تأخذ العين المعتلة حكم أختها اللام.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٢٠٦/٢

فعلى حين يقرر اللغويون أنه يقال فى صوّم — بضم الصاد وتشديد الواو — جمع صائم — صيّم — بقلب الواو ياء — لاجتماع شبه ثلاث واوات(١) قريباً من الطرف نجد ابن جنى يفلسف لذلك بطريق بعيدة، فيقول:

إن العين لمجاورتها اللام تأخذ حكمها(٢) فكأن الواو المشددة فى صوّم، موجودة فى الطرف مكان الميم، فأعلت، كما لو كانت طرفا حقيقة مثل:

---

(١) يقول الأزهرى: المسألة العاشرة أن تكون الواو عينا لفعل - بضم الفاء وتشديد العين حال كونه جمعا صحيح اللام، كصيّم جمع صائم، ونيّم جمع نائم، وعينهما واو وأصلهما: صوّم ونوّم، فاجتمع واوان وضمة، فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع، فعدل إلى التخفيف بقلب الواوين ياءين، لأن الياءين أخف من الواوين، والأكثر فيه التصحيح على الأصل، تقول: صوّم ونوّم، والكثير الشائع الإعلال، وإليه قول الناظم (وشاع نحو نيّم فى نوّم) (التصريح ٢/٣٨٢، ٣٨٣).

(٢) ورأى ابن جنى مستمد من رأى سيبويه يقول: ولكنها (أى الواو) تقلب ياء فى (فعّل) - بضم الفاء وتشديد العين، وذلك قولهم: صيّم - فى صوم - وقيّم - فى قوم - وقيّل - فى قول - ونيّم - فى نوّم - لما كانت الياء أخف عليهم، وكانت بعد ضمة شبهوها بقولهم: عتى - فى عتو - وجثى - جثو - وعصى - فى عصو - بضم الفاء وكسر العين فيما آخره ياء، وضمها فيما آخره واو، وتشديد اللام، وقد قالوا - أيضا. صيم، ونيم، كما قالوا عِتى وعِصى - بكسر الفاء والعين وتشديد اللام - ولم يقلبوا فى زوّار وصوّام، - بضم الفاء وتشديد العين - وكلما تباعدت من آخر الحرف بعد شبهها وقويت، وترك ذلك فيها إذا لم يكن القلب الوجه فى (فعّل) (الكتاب ٢/٣٧٠).

عصیّ ، وقفیّ - بکسر الفاء والعین وتشدید اللام - ونحوهما ، فحمل ذلك على هذا ، وعليه قول الشاعر :

بادرت طبختها لرهط جيّـــع(١)

ونحن نرى من الأدلة المؤيدة لكلامه فى هذا المجال أن العين إذا فصل بينها وبين اللام بألف مثلا لم تعل ، وهذا مايقول به اللغويون دون تعليل أكثر من بعدها من الطرف . وربما كان فى تعليلهم ما يؤيد رأى ابن جنى فإن العين لما بعدت من الطرف ، ولم تعد مجاورة للام لم تعامل معاملتها ، ولم تأخذ حكمها ، فبقيت على أصلها ، دون تغيير ، فكأن العربى قد لاحظ هذا التجاور ، ولهذا ترك الإعلال عند وجود الفاصل بينهما .

ويبدو أن الأقدمين كشفوا سر الإعلال وعدمه فى هذه الأبنية ، فوجود واو مشددة قبل الطرف - هنا - مع الضمة قبلها يؤكد - كما يقول المحدثون وجود نوع من الثقل فى النطق بالمقطع الأخير للكلمة ، مع المقطع الأول ، وذلك بابتداء الضم فى الأول ، والفتح فى الثانى ، والواوات تتوزع بينهما .

ومن هنا اختل النسق الموسيقى بين الحروف والحركات .

وبدقة الملاحظة نرى أن الواو - مع ثقلها وإدغامها - قد استحسنت فى مثل : صوّام ، ونوّام(٢) نتيجة لتدخل الألف التى وزعت موسيقى الكلمة وأكسبتها نغما وإيقاعا حسنا ، وذلك لبعدها من الطرف .

وهذا لون من تطور اللغة الذى قال به الأستاذ عبدالله العلايلى ، وحث فيه على « أن نرقب مقدار المسافات التى عملها التطور فى اللغة على مختلف

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢١٨/٣ ، ٢١٩

(٢) بضم الفاء وتشديد العين .

الأنماء ، سواء فى الإعراب ، والموازين ، والاشتقاق . . . الخ(١) حتى بلغت غاية الاكتمال البنائى .

## التصرف فى بعض الصيغ اللغوية :

إن العرب يتصرفون فى بعض الأبنية وفقا للمقتضيات الداعية لنوع التصرف الذى يلجأون إليه ، ولذلك أنواع منها :

## قلب حرف العلة تارة وعدم القلب تارة أخرى :

ترى صوت العلة محتملا للبقاء والتغيير فى بناء اخرى على حين يتحتم بقاؤه ، أو تغيره فى بناء آخر .

فهذا الصوت قد يتغير فى بعض الصيغ ، ولا يتغير فى بعضها الآخر فالواو مثلا قابلة للبقاء ، أو الانقلاب فى بناء ، ولا يمكن أن تبقى فى بناء آخر ، وهذا مبنى على سلامة الداعى .

## قلب الواو ياء تارة وبقاؤها أخرى :

فالواو المتحركة قلبت ياء تارة ، وبقيت أخرى فى تصغير ( أسود وجدول ) تقول : أسيّد وجديّل(٢) - بالقلب - وأسيوِد وجديوِل (٣) - بالتصحيح - تبعا للجمع ، أساود ، وجداول - ببقاء الواو المتحركة ، وهذا ما يؤكد الصلة الوثيقة بين المفرد والجمع من ناحية ، ومثال التصغير من ناحية أخرى ، وأن الواو لظهورها هناك اكتسبت الحصانة هنا .

---

(١) الملايلى : مقدمة لدرس لغة العرب ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٢) بضم الهمزة والجيم وتشديد الياء .

(٣) بضم الهمزة والجيم وسكون الياء وكسر الواو .

ولكن عندما تسكن فى المفرد تقلب ، وتدغم فقط ولا يجوز بقاؤها فتقول - فى تصغير عجوز - : عجيّز(١) ، لضعفها بالسكون وعدم ظهورها فى الجمع ، إذ يقال فيه : عجائز - بإبدال الواو همزة .

وقد جعل ابن جنى ذلك افتنانا فى اللغة ، ومظهرا من مظاهر روعتها ومرونتها(٢) .

وهذه فلسفة إعلالية تقوم على مطلق المقارنة بين المفرد ، والجمع .

وهى لا تعدو أن تكون كلاما لا تصدقه مبـــادىء لغة عرفت النغم والانسجام الصوتى قيمتهما الموسيقية ، ونسقت أبنيتها على ذلك(٣) .

وفى الأبنية السابقة أكبر شاهد على ما نقول، فالإعلال-حتى مع حركة الواو وظهورها فى المفرد والجمع - أقوى الخفة على اللسان(٤) وربما بقيت لعروض الصيغة .

ويؤيد ذلك قول صاحب الشافية :

« ولا يجب القلب فى نحو : أسيود - فى تصغير أسود - لأنه جاز فيه القلب - وهو الأكثر نظرا إلى مجرد صورة الاجتماع وجاز تركه لعروضه، لأنه إنما يحصل الاجتماع بسبب ياء التصغير وهى غير لازمة »(٤) .

وهى فى ذلك كالواو فى صيغة الفعـــل المبنى للمفعول مثل :

---

(١) بضم العين وتشديد الياء .

(٢) ابن جنى : الخصائص ٨٧/٣

(٣) العلايلى : مقدمة لدرس لغة العرب ص٢١٧

(٤) الحسينى : شرح الشافية ص١٧٩

سوير وبويع(١) فلم تقلب ، واحتمل الثقل لعروضها ، وكذلك رُوية مخفف رؤية(٢) .

ومن الجائز أن يكون بقاء الواو فى مثل : جديول وأسيود ونحوهما من بقايا المرحلة الأولى قبل التطور إلى الإعلال فى العصور التالية التى تطورت فيها العربية ، وبلغت أوجها(٣) .

قلب الواو همزة :

نقل ابن جنى أن القياس يبيح مثلا : أجْثة ، ووجْثة(٤) ، - بالهمزة والواو - ولكن العرب نطقت بالبناء على الصيغة الأولى دون الثانية - مع جوازها - ومنه فى القرآن الكريم : «إن يدعون من دونه أُثنا(٤) » - فى قراءة جمع وثن ولم يأت فيه وثن(٥) ، - بالتصحيح ، وكذلك الهرية والخابية ونحو ذلك مما ألزم التخفيف(٦) .

والاستعمال المذكور - كما يرى ابن جنى - دائر فى فلك المنهج العام للغة العربية ، وهو التخفيف .

---

(١) بضم الأول وسكون الثانى .

(٢) سيبويه : الكتاب ٣٠٣/٢

(٣) أو أنها من قبيل اختلاف اللهجات ولا داعى إلى مثل هذا التكلف والتعسف الذى ذهب إليه النحاة .

(٤) بضم الهمزة وسكون الجيم والثاء .

(٥) بضم الواو وسكون الثاء .

(٦) ابن جنى : الخصائص ٨٥/٣ ، ٨٦

ولعله لجأ إلى ذلك التخريج هنا لأنه بصدد استخلاص قانون لغوى عام، ووضع أصول للغة العرب.

بيد أن الواضح بجلاء رد هذين الاستعمالين إلى طبيعة اللهجات العربية فالهمز لبنى تميم، والتسهيل-بالواو والياء- لأهل الحجاز وقد أشرنا إلى ذلك من قبل(١).

## تصرفات إعلالية ترتبط بمبدأ التخفيف :

١ - أحياناً توجز العرب اللفظ، وتوازن بين أجزائه، ومناحيه الصوتية لتكون له ذلاقته، ورشاقته، فيبدو بصورة جديدة قد يخفى مفهومها على النظرة العجلى.

وربما تصور من لايعرف أسرار العربية وأصالتها أن العربى قد أثقل لفظه، لأنه غير الحرف الخفيف، ووضع مكانه ماهو أثقل منه، وبالتأمل يدرك أن التخفيف رائده فى كل ذلك.

فمثلا: يقول العربى فى جمع: (دلو) و (جرو): (أدلٍ) و (أجرٍ)(٢)- على هذا النحو من الإيجاز اللفظى، فهذب من الحروف والحركات حتى أصبحت صورة للذوق الصوتى المقبول.

ولو أردنا التنقيب عن أصلهما لأدركنا سر التطورات التى أدخلت على اللفظ حتى كان كذلك.

---

(١) د. الصالح: دراسات فى فقه اللغة ص٧١ - ٧٥ وانظر ص ٥٣ من هذا الكتاب.

(٢) بفتح الهمزة وسكون الدال والجيم وكسر اللام والراء مع التنوين.

فأصلهما (أولُوٌ) و (أجرُوٌ)(١) إلا أن ضمة العين قلبت كسرة، لهذا الثقل الناجم عن وجود ضمتين، وواو، والضمة - كذلك - بطبيعتها ثقيلة على الواو، ولهذا الثقل أجرى التغيير السابق، كما استثقلت الضمة - كذلك - على الياء فى نحو قاض، وغاز(٢) لحذف ماسبب الثقل منه(٣).

٢ — ولهذه النظرة الصائبة قالوا : حيوان، وديوان، واجلوّاذ مع مخالفتها - فى الظاهر - لمبدأ التخفيف.

فالياء أخف من الواو، ومع ذلك قلبت الخفيفة إلى الثقيلة فى الأول، واجتمعت معها على نحو لا يغتفر فى الثانى، بل وقلبت ضد التخفيف فى الثالث أيضاً.

وملحظ ذلك التخفيف، لأن اجتماع الأمثال - كما نعرف - يؤدى إلى الثقل، والاختلاف يؤدى إلى نوع من الخفة(٤) «فأصل حيوان: حييان، وقياسه: حايان - لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها - لكن أبقوه متحركا ليطابق مدلوله فى التحرك كالجولان... ولما كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واو، ولم يقلبوا الأولى لأن التغيير بالأواخر أولى(٥)».

ونحن نتلقى بالقبول مثل : ( ديوان ) لاجتماع مايشبه الثقلاء كدينار، وديماس - عند من يقول فى الجمع : دنانير، ودماميس.

---

(١) بضم الواو منونة.
(٢) بكسر الضاد والزاى منونين.
(٣) الأزهرى : التصريح ٢/٣٠١ وابن جنى: الخصائص ٢/٤٧٠، ٤٧١
(٤) ابن جنى : الخصائص ٣/١٨
(٥) الأزهرى : التصريح ٢ / ٣٨٩، ٣٩٠ ويقول سيبويه : وأما قولهم حيوان فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة، ولم يكونوا ليلزموها الحركة هنا والأخرى غير معتلة من موضعها فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان. الكتاب ٣/٢٩٤

قال الإمام المرزوقى :

إن قيل : لم ترك إدغام ديوان ، والياء والواو اذا اجتمعا فأيهما سبق الآخر بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم الأولى فى الثانية ، فالجواب أن الكلمة أصلها ( دوّان ) بدلالة قولهم فى الجمع دواوين ، ولكنهم هربوا من التضعيف ، استثقالا له ، إلى أن أبدلوا من الواو الأولى ياء ، فلو تكلفوا ماصنعته من قلب الواو ياء ، وإدغام الأولى فيه لعاد مثل ماهربوا منه(١)

ومثله : ( الديباج ) أصله « الدبّاج » فأبدلت من إحدى الباءين ياء ومثله ( دنّار ) بدلالة قولهم : دنانير ودبابيج(١)

وقد طبق ابن جنى هذا التعليل على بعض الأبنية الشاذة كـ « اجليواذ »(١)

وقد يقف أمام هذا التعليل نحو « اعلوّاط » و « اجلوّاذ » لخفتها مع التضعيف كما يقول اللغويون(٣)

وعلى كل فيمكن أن يقال : إن هذه الملاحظـــة تختص ببعض الأبنية دون بعض ، وإن كل بناء له اتجاه خاص واستعمال يحدده النطق وسهولته

٣ — والعرب تمنع الرجوع إلى أصل الحرف المعتل إذا كان ذلك يقتضى ثقلا

ونضرب لذلك أمثلة من باب النسب ، فشقاوة النسب إليها : شقاوىّ ولم يرجع إلى أصل الواو — وهو الهمزة — لأنه يؤدى إلى الثقل .

---

(١) الشيخ يس : حاشية يس على التصريح ٢ / ٣٨٩

(٢) ابن جنى : الخصائص ٣/ ١٨

(٣) الأزهرى : التصريح ٢ / ٣٨٠

ويقول سيبويه : وإن أضفت إلى شقاوة، وغباوة، وعلاوة، قلت : شقاوىّ وغباوىّ ،وعلاوىّ ،لأنهم قد يبدلون مكان الهمزة الواو لثقلها (١)

٤ — وإنهم إذا حاولوا تسهيل النطق ،وتخفيفه فاعترض طريقهم أمر يؤدى إلى الأثقل مرة أخرى كفوا عنه ، واكتفوا بما توصل إليه النطق من مرحلة وسطى، مثل : «عصا» عند النسب إليها تقول : «عصوى» فربما يقال : تحركت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفا، ولكنها إذا قلبت ألفا ، وجب إعادتها إلى الواو مرة أخرى ، تبعا لياء النسب ، فيكتفى بقلبها واوا فى المرة الأولى فقط ،وهذا ما أطلق عليه ابن جنى اسم «الدور»(٢) وهو على حد قول الشاعر :

رأى الأمر يفضى إلى آخر     فصيّر آخره أولا

ومثله تكسير « قوارة » — المؤنث من القوة — على «قواوٍ» وأصله «قواءٍ» ثم قلبت الهمزة واوا ملاحظة لوجودها فى المفرد، مثل « الأتاويا» فى قول النابغة الجعدى :

موالى حلف لا موالى قرابة     ولكن قطينا يحلبون الأتاويا(٣)

فقد كان أصلها جمع « إتاوة » على « أتاءٍ » ثم حولت الهمزة واوا للاحظتها فى المفرد ووجودها فيه فقيل : «أتاوٍ» مثل «هراوة»

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢/ ٧٥ وانظر ابن جنى: الخصائص « باب فى مراجعة أصل واستئناف فرع » ٢/ ٣٤٥، ٣٤٦

(٢) ابن جنى : الخصائص ١ / ٢٠٨ ــ ١٢٠ «باب فى الدور والوقوف منه على أول رتبة » .

(٣) معنى «يحلبون الأتاويا» : يأخذون الخراج أجرا لهم على خدمتهم .

و « هراوى » لمشاكلة المفرد(١) ثم قال : أثاوها لضرورة الشعر .

وإذا لوحظ فى « قواو » اكتناف الواوين لألف التكسير لقلبت الواو همزة مرة أخرى ، ثم يعود بنا النظر فنرى الواو فى المفرد فنفضل الرجوع بالهمزة إلى الواو للمشاكلة وهكذا يدور الأمر ، ولذلك اكتفى اللغويون بالمرحلة الأولى(٢)

وربما يعود قلبها واوا إلى حسن ذوق الواو من الناحية الصوتية فى المثال الثانى

وهذا يؤكد أن العربى يقصد أن يضع اللفظ فى وضع محكم غير قابل للاهتزاز ، أو أن يكون متأرجحا غير مستقر ، بل لابد أن يثبت فى مكانه بحيث تتضح معالمه ، وحروفه ومعناه .

٥ — ومن ذلك قولهم فى النسب إلى آية ، وراية : آئىّ ، ورائىّ وبعضهم يقول : آوىّ وراوىّ(٣) والهمزة أثقل من الياء ، وقد جاء فى بناء « فعاليل » من « رميت » : رماوىّ ، ورمائىّ ، وأصلهما « رمايىّ » (٤) وكل ذلك لتخفيف الأصوات وزوال الثقل(٥)

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٤٨٥ والحسينى : شرح الشافية ص ١٨٨ والرضى ص ٢١٣

(٢) ولو كانت نفس الشاعر ـ فى البيت المذكور ـ تسمح بالإبقاء على الهمزة لأبقاها فقال : « أثائيها » ولكنه راعى كونها واوا فى المفرد .

(٣) بفتح الأول ممدودا وكسر الثانى وتشديد الثالث .

(٤) بفتح الراء وكسر الياء وما أبدلت منهما وتشديد الياء الأخيرة .

(٥) سيبويه : الكتاب ٢ / ٧٦ والحسينى : الشافية ص ٧٤ وابن جنى الخصائص ٣ / ١٩

وتحذف إحدى الياءات الثلاث عند النسب إلى مثل (أمية) و(علي) تقول: أموِي وعلوِي(١) فذلك كله للتخفيف .

ونحن نعرف أن النسب إلى (عدوّ) - بفتح الأول وضم الثاني وتشديد الثالث - (عدويّ) لأنه لم تجتمع الياءات فلم يثقل ألالتزام قالوا في النسب إلى (مرميّ): (مرميّ) جعلوه بمنزلة (البختيّ) - بضم الباء وتشديد الياء - إذا كان آخره كآخره، في الياءات، والكسرة، وقالوا في (مغزو): (مغزويّ) لأنه لم تجتمع الياءات فكذلك (عدو) فإن أضفت إلى (عدوّة) قلت (عدويّ) كما قلت في شنوءة: (شنئي)،(٢)

وهذا يدلنا على أن «عدوة» ينسب إليها بحذف واو «فعولة» كما حدثنا سيبويه، وصرح بذلك في (باب ما حذف الياء والواو فيه القياس) وقد اعترف به هنا عندما أعلن أنها تأخذ حكم شنوءة(٣)

ومن ذلك نفهم أن (عدوة) قد حذفت منها واو (فعولة)(٤) الأولى الساكنة، وكذلك تاء التأنيث، وبقيت الواو المفتوحة التي كانت مدغمة في أختها — وهي لام «فعولة» — فالنسب إليها واضح غاية الوضوح وكان كذلك محافظة على مبدأ التخفيف في البناء

---

(١) سيبويه: الكتاب ٢ / ٧٣ والحسيني: الشافية ص ٦٧ والرضي ١٠٦

(٢) سيبويه: الكتاب ٢ / ٧٣، ٧٤ بتصرف وذكر الحسيني في شرحه الشافية رأى سيبويه ورأيا آخر للمبرد يعامل «عدوة» معاملة «عدو». ينظر ص ٦٨، وقد وصفه الرضي بأنه متين شرح الرضي للشافية ص ٧٣، ٧٤

(٣) سيبويه: الكتاب ٢ / ٧٠، ٧٥

(٤) بفتح الفاء

ولكن ابن جنى يذكر أن الواو فى النسب إليها ليست هى الموجودة قبل دخول الياء ، بل الأكثر صحيا أنه يذكر أنها بعد النسب — بدل من ألف ، بدل من ياء ، بدل من الواو الثانية فى عدوة(١)

وليس معه مايؤيده من واقع اللغة ، فالواو فيها لم تتغير ، ولم تتبدل ، بعد النسب بل هى التى كانت فى الأصل الأول كما يقول سيبويه .

٦ — وقد فلسف ابن جنى لورود مثل : ضَيْوَن ، وحَيْوه — باجتماع الواو والياء على نحو موجب للإعلال ، فأرجع ذلك إلى طبيعة العلم ، وأنه يحتمل فيه مالايحتمل فى غيره (٢) على حين نجد النحاة واللغويين يؤكدون شذوذه بوضوح (٣) .

وتعليل ابن جنى مجرد افتراض ، فما السبب الذى جعل العلم أخف من غيره ؟

وربما كان أقرب إلى الصواب أن نقول : إن هذا مما خرج للتنبيه على أصله ، فهو من أدلة التطور اللغوى .

فقد كان هذا — ونحوه - مقبولا فى وقت كانت أعضاء النطق تتجاوب معه ، تبعاً للبيئة ، والحياة العامة التى كان العرب يحيونها ، أما بعد أن دخلت اللغة طور الحضارة مع أهلها فقد نبذت هذه الناحية ، واطمأنت إلى الخفة ، وحققت اعتدال الألفاظ .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢ / ٣٤٦ ، ٣٤٧

(٢) نفسه ٣/١٩ .

(٣) الحسينى : شرح الشافية ص ١٧٩ والأزهرى : التصريح ٢/٣٨٢

(٤) العلايلى : مقدمة لدرس لغة العرب ص ١٧٩ — ١٨٥ .

يقول الأستاذ العلايلي :

إن هذه مراحل أولية للغة ، والإعلال متأخر ، وقد خص الأبنية لمراحل تطورية (١) .

وهكذا رأينا أن التخفيف رائد العرب ، وبه تتأكد شاعرية هذه اللغة ، وموسيقاها كما يقول الأستاذ العقاد فهي في جملتها فن منظوم منسق الأوزان والأصوات ، لاتنفصل عن الشعر في كلام تألفه منه ، ولو لم يكن من كلام الشعراء (٢) .

---

(١) العلايلي : مقدمة لدرس لغة العرب ١٧٩ — ١٨٥

(٢) العقاد : اللغة الشاعرة ص ٨ ، ١١ .

# الفصل الثاني

## الترابط الوثيق بين الأبنية العربية والقوانين اللغوية

وضح لنا مما سبق سبيل العربية التي تسير فيها الأبنية، والتي تؤكد معنى خفة النطق، وتبرهن بحروفها وحركاتها على سمات الأصالة، والتفرد بخصائص لم تتوفر لغيرها من سائر اللغات العالمية.

إننا نرى ونقرأ في مكونات اللغات الإنسانية أشتاتا من الصور، والتراكيب تنفصم عنها الروابط والصلات، على حين نجد العربية تضع كل بناء في مكانه المناسب، وفق ما اقتضته طبيعة الصورة، والائتلاف، والأثر الموسيقي.

وقد ألمعنا فيما سبق إلى أن لها قوانين عامة لأداء الصيغ المختلفة وتراكيبها، تعتمد على منهج التخفيف.

وليس في معتقدنا ولا معتقد أي باحث - قديم أو حديث - أن العربية — في بنائها اللغوي — بعدت عن القصد، أو ضلت الطريق يوما ما.

وربما لاحظنا ورود أبنية مخالفة في بعض صورها المستعملة لمثل اللغة المستقرة لدى الباحثين، ولكن بالتأمل العميق نعرف أنها أعلنت — بهذه التراكيب المخالفة ظاهرا لتلك القواعد — أنها لغة الأصالة والتصرف، وأن بابها أرحب من أن يضيق بقاعدة جامدة، لا تتحرك باللغـــة إلى المكان الذي تريده، ويريده لها الناطقون بها.

ونفسر هنا بعض ما يبدو من الأبنية متناقضا مع ظواهر اللغة.

(أ) من المعلات :

فسعة قواعد العربية جعلتنا نتلق بالقبول « صِبية » و « صِبيان » — بقلب الواو ياء وإن لم تقع بعد كسره مباشرة ، لأنهم اعتبروا الساكن غير حصين ، فكأن الكسرة مباشرة للواو ، فقلبت مناسبة لها ، ليتحقق التكامل الفنى والموسيقى .

ثم إننا رأينا فى اللغة : « صُبية » و « صُبيان » — بضم الصاد — وهذا أيضا لم يمنع من استمرار الياء ، لأن الداعى إلى القلب هو الخفة ، وهو منهج البناء اللغوى العام ، وإلا لأبقيت الواو على أصلها .

وسواء أقلنا إنهما من أصل واحد ، أو أنهما لهجتان — الأولى للحجازيين الذين يميلون — عادة — إلى الكسر ، والثانية للتميميين الذين يفضلون الضم ، لأنه أقوى ، ومناسب لحياة البادية — فإن الوضع الأخير قد حقق فيه ما تحقق للأول من نهج فلسفى دقيق .

كذلك نجدهم يقولون : « أبيض لِياح » — بكسر اللام — فقلبوا الواو ياء مع عدم استيفائها شروط القلب(١) لأنه داع إلى رشاقة اللفظ وسلاسته .

وعلى الرغم من المخالفة السابقة المقبولة منهجيا فقد لهجت به بعض العرب بفتح اللام ومع ذلك بقيت الياء .

ويتضح الهدف هنا إذا عرفنا أن الياء أخف من الواو وما أكثر جنوح العربية إليها(٢) .

---

(١) إذ أنها ليست جمعا كرياض ، ولا مصدرا جاريا على فعل معتل كقيام وصيام .

(٢) جعل ابن جنى هذا العمل اللغوى قائما على أساس التدريج والتطور =

وقد قالوا : رجل غَديان(١) وعَشيان ، والأريحية ورياح — بفتح الراء(٢) .

وكذلك « مياثق » ، أبقوا الياء مع زوال الكسر الموجب للقلب ، والمعروف أن زوال السبب يؤدى إلى زوال ما ترتب على وجوده من أحكام ، فقد كان المفرد مستحقا الإعلال « ميثاق » لوجود الكسرة سابقة الواو ولكن الجمع لا تبق فيه الكسرة ، ومن هنا يقال فى جمعه « مواثيق » على الأصل .

ويحار اللغويون عندما يجدون الكلمة بالياء قد وردت فى كلام العرب نحو قولهم فيما أنشده أبو زيد :

حمى لا يُحَل الدهر إلا بإذننا
ولا نسأل الأقوام عقد الميـــاثق(٣)

فأبقى فى الجمع القلب ياء مع زوال الكسرة الموجبة له فى المفرد .

وكذلك يسمع اللغويون قول الشاعر الآخر :

عدانى أن أزورك أمَّ عمرو ... دياوين تشقق بالمـــداد(٤)

فكلمة « دياوين » جمع « ديوان » وينطبق عليه ما قيل فى سابقه .

---

= من الأول إلى الثانى ، وقد دعا إليه تحقق التخفيف الذى تهدف إليه العربية ، فقد قلبت الواو من صبوان وصبوة فى التقدير لأنه من صبوت لانكسار الصاد قبلها وضعف الياء أن تعتد حاجزا لسكونها .. فلما ألف هذا واستمر تدرجوا منه إلى أن أقروا قلب الواو ياء بحاله وإن زالت الكسرة وذلك قولهم : صُبيان وصُبية ، انظر الخصائص ١/٣٤٩

(١) ابن جنى : الخصائص ١/١٤٣ (٢) ١/٣٥٠ ، ٣٥١

(٣) نفسه ٣/١٥٧ (٤) نفسه ٣/١٥٨

وقد أبدى ابن جنى وجهة نظره فى هذا النسخ وأثبت عمق اتجاهاتها ، وملاءمتها لفن اللغة وطابعها البنائى بما يأتى :

١ — أن أكثر اللغة وشائع الاستعمال هو إعادة الواو عند زوال الكسر فمثل : موازين وديح وأدواح .

٢ — الغرض من القلب هو طلب الخفة ، فكان القلب ليس تابعاً عن الكسرة ، بل لما تقدم من الاستروح إلى انقلابها ، ودلالة على تمكن القلب فى الواحد حتى كأن الياء أصل فيه .

وتبعاً لهذا الاعتبار صرح ابن جنى بأنه يمكن تصغير ( ميثاق ) بإبقاء الياء فيقال : ( مُييثيق ) على نمط الجمع الذى حمل على مفرده(١) .

وهذا — على حد كلامنا السابق فى صبية وصبيان — يتأتى على لهجتين عربيتين تميمية ، وحجازية ، إلا أن وجهة الاستعمال فى كل منهما أميل إلى التخفيف .

وهذا — وإن كان من الأصـــول المقررة — فإن ابن جنى يحاول — بفلسفته الخاصة — أن يجعل الوضع أصيلا فيهما ، وكأن الياء لما مر عليها وقت طويل ، وهى فى المفرد أصبحت أصيلة فى مكانها ، وكأنها ليست منقلبة عن غيرها .

ويمثل هذا الفيلسوف لإيضاح ما تقدم بالعود تقطعه من الشجرة ، ثم يجف ، ثم تلقيه فى المياه ، فلا يمكن أن يعود إلى أصله ، حتى ولو بقى ا مائة عام فى الماء .

ثم قال أبو الفتح : وعلى طريف منه قوله عز وجل ( الآن وقد عصيت

(١) ابن جنى : الخصائص ٣ /١٥٧ — ١٦٠

من قبل) قال نبيا لفرعون عند غرقه على منى: أن الملامنة حقت على فرعون بعد أن تاب في آخر أمره، فبقى الحكم مع زوال العلة(١).

وأنا لا أوافق ابن جنى على هذه الفلسفة التى سوغ بها استمرار الياء.

والباحث يستريح نفسياً وفكرياً إذا عرف أن التخفيف هو عماد كل ذلك كما هو ظاهر.

وجاء فى اللغة: دامت السماء تديم، ودوّمت السماء، ودِيّمت ولكن المضارع جرى فى المثال الأول على هذا النسق، وليس من باب (فعِل يفعَل) - بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع - بدليل المصدر (ديما) وليس لغة فى هذا الأصل بمنزلة (ضاره يضوره ضوراً) و (ضاره يضيره ضيراً) حيث لم يأت (الديام) مصدراً كـ (الدوام) الوارد فيه(٢).

وهذا تطبيق لمذهب ابن جنى فى الاختلاف بين لفظتين فى حرف واحد، ومتى تعتبر كل منهما لهجة لقبيلة خاصة، أو إحداهما منقلبة عن الأخرى.

والمعروف أن أبا الفتح يبنى هذا على أساس تصرف كل منهما فالأكثر تصرفاً واستعمالاً هى التى يليق بها أن تكون الأصل، والثانية فرع عنها، أما إذا تساويتا تصرفاً واستعمالاً فليست إحداهما منقلبة عن الأخرى بل هما لهجتان.

وهنا يصرح عالمنا بأن اليائية منقلبة عن الواوية، لقصور التصرف بالنسبة للأولى.

وكيف يقلبون ويسلكون هذا الطريق مع عدم مقتضيه؟

---

(١) ابن جنى: الخصائص ٣/١٦٠، ١٦١

(٢) نفسه ٢/٣٥٥، ٣٥٦

إن الإجابة على هذا السؤال تتحقق فى مناسبة القلب للهدف العام وهو التخفيف .

ويبدو أن قانون « المعاقبة » قد لعب دوراً أساسياً فى مثل هذه التغيرات ، فهى فى الأصل لهجات ، إذ تذكر لنا كتب اللغة أن لكل من الضم والكسر ، والواو والياء طبيعة صوتية تختص بقبيل من العرب ، تبعاً للثقل ، والخفة .

فاللغة نتاج اجتماعى ، ووليدة البيئة التى تحيا فيها فالمجتمع المتحضر يفضل الخفيف من الأصوات والمجتمع البدوى يفضل الثقيل منها فالكسرة - لرقتها - مناسبة الحضر وهم بيئة الحجاز والضمة - لخشونتها - مناسبة البدو وهم التميميون وعلى هذا الياء والواو .

فالياء امتداد للكسرة وهى لذلك صوت خفيف على اللسان فتناسب الحضريين من أهل الحجاز .

والواو امتداد للضمة وهى لذلك أثقل من الياء فتناسب البدويين من التميميين ومن على شاكلتهم .

وقد استنتج من ذلك اللغويون أن كل موضع تستعمل فيه الكسرة والضمة ، أو الياء والواو ، فالأولى منهما للحجازيين ، والثانية للتميميين .

وسموا ذلك « معاقبة » .

فإذا ورد فى كتب اللغة : « رِضوان » و « رُضوان » و « قِنية » و « قُنية » و « إسوة » و « أُسوة » ، و « قِدوة » و « قُدوة » و « صِبية وصِبيان » و « صُبية وصُبيان » - بكسر الحرف الأول وضمه - نسب الكسر للحجازيين والضم للتميميين(١) .

---

(١) وقد ينعكس ذلك فى « لياح » و « لُياح » بكسر الأول وفتحه

وإذا وره : «صيّام»، و «صوّام»، و «نيّـــام»، و «نوّام»، و «صيّاغ»، و «صوّاغ»، و «المياثر»، و «المواثر»، و «المياثق»، و «المواثق»، و «حيث» و «حوث»، و «طفيت»، و «طفوت»، و «يضيرني»، و «يضورني»، و «عزيته إلى أبيه»، و «عزوته»، و «لغيت»، و «لغوت»، و «إن بينهما لبينا»، و «بونا»، و «العجاية»، و «العجاوة»، و «دامت السماء تديم»، و «ديمت»، و «دامت تدوم» و «دوّمت»، و «الدوام».

ذلك وأشباهه مما تعاورت عليه الياء والواو ينسب منه ماهو بالياء إلى الحجازيين، وماهو بالواو إلى التميميين في غالب الأحيان(١) .

(ب) من غير المعلات :

يقتضى القانون اللغوى ألا تدخل علامة التأنيث على مثلها حتى لاتجتمع علامتا تأنيث فيؤدى ذلك إلى العبث ومع ذلك رأينا بعض الألفاظ تشتمل - ظاهرا - على علامتين للتأنيث مثل : «علقى» - عند من يرى أن ألفها للتأنيث كما فى قول الشاعر :

فكر فى علقى وفى مكور(٢)

---

(١) د. الصالح :دراسات فى فقه اللغة ص٩٦-١٠١ وانظر أيضاص ٧٩، ٨٠ وراجع المخصص ٤/١٩ - ٢٦ والمزهر ٢/٢٧٦ - ٢٧٧ وانظر أيضاً ٤٧٣/١

(٢) نقل سيبويه هذا من بعض العـــرب على طريق السماع بالف وبلا تنوين وروى أيضاً أن بعض العرب ينون ، ويجعل الألف للإلحاق بجعرع لأنهم إذا أنثوقالوا : علقاة ، وقد أورد في الشطر المذكور روايتين، «كان «فكر» ويقول الأعلم : الشاهد فيه: ترك صرف «علقى» لأن فى آخره =

فكيف يقبل هذا الرأى مع أن العرب تقول : « علقاة » ؟ وهل هذا يناقض اتجاه الملوك الفريقة ؟

إن ابن جنى يجيب على ذلك التساؤل ويقول :

إن الألف مع التاء ليست الألف فى الأولى ، بل إنها فى الثانية للإلحاق مثل ألف بهمى وبهماة(١) .

ويصدقه « أن علامة التأنيث تاء أو ألف — كما يقول ابن مالك — ولا يجمع بينهما فلا يقال : حبلاة ، وأما علقاة فالألف مع وجود التاء للإلحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث(٢) » .

ومثل ذلك الهمزة فى (طرفاء) التأنيث ، فإذا لحقتها التاء أصبحت زائدة لغير التأنيث فى اعتبار الفريقين ، وعند ابن جنى أنها مرتجلة لا منقلبة حينئذ ، لأنها إذا كانت منقلبة تكون عن ألف التأنيث لا غير نحو صحراء أو منقلبة عن حرف لغير الإلحاق كألف علباء فى الانقلاب لا فى الإلحاق .

وقد تقع الكلمة فى تركيب ما غيرها فى تركيب آخر ، « حمراء » ألفها التأنيث فنمنع الصرف ، ولكنها فى قولنا : « دار حمراء » أخذت وضعاً جديداً فأصبحت محتملة الصرف وعدمه ، لأن الألف لم تمحض التأنيث فى هذا التركيب .

---

ألف التأنيث ... أن تكون الألف للإلحاق وتنون وطائفة تلحقها الهاء فيقال علقاة وكل ... من العرب » .

وهذا الشطر يصف قائله ثورا يرتعى فى ضروب من الشجر .

والعلقى والتكور ضربان من الشجر ومعنى ... يرتعى ، وكأنها ... كلها بالكلا ... . انظر : سيبويه — الكتاب ٢/٩ ، والتعليق للأعلم .

(١) ابن جنى — الخصائص ١/٢٣٢ — ٢٣٤ ، ٣/٢٠٩ .

(٢) الأزهرى : التصريح ٢/٢٨٥ .

وعلى هذا لا يمكن أن يجتمع في البناء الواحد علامتان تؤديان معنى واحداً ، لأنه عبث ينأى عنه الواضع العربي الحكيم ، فلا يقال في جمع (قائمة) : قائمتات ، بل لابد من حذف التاء من المفرد في جمع المؤنث السالم لئلا يجمع بين علامتي تأنيث وهذا لسلامة الأبنية اللغوية من الابتذال والإسفاف .

يقول ابن جني :

«ومن ذلك امتناعهم من إلحاق علم التأنيث لما فيه علمه ، لأن العلامة الأولى قد لحقت للدلالة على التأنيث فلو جاز إلحاق الثانية لكان ذلك إيذاناً بأن العلامة الأولى لم تفد تأنيثاً ، بل التأنيث بالعلامة الثانية ، فيكون ذلك نقضاً للغرض من إفادتهم التأنيث بالعلامة الأولى ، وعدم إفادتهم بإلحاقهم للثانية ، وهذا هو البداء بعينه فيقال في جمع ( مسلمة ) : مسلمات لا مسلمتات(١) » .

وما أروع العربية حين لاحظت ذلك فيما كان تأنيثه بالألف المقصورة أو الممدودة فإنها لما لم تحذف العلامة أبدلتها إلى صورة أخرى تبعدها عن الصيغة الخاصة بالتأنيث ، فقلبت ألف التأنيث عند الجمع ياء أو واواً مثل حبلى وحبليات وصحراء وصحراوات(٢) .

وقد طبق ذلك القانون اللغوي على أبنيتها المختلفة ، فمثلا إذا نسب إلى ما فيه ياء مشددة ، تحذف تلك الياء وكأن الثانية عند دخولها أزالت حكم الأولى ولو تقديراً ، وكذلك جمع المؤنث السالم إذا سمي به ، فقد ذكروا

---

(١) ابن جني : الخصائص ٣/٢٣٥ وانظر : الأزهري : التصريح ٢/٢٩٧ والأشموني ٤/١٠٥ .

(٢) ابن جني الخصائص ٣/٦٣ والأزهري : التصريح ١/٢٧٩ ، ٢/٢٩٧

أن الألف والتاء فى ( هندات ) عند اعتبارها جمعا غيرهما عند اعتبارها مفردا ( حال التسمية بها ) وكأن علامة الجمع الطارئة أزالت حكم علامة المفرد ، وحلت محلها(١) .

وعلى هذا فسر العلماء بعض الأبنية اللغوية التى وردت للمفرد والجمع بصورة واحدة .

فقد رووا عن العرب أنهم يقولون: ناقة هجان، ونوق هجان ، وهى بلفظ واحد ، مفردة ومجموعة ، وكذلك فلك ، ففى الأول صرح العلماء بأن الألف عند الجمعية غيرها فى الإفراد وحركة الفاء وسكون اللام فى الثانى قد اعتبرا متجددين مع الجمع(٢) .

وهذا أمر اعتبارى له مايسوغه ، ولكننى أعجب لأن ابن جنى يعطى كلمة ( هندات ) الحكم السابق مفردة ومجموعة ولا يرتضى تطبيق ذلك على كلمة ( مساجد ) — عند التسمية بها — ويفرق بينهما بأن علم التأنيث لحقت بالكلمة التى لها صورة قائمة برأسها قبلها ، ومثله يتصور بالنسبة لياءى الإضافة فى نحو ( بصرى ) على ما تقدم ، فلم يحدث — فيما يرى — حدث بالنقص ، والزيادة .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٣ / ٦٣ ، ٦٤ وسيبويه : الكتاب ٢ / ١٠٢ وقال الشيخ يس وإنما علوا على الجمع فى هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمعية والتأنيث المجازى فيه ، ولأن كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما فى : رجال وسلمى وضاربة والجمالة ، قالت : أما فى التاء فسلم وأما فى الجمع فغير مسلم لأن التأنيث يكون بالتاء والألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الألف ، وإنما يفهم من أبنية الجموع . حاشية يس على التصريح ١ / ٧٩ .

(٢) الأزهرى : التصريح ٢ / ٣٠٠ وابن جنى : الخصائص ٢ / ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٠١ ، ٣ / ٦٥ .

أما أن تكسر ( مساجد ) فيلزم — على حد تعبيره — حذف ألف التكسير ، وهدم الصيغة من أساسها ، والإتيان بأخرى جديدة ( مثل المستهلكة الأولى )(١) .

وعلى ما يراه غيره من الأقدمين لا فرق بين ( مساجد ) و ( هندات ) إذا سمى بأحدهما . فتقدير علامة الجمع — كما رأينا — اعتبارية فمن الممكن أن نقرر أن ألف الجمع حلت محل ألف المفرد ، كما قرر اللغويون صحة هذا الاعتبار فى ( ناقة هجان ) و ( نوق هجان ) و ( فلك ) على التقدير السابق.

على أن الممنوع عند العلماء أن يجمع اللفظ المذكور على صيغة أخرى فينقل إلى ما يمكن تسميته بجمع الجمع .

يقول إمام اللغويين سيبويه فى ( باب ما يكسر للجمع وما لا يكسر من أبنية الجمع إذا جعلته اسما لرجل أو امرأة ) : « أما ما لا يكسر فنحو ( مساجد )و ( مفاتيح ) لا تقول إلا مساجدون ومفاتيحون فإن عنيت نساء قلت : مساجدات ومفاتيحات وذلك لأن هذا المثال لا يشبه الواحد ولم يشبه به فيكسر على ما كسر عليه الواحد الذى على ثلاثة أحرف ، وهو لا يكسر على شىء لأنه الغاية الـتى ينتهى إليها ، ألا تراهم قالوا : سراويلات حين جاء على مثال ما لا يكسر ولو أردت تكسير هذا المثال وجمعت إليه »(٢) .

وهذا النص يفهم منه أنه لا يكسر لأنه أتى على صيغة منتهى الجموع التى هى الغاية وليس بعدها غاية أخرى ، وقد ألمح سيبويه إلى ما نراه وإن كان غامضا حيث قال : إن تكسيره يحمله يعود إلى الصورة نفسها .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٣ / ٦٥ .

(٢) سيبويه : الكتاب ٢ / ١٠٢ .

وأعتقد أنهم إذا كانوا قد منعوا ذلك بالنسبة لمثل هذه الصيغة فإن هذا الحكم نفسه ينطبق على ( هندات ) حيث لا يمكن جمعها بصيغة أخرى مذكرة ، أو مؤنثة ، ولا يمكن فيها على أى وجه آخر غير الوجه الاعتبارى الذى صرح به ابن جنى وليس هناك ما يمنع اعتباره فى ( مساجد ) ونحوه .

ولماذا يتشبث ابن جنى بهذه الفلسفة وهو الذى حاول جاهدا أن يسوغ النسب إلى تهامة بقولهم ، تهام بأن قدر هدم الصيغة فيها وأن ألف ( تهامة ) قد حذفت وحلت عليها ألف أخرى هى المبدلة من إحدى ياءى النسب على حد ( يمان ) و ( شآم ) فى النسب إلى اليمن والشأم(١) .

فما الذى يمنعه من القول بذلك هنا ؟ . . ! !

على أننا نميل إلى الملاحظة السابقة والتى تبرهن على مرونة اللغة ، وصلاحيتها للنواحى المعنوية التى يتطلبها مقام التعبير .

وليس رأينا الا استنتاجا لهذه الظاهرة اللغوية التى صرح بها علماء اللغة فى عدد لا يستهان به من الأبنية والاستعمالات المتعددة لها .

ومن المبادىء اللغوية أن الصفة تتبع الموصوف تذكيرا وتأنيثا ، وهذا أمر معنوى متفق عليه .

وقد تقع أعيننا على تعبيرات تخالف — من حيث الظاهر — هذا المبدأ كوصف المذكر بالمؤنث فى مثل : رجل علامة ، ورجل همزة ولمزة(٢) وكذلك العكس نحو : امرأة خصم وعدل وضيف(٣) .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢ / ١١٠ ، ١١١ .
(٢) نفسه ٢ / ٢٠١ .
(٣) نفسه ٢/ ٢٠٢ .

ويجيب ابن جنى بأنه ليس هنا تناقض أيضا ، بل حكمة لغوية بارعة ، لأن التاء فى المثال الأول ليست للتأنيث بل للمبالغة ، ويؤيده قول صاحب التصريح : وتأتى التاء للمبالغة فى الوصف كراوية لكثير الرواية ، وإنما أنثوا المذكر لأنهـــم أرادوا أنه غاية فى ذلك الوصف ، والغاية مؤنثة ولتأكيدها أى المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لأن ( فعّالا ) يفيد المبالغة بنفسه فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة »(١) .

والمبالغة وتأكيدها من باب واحد .

وأما المثال الثانى ففيه وصف بالمصدر ، وهو من قبيل الوصف بالجنس ، فالمصادر أجناس للمعانى(٢) كما أن غيرها أجناس للأعيان كرجل وفرس ، فكما أن أجناس الأعيان قد تأتى مؤنثة الألفاظ ، ولا حقيقة تأنيث فى معناها مثل : غرفة ومشرقة(٣) ، ونحو ذلك ، كذلك — أيضا — جاءت أجناس المعانى مؤنثا بعضها لفظا لا معنى مثل : المحمدة والرشاقة ،الخ(٢) .

وإذا جاز تأنيث المصدر دون أن يكون وصفا فتأنيثه مع كونه وصفا وجمعه كذلك أولى ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى فى اللغة وأعلى فى الصيغة قال تعالى : « وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب » وكان التذكير والإفراد أقوى للمبالغة كالتأنيث فى علامة ، ونسابة ونص ابن جنى فى ذلك :

وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث

---

(١) الأزهرى : التصريح ٢ / ٢٨٨ .

(٢) ابن جنى : الخصائص ٢ / ٢٠٦ .

(٣) مثلثة الراء : موضع القعود فى الشمس .

والجمع كما يجب للمصدر فى أول أحواله ، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التى لا معنى المبالغة فيها نحو قائمة ، ومنطلقة ، وضاربات ومكرمات ، فكان ذلك يكون نقضاً للغرض أو كالنقض له ، فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثا أو مجموعا(١) .

وهذا ما يراه اللغويون إذ يقولون :

وإنما التزم إفراده وتذكيره لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ، فأجروه على أصله ، وأما قول العرب : رجل ضيف ورجال أضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل(٢) .

ويؤكد ذلك الأستاذ العقاد فيقول عن : رجل علامة وامرأة علامة ونحوهما من صيغ المبالغة مما يسوى فيه وصف المذكر والمؤنث - :

ولا تظهر دقة اللغة فى منطقها الخاص بها من شىء فى قواعدها كما تظهر فى مواضع التسوية بين التذكير والتأنيث فى بعض صيغ المبالغة كما يتساوى رجل راوية وامرأة راوية ، ويتساوى رجل متلاف وامرأة متلاف ، ويتساوى رجل صبور وامرأة صبور ، فإن فى المبالغة نوعا من الكثرة والزيادة يلحقها بكثرة الجمع ويجرى عليها ما يجرى على كل جمع مؤنث من قبل (قامت الرجال وقالت النساء) و (العرب المستعربة والعرب المستعربين) هذا النفات عجيب يدلنا على تناسق خفى وراء هذه القواعد يبعدها عن خلط المصادفة والارتجال(٣) .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢ / ٢٠٧ .
(٢) الأزهرى : التصريح ٢ / ١١٣ .
(٣) العقاد : مجلة الأزهر . عدد رجب سنة ١٣٨١هـ — ديسمبر سنة ١٩٦٤ م من مقال بعنوان ( الصفة فى اللغة العربية ) ص ٧٨٩ ، ٧٩٠ .

ويقول عن الوصف بالمصدر :

فإذا وضع المصدر موضع الصفة فهو واحد في مدلوله ، لأن معنى المصدر لا يتغير مع الفاعل المذكر ، أو الفاعل المؤنث ، ولا مع الواحد أو الكثيرين فإن ( العدل ) — مثلا — عدل واحد في صفته على جميع الحالات ، فلا ضرورة لعلامات التأنيث ، أو الجمع إذا أراد المتكلم أن يستغنى عنها ، ولا يختلف المعنى إذا قيل : رجل عـــدل ، وامرأة عدل ، ورجال عدل ، ونساء عدل ، لأن الأسماء هنا في حكم المضاف والمضاف إليه من جهة المعنى(١) .

فهو إذا — كما قلنا سابقا — على معنى : عادل وعادلة وذو عدل وذوات عدل(٢) .

ومثل ذلك ناقة ضامر وجمل ضامر هو على معنى ذو ضمور وذات ضمور .

وأما الأوصاف الخاصة بالمرأة التى أتت مذكرة مرة ومؤنثة أخرى مثل حائض وحائضة وطامث وطامثة فذلك وصف لها في حالين مختلفين ، فإن قصد بها الحدوث في بعض الأزمنة لحقتها التاء فقيل : حائضة ، وطامثة وإن لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال : حائض وطامث(٣) .

وأنا لا أجد فى مثل هذه الألفاظ ما يخالف قوانين اللغة وقد كفانا الخليل بن أحمد عناء الإجابة على ذلك حيث قال إنه على النسب — في التذكير —

---

(١) المصدر السابق ص ٧٨٩ .

(٢) الأزهرى : التصريح : ٢ / ١١٣ .

(٣) نفسه ٢٨٦/٢ .

كلابن وتامر ، كأنه قال : ذات حيض ، وذات طمث(١) وفى التأنيث ليس هناك أدنى اعتراض .

ولهذا مال الأستاذ العقاد فقد جعل ذلك أمرا راجعا إلى طبيعة المعنى وهو شأن العربية دائما يقول :

«فالصفة يجب فيها التأنيث إذا كان الموصوف مؤنثا على الحقيقة ، أو على المجاز ، ولكنها تؤنث بمعناها ولا ضرورة لتأنيثها بلفظها إذا امتنع اللبس ، وبطلت الحاجة إلى العلامة اللفظية ، فلا حاجة إلى تاء التأنيث فى مثل ، ( حامل ومرضع وطالق ) ، لأن اللبس بين التذكير والتأنيث ، ممتنع فى هذه الصفات ، ولكن التاء قد تلحق بالصفة ، إذا كان ملحوظا فيها الفعل ، ولم يكن الملحوظ فيها هو الحالة كما جاء فى الشاهد المشهور .

أيا جارتا بينى فإنك طالقة
كذاك أمور الناس غاد وطارقة

وأيا كان الحكم فى الخلاف بين الكوفيين والبصريين على سبب حذف التاء ، فالذى لا خلاف عليه أن حذفها ملحوظ فيه حالة دائمة ، وليست حالة وقوع الفعل لمرة واحدة أو عدة مرات ، فالبصريون يقولون : إنما حذفت علامة التأنيث لأن قولهم : طامث وحائض وحامل فى معنى : ذات طلاق ، وطمث ، وحيض ، وحمل على معنى النسب أى أنها قد عرفت بذلك ، كما يقال : رجل رامح ونابل(٢) .

ومما يدهش له أن ابن جنى حاول — فى فصل بعنوان ( باب فى التراجع

---

(١) حاشية يس على التصريح ٢/٢٨٦ .
(٢) العقاد : مجلة الأزهر العدد السابق ص٧٨٨ ، ٧٨٩ .

عند التناهى ) — أن يرسم لنفسه فلسفة أدبية يعالج بها ظواهر لغوية تتعلق بالتذكير والتأنيث ، وهـذا المسلك ، لا يتفق ، وطبيعة اللغة التى تنبنى على الاستقراء العلمى .

فقد ضرب الأمثلة لقول المأثور ( الشيء إذا زاد عن حده انقلب إلى ضده ) وقال : هذا معنى مطروق فى غير صناعة الإعراب كما أنه مطروق فيها(١) : ومثل لذلك من الناحية الأدبية بأن الإنسان إذا تناهى فى الضحك بكى ، وإذا تناهى فى الغم ضحك ، وإذا تناهى فى الفطنة أهمل ، وإذا تناهت العداوة استحالت مودة ولهذا قال :

وكل شيء بلغ الحد انتهى

وأورد قول المتنبى :

وجدت حتى كدت تبخل حائلا ... للمنتهى ومن السرور بكاء

وقد أجرى ذلك فى الأبنية اللغوية فذكر أن التاء توجد فى المفرد مثل (ظلمة) و(سدرة) و(قصعة) ، فإذا جمع امتنعت التاء لبلوغ اللفظ منتهاه فيقال: (ظلم) - (سدر) — (قِصاع) .

وقال : وعلى نحو من هذا ينبغى أن يكون قولهم : ظلمة وظُلَم وسدرة وسدَر وقصعة وقِصاع وشفرة وشفار ، وذلك أن الجمع يحدث للواحد تأنيثا نحو قولهم : هذا جمل وهذه جمال ، وهذا رجل ، وهذه رجال قد أقبلت ، وكذلك بكر وبكارة ، وعَير وعُيورة ، وجريب ، وأجربة ، وصبى وصبية ، ونحو ذلك فلما كانت ظلمة وسدرة وقصعة مؤنثات — كما ترى — وأردت تكسيرها صرت كأنك أردت تأنيث المؤنث ، فاستحال بك

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٣/٢٤١ .

الأمر إلى التذكير فقلت : ظلم وسدر وقصاع وشفار ، فتراجعت للإيغال في التأنيث إلى لفظ التذكير »(١) .

وقال : إن المذكر لو صح تذكيره مرة أخرى انقلب إلى مؤنث «كذا وجه النظير ، وما في هذا من المنكر ، فعلى هذا السمت لو ساغ تذكير قائم لوجب أن يقال فيه : قائمة »(٢) .

ولكن هذا الرأى مبنى على طريق الخيال الأدبي ، الذي لا يعرفه واقع اللغة ، فليس هذا هو التعليل الدقيق لعدم تأنيث مثل هذه الجموع فليس كل جمع يحدث واحد تأنيثا ، فجمع المذكر السالم مثلا - على الرغم من أنه يدل على جماعة - لا يجوز تأنيثه ، فلا يقال هذه المؤمنون مثلا .

وإذا كان جمع التكسير يؤنث لدلالته على الجماعة مثل : هذه جمال ، وهذه رجال ، فإن ذلك لا دخل له في تأنيث الجمع بعلامة ظاهرة . أو عدم تأنيثه ، بدليل ورود بعض الجموع مؤنثة بالعلامة وبعضها مجردة منها مثل : ذكر وذكارة وذكورة ، وفحل وفحولة وفحالة ، ورجل ورجال ، وغلام وغلمان ، وكلب وأكلب(٣) ، وليس هناك مايدل للاقتران وعدمه على النحو الذي ذكره ابن جنى ، وقد أحس بذلك حين قال :

فإن قلت : فلسنا نجد كل المذكر إذا أريد تكسيره أنث . . . قيل لم ندع أن كل مذكر كسر فلابد في مثال تكسيره من علم تأنيث ، وإنما أرينا أن هذا المعنى قد يوجد فيه فاستدللنا بذلك على صحة ماكنا عليه وبسبيله(٣) .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٣/٢٤١ ، ٢٤٢ .
(٢) نفسه ٣/٢٤٢ ، ٢٤٣ .
(٣) نفسه ٣/٢٤٣ .

والجموع التي ذكر ابن جني أن خلوها من التاء ناشيء عن إيغالها في التأنيث لا تؤيد وجهته، وإلا لكان الواجب في جمع المؤنث السالم أن يخلو هو الآخر من علامة تأنيث ظاهرة ما دام الجمع يحدث للواحد تأنيثاً .

ولكن ابن جني جريا على القاعدة التي وضعها والتي تنص على أن الشيء إذا وصل إلى منتهاه عاد إلى مبدئه بنى تصوره لخلو هذه الجموع وأمثالها من التاء ،

وقد فسر ابن جني على ذلك أبنية اخرية أخرى فقال : ولأجل ذلك ما قالوا : امرأة صابرة، وغادرة ، فألحقوا علم التأنيث ، فإذا تناهوا في ذلك قالوا : صبور وغدور فذكروا ، وكذلك رجل ناكح ، فإذا بالغوا قالوا: نُكحة(١) .

ونحن نرى أن هذه الأبنية سماعية أثرت عن الناطقين العرب ، ولا مجال للعقل في تعليلها أو الجموح بها ناحية الخيال .

فهذا الخيال الشعري - الذي بنى عليه عالمنا رأيه هنا - يبعد باللغة عن واقعها الذي هي عليه .

وبعد :

فالملاحظ أن اللغات تختلف في تقسيمها للأسماء من حيث التذكير والتأنيث، وعلامات كل منهما ، فبعض اللغات تقسم الأسماء إلى مذكر ومؤنث - كاللغة العربية - ولا ثالث لهما ، أما الفصيلة الهندية الاوربية فقد جاءت بثلاث طوائف من الأسماء لكل منها سلوكه اللغوي الخاص : أسماء المؤنث ، وأسماء للمذكر وأسماء لما هو محايد(١) .

---

(١) وهذا - كما يقول الأستاذ العقاد - وضع عقلي مخطيء ، لأن التقسيم =

وقد سلكت اللغات الحامية مسلكا غريبا بهذا الصدد إذ قسمت الأسماء إلى طائفتين : الأولى تتضمن أسماء الأشخاص وما يدل على أشياء ضخمة ذات أثر واضح ، وأخيرا تلك التي رأوها تعبر عن المذكر ، أما الطائفة الأخرى فتشمل أسماء الأشياء الصغيرة القليلة الأهمية ومعها تلك التي تعبر عن المؤنث(١).

وتختلف اللغات - أيضا - في العلامات الخاصة بكل من المذكر والمؤنث، فالمتكلم بلغات ( البانتو ) - في جنوب إفريقية - يراعي في صيغ الأسماء التفرقة بين الحي والجماد ، ولغة التوش Tush - إحدى لغات القوقاز - تتخذ أنواعا مختلفة من اللواحق يتصل بعضها بالأسماء حين التأنيث الحقيقي ، وأخرى حين التذكير الحقيقي ، وثالثة تتصل بغير العاقل حيا كان أو جماداً .

والفرنسية الحديثة لا يحدد فيها تذكير الاسم أو تأنيثه علامة شكلية تلحق الاسم ، وإنما الأداة والصفة اللتان تصحبان الاسم هما اللتان تختلفان صيغة تبعا لاختلاف الجنس، فالمذكر تصحبه الأداة Le يقال Lesoleil : (الشمس) - وهي مذكرة في الفرنسية - والمؤنث تصحبه الأداة La يقال : La fille (الفتاة) غير أن الأداة واحدة قبل الأسماء التي تبدأ بصوت صائت

---

= الصحيح في الجنس المتميز أنه مذكر ومؤنث وليس هناك جنس ثالث متميز يسمى بالمحايد بل هناك أشياء لاجنس لها أصلا يستعار لها الجنس على سبيل المجاز ، فتلحق بالمذكر أو بالمؤنث على حسب المناسبة عند وصفها ، وليس هناك جنس ثالث ولو على الشذوذ كما يعرض للمذكر المشكل أو للأنثى المشكل : فإنها في حقيقة التقسيم ذكر غير متميز أو أنثى غير متميزة ولا ثالث الجنسين يسمى بالجنس المحايد بينهما . انظر العقاد : مجلة الأزهر . عدد جمادى الآخرة سنة ١٣٨١هـ - نوفمبر سنة ١٩٦١ م من مقال بعنوان ( مقارنة لغوية في ضمائر الجنس والعدد ) ص ٦٥٩ .

(١) د . أنيس : من أسرار اللغة ص ٩١ .

يقال : L'amour و L'nnee والاسم الأول مذكر ، والثانى مؤنث(١) .

ويبدو الجنس فى صورة خاصة فى بعض اللغات الأمريكية والإفريقية ، فاللغة الألجونكية تميز بين جنس حى وجنس غير حى . ولغة الماساى - فى شرق إفريقية - تستخدم جنسا لما هو كبير قوى ، فى مقابل جنس لما هو صغير ضعيف(٢) ومثلها الأوردية ففيها تفريق بين الصغير والكبير من هذه الناحية فكلمة (دبا) - معناها صندوق كبير ، و(دبى) للصندوق الصغير (٢) :

وقد اختلفت وجهة النظر فى اعتبار المؤنث والمذكر بالنسبة للتأنيث غير الحقيقى ، فبينما يعتبر قوم شيئاً منه مؤنثا يعتبره آخرون مذكرا ، تبعاً لاختلاف نظر الشعوب ، والمجتمعات اللغوية « وإن الشمس والقمر لمثالان رائعان لدراسة هذه الظاهرة فى لغات مختلفة ، فالشمس مؤنثة فى العربية ، مذكرة فى الإنجليزية والقمر بالعكس »(٣) .

بل إن اللغات المتفرعة من أصل واحد يختلف المتكلمون بها فى هذا الاعتبار أيضاً ، فكلمة ( شمس ) مؤنثة فى العربية — كما عرفنا — ولكنها فى العبرية والآرامية جائزة الأمرين ، وقد استقرت فى الآشورية على التذكير ، ومثل ( كف) التى هى مؤنثة فى العبرية ، والسريانية جائزة الأمرين فى العربية ولكنها مذكرة فى الآرامية(٤) .

وربما تختلف النظرة — باعتبار التذكير والتأنيث — فى لهجات اللغة الواحدة ، ويتضح ذلك فى لهجات اللغة العربية الفصحى ( فقد روت لنا المعاجم العربية اختلاف القبائل فى تذكير بعض الكلمات ، وتأنيثها مثل

---

(١) د . السعران : علم اللغة ص ١٥٦ .
(٢) د . تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ص ٢١٥
(٣) نفسه ص ٢١٦
(٤) د. أنيس : من أسرار اللغة ص ٩٣ ، ٩٤

(كتاب) يستعمل مؤنثا عند بعض قبائل اليمن،ومثل العضد والعجز يستعمل كل منهما مذكرا عند أهل تهامة ، كما روى لنا أن أهل الحجاز يؤنثون الطريق والصراط والسبيل والسوق والزقاق فى حين أن بنى تميم يذكرون كلا من هذه الكلمات)(١) .

ونظراً لهذا الاختلاف فى الحكم بتأنيث الشىء أو تذكيره — إذا لم يكن غير حقيقى — لا يرى المحدثون فى التأنيث اللغوى صلة منطقية فيها دقة المنطق ، ووضوحه للعقول والأذهان(٢) .

ويقولون :

إن الجنس اللغوى يجرى على منطق خاص ، بمعنى أن الجنس اللغوى لا يطابق الجنس فى الواقع الطبيعى ، فالاصطلاح وحده هو الذى ذكر الهواء ، وأنث الأرض والسماء فى العربية(٣) .

وهذا التأنيث أو التذكير مبنى على الملاحظة القائمة فى أذهان المتكلمين على اختلاف لغاتهم ولهجاتهم ، وترك التصريح بعلامة تأنيث فى تلك الألفاظ وما شاكلها هو تعبير عن هذه الظاهرة .

ومن ذلك قول بعض الأعراب : (فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها) فأنث الكتاب لأنه ذهب إلى معنى الصحيفة وإلى ذلك مال ابن جنى من الأقدمين والأستاذ عبد الله العلايلى من المحدثين(٤) .

ويرى بعض المستشرقين مثل رايت Wright : أن الخيال السامى

---

(١) د . أنيس : من أسرار اللغة ص ٩٢ ، ٩٣ (٢) نفسه ص ٩٤

(٣) د. السعران : علم اللغة ص ٢٥٤ .

(٤) ابن جنى : الخصائص ٢/٤١٥،٤١٦ والعلايلى : مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢٤٣ التعليق .

الخصيب قد أخضع في نهاية الأمر جميع الكلمات إلى أحد أمرين: إما التذكير، وإما التأنيث، وأنه شخص الأشياء وجعل منها أناسا، ثم تصور في بعضها تأنيثا، وفي البعض الآخر تذكيراً.

كذلك يرى Wensinck : أن اللغات السامية حين خلعت على بعض الأسماء فكرة التأنيث قد تأثرت في هذا بعوامل دينية وبأخرى مرجعها التقاليد والمعتقدات العامة التي جعلت الساميين في قديم الزمان يرون في المرأة غموضا وسحرا، وينسبون لها من القوى الخارقة مالم يخطر ببال من جاءوا بعدهم، ثم ضموا إلى المرأة كل ظواهر الطبيعة التي خفي عليهم تفسيرها ودق على أذهانهم فهمها بجامع الغموض والسحر في كل، وأدت تلك المعتقدات الخرافية إلى اعتبار بعض الأسماء مؤنثة، لأنها تعبر عن ظواهر غامضة ليس من السهل عليهم تفسيرها، وأشبهت — لهذا — في أذهانهم ما أحاطوا به المرأة من سحر وخرافة، ومن تلك الكلمات كل ماعبر عن الأرض وأجزائها كالطريق، والبئر، ثم الجهات الأربع، ومعظم مظاهر الطبيعة من ريح وسحاب ومطر، وأخيرا تلك الأسماء التي تدل على الممالك، والمدن، وأجزاء الجسم، والأسلحة والحجارة وبعض الحيوان.

ويبنى الدكتور أنيس على هذا الأساس أن اللغة تقبل نصوصا مثل: المرأة الكاعب والناهد — السماء منفطر به — بلدة ميتاً إلخ(١).

ويبدو لنا أن المتكلم بأية لغة من اللغات إنما يبنى اعتبار التأنيث والتذكير على أساس الوضع الحقيقي، وهو ظاهر ملموس، ثم يبنى على الحقيقي اعتبار المؤنثات المجازية بحيث يعقد شبها بين هذا وذاك، على أساس التصور لكل منهما، فإذا اتضحت للاهج صفة من الصفات تربط لفظا أو شيئاً ما بالمؤنث الحقيقي أمكن اعتباره كذلك مؤنثا، وإن

---

(١) د. أنيس : من أسرار اللغة ص ٩٤، ٩٥

وضحت صلته بالمذكر اعتبر كذلك ، فالأرض — مثلا — اعتبرت فى العربية مؤنثة وإن لم تشتمل على علامة تأنيث لأنها موطن إخراج النبات ، كالمرأة فهى موطن التوالد والتناسل وكذلك السماء اعتبرت مؤنثة ، إذ هى تجود بالرزق والمطر وهكذا الريح والسحاب والمطر وغير ذلك .

وأما عدم اعتبارها مؤنثة فى نظر كل عربى واقترانها بعلامة تأنيث فهذا لأن التصور المذكور ملاحظة خاصة يلحظها القائل بالتأنيث وقد يختلف فيها غيره .

ولذلك يقول الأستاذ العقاد :

إن الكلمات التى تؤنث فى اللغة العربية — وهى خالية من علامات التأنيث — لم تترك عندنا بغير علامة مميزة ، لأن اللغة عاجزة عن تمييزها بعلامة من علاماتها الكثيرة ، بل هى متروكة لاعتبارها أصلا من المؤنثات المجازية ، أو المذكرات المجازية ، فليس السبب هنا راجعا إلى نقص العلامات والصيغ ، أو إلى قواعد اللغة على العموم ، ولكنه راجع إلى التصور النفسانى الذى يوحى إلى الذهن إلحاق بعض الأشياء بهذا الجنس أو ذاك على حسب العوامل الكثيرة التى تعمل عملها فى هذه التفرقة عند أبناء اللغات أجمعين (١).

ولذلك كان رأى رايت Wright قريباً من الصواب ، أما رأى Wensinck السابق فغير سديد ، لأن السامى حين اعتبر الكلمات التى أشار إليها مؤنثة لم يكن عن غموض مفاهيمها فى نفسه إلى حد خرافى يجعله ينسب ذلك إلى ما فى المرأة من سحر وخرافة .

فهناك كلمات كثيرة تختلف النظرة إليها من حيث التذكير والتأنيث تبعاً للتصور النفسانى المشار إليه .

---

(١) العقاد : مجلة الأزهر عدد رجب سنة ١٣٨١ هـ — ديسمبر سنة ١٩٦١ م من مقال بعنوان ( الصفة فى اللغة العربية ) ص ٧٩٠

ويرى بعض المحدثين – بناء على الظاهر – أن أمر التأنيث وعلاماته مضطرب في العربية وما قال به قدامى العرب من علامات التأنيث غير محددة لطبيعة الأشياء التي توصف بهذا المعنى، وذلك لوجودها في مواضع كثيرة تتناقض وهذا القانون الذي اتفقوا عليه.

فالقدماء يقولون: إن التاء علامة للتأنيث، ولكننا نرى أنها تأتي في بعض الأسماء دالة على غيره من مبالغة وغيرها، وقد نرى اسما مؤنث وهو خال منها على حين توجد في اسم هو علم على مذكر فإذا كانت في (شجرة) للتأنيث فهي في (معاوية) ليست له، والألف المقصورة والممدودة لا تختص بالدلالة على المؤنث فهما في حبلى وحمراء للتأنيث وفي الهوى والجوى والهباء والفناء ليستا كذلك لأنها كلمات مذكرة(١).

ومن هنا يرى هؤلاء المحدثون أن تلك العلامات ليست حدا فاصلا يتميز به المذكر والمؤنث.

(١) د. السعران: علم اللغة ص ٢٥٥، ٢٥٦.

ومما يلاحظه الباحثون أن العربي قسم الموجودات إلى حيوان وجماد، والقسم الأول يتعين التذكير فيه أو التأنيث سواء وجدت به علاقة فارقة أو لم توجد وهذا ما يسمى بالحقيقي (الأزهري: التصريح ٢ / ٢٨٥) ولكنه اضطرب في تحديد أمر ماسوى الحيوان تذكيراً أو تأنيثاً، فقد وردت ألفاظ تقع على غيره مرة مؤنثة، وأخرى مذكرة، ومن هنا نجد اللغويين يعللون هذا بأن الأصل في الأشياء جميعها التذكير – كما قال سيبويه – لأن المذكر أول وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ماأخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى والشيء مذكر (الكتاب ١/٧).

ثم يقولون: إن الغالب على كذا هو التذكير، وقد يؤنث مثل اللسان والقفا (حاشية يس على التصريح ٢/٢٨٥).

واللغويون – لذلك – يختلفون فيما بينهم في تحديد المذكر والمؤنث

بل إن الأمر فى معرفة ذلك تماما لا يمكن أن يعتمد فيه عليها وإنما « العلامات الشكلية التى تحدد تذكير الاسم أو تأنيثه فى العربية تتحقق أساساً فى الإسناد والصفة ، فالذى يبين أن السماء مذكرة أو مؤنثة هو وصفها كأن تقول : السماء الصافية لا الصافى أو الإخبار عنها كأن تقول : أمطرت السماء لا أمطر »(١) .

وفى شرح التصريح - عن القدامى - مايفيد ذلك - مع إضافات أخرى .

فقد قال الأزهرى : إن العرب قد أنثوا أسماء كثيرة بتاء مقدرة ، ويستدل على ذلك التقدير بالضمير العائد عليها نحو ( النار وعدها الله الذين كفروا ) - ( حتى تضع الحرب أوزارها ) - ( وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ) - فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها . . . وبالإشارة إليها نحو ( هذه جهنم ) فجهنم مؤنثة بدليل الإشارة إليها بإشارة المؤنث - وهى هذه - وبثبوتها - أى التاء - فى تصغيره نحو : (عيينة) و (أذينة) - مصغرى عين وأذن من الأعضاء المزدوجة - فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها . . أو بثبوتها فى فعله نحو ( ولما فصلت العير ) فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها ، وبسقوطها من عدده كقول حميد الأرقط يصف قوسا عربية :

أرى عليها وهى فرع أجمع      وهى ثلاث أذرع وإصبع

فأذرع جمع ذراع ، وهى مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث(٢) .

---

اختلافا بينا ، فما يقطع ابن سيدة بتذكيره يجوز فيه الأزهري التأنيث ، ولذلك يقول الأستاذ العلايلى : إن التذكير والتأنيث لم يلتقيا من من الفوضى ( مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢٤٣ ) .

(١) د . السعران : علم اللغة ص ٢٥٥ ، ٢٥٦

(٢) الأزهرى : التصريح : ٢/٢٨٥ ، ٢٨٦ .

ويرى Wensinck أن تلك العلامات ليست أكثر من علامات للمبالغة تفيد التكثير ، كعلامة وفرّامة فى وصف مذكر ، وقتلى وجرحى وشهداء وعلماء فى وصف بعض الجموع(١) .

والقول بأن هذه العلامات إنما هى المبالغة لا للتأنيث غير مسلم به فالتاء كما تكون للتأنيث تكون للمبالغة ولا مانع من الاشتراك فى الوصف إذا كان ذلك قائما على أساس معنوى .

بل بلغ من اعتقاد بعض المحدثين أن فسروا هذه العلامات المذكورة تفسيرا يخالف ما ذكره أسلافنا ، فليست كل علامة منها مستقلة تماما عن الأخرى ولها مبدأها الخاص بل إن الألف - بنوعيها - نشأت تدريجيا عن التاء .

يقول الدكتور محمد الجرح :

إن ألف التأنيث المقصورة فى العربية تطورت عن تاء التأنيث بدليل هذا التطور الموجود فى اللغة العامية مثل ( ناجحا ) وقد ربط بين تطور العربية وتطور العبرية فى هذا المقام بأن التاء تحولت إلى هاء كما فى العبرية ، ثم تحولت هذه الهاء إلى مدة فالهاء — عنده — مرحلة وسطى بين التاء والألف(٢) .

ويقول الدكتور أنيس - موافقا الجرح - :

إن « ما ظنه القدماء هاء متطرفة هو فى الواقع امتداد فى النفس حين

---

(١) د. الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص ٨٣

(٢) د. عبد الصبور شاهين : القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ص ٨٢

الوقوف على صوت اللين الطويل — أو كما يسمى عند القدماء ألف المد — وهي تحس الفتحة القصيرة التي تحاكيها في الأسماء المؤنثة التي تنتهي بما يسمى بالتاء المربوطة فليس يوقف عليها بالهاء — كما ظن النحاة — بل يحذف آخرها ويمتد النفس بما قبلها مدة تطول قليلاً عن مدة الفتحة، فيخيل للسامع أنها تنتهي بالهاء.

ولقد تطورت تاء التأنيث في اللغات السامية على مراحل ليس هنا مجال تفصيلها، وإنما يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

أ — الأصل في علامة التأنيث هو التاء المفتوحة، وقد ظلت على حالها في الفعل الماضي وجمع الإناث في اللغة العربية.

ب — تطورت في الأسماء المؤنثة إلى حال وسطى وهي النطق بها تاء في حالة الوصل، وحذفها في حالة الوقف.

جـ — الطور الثالث لهذه العلامة هو حذفها مطلقاً وصلاً ووقفاً في كل اسم مفرد مؤنث.

وقد شاع هذا الطور الأخير في معظم اللغات السامية كالعبرية، وفي اللهجات العربية الحديثة، فحين نسمع كلمة مثل « الشجرة » في لهجات الكلام الآن يخيل إلينا أن التاء المربوطة قد قلبت هاء.

والحقيقة أنها حذفت من النطق، وامتد النفس مع صوت اللين قبلها، فسمع كالهاء(١).

وهذا التطور في اللهجات العربية الحديثة — كما يقول الدكتور أنيس — يعد طبيعيا، ويتبع سنة التدرج.

وقد استدل الدكتور أنيس على ما ذهب إليه بإمالة القراء ما قبل هاء التأنيث

---

(١) د. أنيس : في اللهجات العربية ص ٩٩ وما بعدها.

يقول : ومما يؤيد ما تذهب إليه الإمالة في هذه الأسماء ، فقد رويت في قراءة الكسائي ، كما شاعت في كثير من اللهجات العربية الحديثة ، وهذه الإمالة لا علاقة لها بتاء التأنيث كما زعم بعض القراء بل هي مجرد إمالة الفتح قبلها(١) .

ومن الممكن - إذا - كما يقول الدكتور شاهين - أن تكون لكل صورة مثنية حاليا بالألف المقصورة أو الممدودة صورة منتهية بالتاء . إلا أنها ماتت بفعل التطور اللغوي(٢) .

« وأما الألف الممدودة فهي تطور للمقصورة نظرا لكراهية العربي الوقوف على مقطع مفتوح » .

فالمقطع المفتوح قد أقفل إذاً بصوت لا وظيفة له سوى الإقفال - كهاء السكت - وبعد ألف الندبة (وازيداه مثلا) ولأمر ما تسمى الهاء عند القدماء هاء السكت وكان من الممكن إطلاق ذلك على الهمزة في مثل « حمراء وزرقاء إلخ .

وهذا معناه - بوضوح - أن همزة الكلمات السابقة وما يماثلها ليست للتأنيث كما يقول بذلك سالف اللغويين بل إنه حرف جيء به لمجرد إقفال المقطع لتمكين النطق .

وهذا يوافق ما قال به وليام رايت في كتابه ( محاضرات في النحو المقارن اللغات السامية ) وهو أن الألفين المقصورة والممدودة لا ارتباط لها بتذكير أو تأنيث ، بل ربما كان كل منهما في الأصل يعبر عن فكرة تجريدية(٢) .

---

(١) د . أنيس : في اللهجات العربية ص ١٠٠

(٢) د شاهين : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص ٨٢

ويبدو لنا أن القول بتطور ألف التأنيث المقصورة عن تاء التأنيث غير مسلم ، والاستدلال بالعامية لا يؤيده .

فالواقع أننا ننطق فى العامية « ناجحة » بالهاء التى تصير إليها تاء التأنيث عند الوقف ولا نقول : « ناجحا » بالألف .

وإذا كان هذا يحدث فى لهجة بلدة واحدة تنطقها على الصورة السابقة فلا يمكن أن نفسر على أساسها ألف التأنيث فى الفصحى حيث انعدم منهج الاستقراء العلمى الدقيق .

وقد رد الدكتور عبد الفتاح شلبى على الدكتور أنيس فى الاستدلال بالإمالة السابقة بقوله :

ولكنى لا أستطيع أن أتخذ من إمالة القراء لما قبل هاء التأنيث دليلا على صحة ما ذكر الدكتور أنيس ، فالإمالة لم تقع فيما قبل هاء التأنيث لأن الهاء حذفت ، أو أنهم يقدرون حذفها ، لا ؛ بل لأنها شبيهة بالألف فى الخفاء ، وقرب المخرج ، إلى غير ذلك من الأسباب التى ذكرها القراء والنحاة .

ومثل قوله تعالى « فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة فك رقبة أو إطعام فى يوم ذى مسغبة » إلى آخر السورة(١) — مما فيه الهاء — يقرؤها القراء بدون حذف الهاء .

وإذا كان حذف الهاء فى مثل هذه الكلمات فى اللهجات العربية الحديثة فإن القراء يحرصون على النطق بها ، وإن كانت تأتى خفية شبيهة بالألف فى الخفاء(٢) .

---

(١) الآية ١١ وما بعدها من سورة البلد

(٢) د . شلبى : الإمالة فى القراءات واللهجات العربية ص ٢٤٣ ، ٢٤٤

وليس من المنهج العلمى السديد - أيضاً فى هذا الصدد - مقارنة الفصحى بلهجات عامية بعدت عن أصلها ، وتأثرت بلغات أجنبية بعيدة عن طبيعة العربية .

وينتفى - بناء على ذلك - ما ذكره الدكتور شاهين من أن كل صورة منتهية بألف التانيث المقصورة ، أو الممدودة كانت لها صورة منتهية بالتاء .

وإن رأى المحدثين الذى يقوم على أساس أن الألف المقصورة أو الممدودة لا ارتباط لها بتذكير أو تأنيث لا يسانده الواقع ، فهذه الألف إنما يفهم منها التأنيث ، كما يتضح من ألفاظ اللغة واستعمالاتها .

وكون الهمزة الممدودة لإقفال المقطع فقط غير سديد ، فالهمزة أصلها ألف كما نرى فى صحرى وصحراء وبشرى وبشراء ونحو ذلك .

وأخيرا فإن رأى هؤلاء المحدثين قائم على مجرد التخمين والظن ، فلا يقبل فى أمور لغوية يجب أن تستند إلى أساس علمى دقيق مؤيد بالحجج والبراهين القاطعة .

فاللغة العربية دقيقة غاية الدقة فى تحديدها المذكر والمؤنث ، لأنها لغة المعنى واللفظ على سواء .

ففيها علامات للتأنيث يمكن استخدامها عند الحاجة إليها - كما يقول الأستاذ العقاد - وفى بعض الأحيان تركت الفرصة أمام اللاجئين ليختاروا ما توحى به نفوسهم من التذكير والتانيث .

وبهذا نستطيع أن أن نجزم بأن أمر التذكير والتأنيث عندنا ليس

قائماً على الفوضى كما ادعى ذلك بعض المحدثين(١) .

ومن المعقول - على ما يرى ابن جنى - أن التنوين والألف واللام لا يجتمعان فى بناء واحد ، لأن ذلك يؤدى إلى عبث المتكلم ، وعدم الحكمة التى امتاز بها العقل العربى ، فكيف تجتمع علامتان تدل إحداهما على التنكير ، والأخرى على التعريف كالبياض والسواد لا يجتمعان فى مكان واحد ، بل يمحو كل منهما الآخر ، والحكم - إذاً - يكون للعلامة التى تطرأ على الأخرى .

فإذا فرض أن كلمة ما كانت منونة ، ثم دخلت عليها لام التعريف صارت معرفة ، وحذف التنوين ، كرجل والرجل فالحكم للثـــانى ، وإلا لما فارق كل منهما مكانه ، ولما سمح لغيره أن يطرأ عليه .

يقول فيلسوف العربية :

إن التضاد فى هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوى الكلام فإذا ترادف الضدان فى شىء منهما كان الحكم منهما للطارىء فأزال الأول ، وذلك كلام التعريف إذا دخل على المنون حذفت تنوينه كرجل والرجل ، وذلك أن اللام للتعريف والتنوين من دلائل التنكير ، فلما ترادفا على الكلمة تضادا فكان الحكم لطارئهما وهو اللام(٢) .

وهذا - كما يقول ابن جنى - جار مجرى الضدين المترادفين على المحل الواحد كالأسود يطرأ عليه البياض ، والساكن تطرأ عليه الحركة فالحكم للثانى منهما .

---

(١) انظر التعليق ص ٩٦ حيث ذهب الأستاذ الملايلى إلى ذلك .

(٢) ابن جنى : الخصائص ٣/٦٢

وقد جعل ابن جنى - كما يفهم من النص السابق - التنوين للتنكير مطلقا ، ولم يقصره على ماقصره عليه غيره من العلماء فقد خصوه « باللاحق لبعض الأسماء المبنيات قياساً فى باب العلم المختوم بـ « ويه » كسيبويه ، وسماعا فى باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها كصه وإيه إذا أردت من الأول شخصاً ما أو أردت فى الثانى استزادة من حديث ما(١) .

وعلى ذلك صرح ابن جنى بأن تنوين التنكير يدخل نحو رجل وفرس كما يدخل أيضاً الأعلام إذا كثر المسمون بها فضارعت بألفاظها النكرات إذ كان تعرفها معنويا لا لفظياً (٢) لأنه لا لام تعريف فيها ولا إضافة .

وقد فسر الأستاذ إبراهيم مصطفى حرمان العلم من التنوين حين يردف بكلمة « ابن » وينسب إلى أبيه بكونه معيناً تمام التعيين وليس ابتغاء التخفيف كما ذهب إليه النحويون ومعنى هذا أنهم ينونون العلم إذا كان فيه معنى التنكير وأردت الإشارة إليه(٣) .

وفى الواقع ان ماذهب إليه ابن جنى وتابعه عليه الأستاذ إبراهيم مصطفى يتمشى مع منطقية هذه اللغة فليس فى الأمر ما يدعو إلى تخصيص تنوين التنكير بما ذكر آنفا وما المسوغ لاختصاص نحو سيبويه من الأعلام بذلك دون سواه منها؟ وربما كانت زيادة التنوين فى نحو صه لا للتنكير بل لاعتدال البناء بصيرورته على ثلاثة أحرف(٤) .

---

(١) الأزهرى : التصريح ١/٣٢ ، ٣٣

(٢) ابن جنى : الخصائص ٣/٢٤٠

(٣) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ١٧٩ و د . السامرائى : دراسات فى اللغة ص ١٢٠

(٤) د . السامرائى : دراسات فى اللغة ١٢١ .

وابن جنى فى جعله التنوين علامة للتنكير يساير سابقيه من العلماء فى تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة ويبدو من كلامه أن التنوين علامة على هذا التنكير وكأنه علامة يفتقر إليها وربما تنافى هذا مع الأصل الذى ذهبوا إليه من أن أصل الأسماء أن تكون نكرات ثم تعرف بعد ذلك .

أو أن التنوين والألف واللام علامتان تتناوبان الاسم فى حالة خاصة « فرجل بالتنوين نكرة كما أنه باللام معرفة وقبل دخولها ليس بواحد منهما فالتنكير استفيد من التنوين والتعريف من اللام(١) وهذا على القول بإثبات الواسطة بين النكرة والمعـــرفة وهو مذهب معروف لبعض النحاة ».

والقول بالواسطة المذكور لا يطابق الواقع اللغوى لأن الاسم إما نكرة أو معرفة ولا ثالث لهما وبعض المحدثين من اللغويين يخالف ما ذهب إليه القدامى كليا وجزئياً .

فيرى الدكتور إبراهيم السامرائى أن النحويين واللغويين القدامى لم يفلحوا فى التفريق بين المعرفة والنكرة فقد أطلقوا هذه الفروق ولم يستطيعوا أن يتبينوها بدقة تامة فقد ذكروا أن المبتدأ لا يقع نكرة إلا مع الإفادة وقد جاء فى العربية بدونها كما أشار إلى ذلك ابن مالك .

... ... ... وقد يجوز نحـــو فائز أولو الرشد

كما نقد القول بأن التنوين يكون علامة للتنكير وقال : إن التنوين أداة صوتية فى آخر الكلمة ربما قصد بها التنبيه والإشارة ثم فقدت

---

(١) الشيخ يس : حاشية يس على التصريح ١/٣٢، ٣٣

(٢) د. السامرائى : دراسات فى اللغة ص ١٢٢

مكانها فصارت « أل » فى أول الكلمات للتعريف(١) وعلى هذا فالتنكير بالتنوين والتعريف باللام شيء واحد (٢) .

والأدلة على ذلك الرأى كثيرة قديمة وحديثة ومقارنة .

فأكثر الأعلام فى العربية يقبل هذا التنوين ويعسر علينا فهمها على ماذكره ابن جنى ومتابعوه .

وفى اللغة الأكدية مايثبت أن التنوين واللام شيء واحد كنصوص حورانى وهو ( التميم ) الذى يقابل التنوين فى العربية فهو فى الأكدية العتيقة يدخل على الألفاظ عموما لافرق بين معرفة ونكرة كما أنه لايوجد أداة التعريف .

والتعريف والتنكير متصلان تمام الاتصال فى مجموعة اللغات السامية بل ويتبادلان مكان كل منهما فأداة التعريف كانت فى الآرامية العتيقة فتحة ممدودة ملحقة بآخر الكلمة نحو Sum ( أى اسم ) Sma و(أى الاسم) وربما كان هذا أصل الفتحة الممدودة ha التى هى آلة التعريف فى للعبرية والتى توضع فى أول الكلمة .

ومكان أداة التعريف هو آخر الاسم فى كثير من اللغات السامية ففى لغات اليمن الجنوبية أن ( آن ) أداة التعريف وهى تلحق الآخر وربما كانت هذه هى ( هن ) كما فى العبرية القديمة ثم بدلت مكانها فصارت تتصدر الاسم كما فى اللهجة الصفوية والثمودية مثل ( هجمل ) ومعناه الجمل و ( هبيت ) ومعناه البيت والتشديد فى الحرف من الكلمة دليل على النون المحذوفة .

---

(١) المصدر السابق ص ١٢٤ .

(٢) نفسه ص ١٢٢ .

وقد وردت أم فى لغة حمير أداة للتعريف مثل الحديث : ليس من امبر امصيام فى امسفر .

وقد رجح أن تكون اللام فى ( أل ) العربية مبدلة من النون (١)

وكل هذه الأدلة استنتج منها رأيه الذى ذكرناه سابقا ونقض بتلك الوجهة ماذكره ابن جنى من دخول أداة واحدة على الاسم التنوين أو اللام لأن كلا منهما ضد الآخر .

وقد علل الأستاذ السامرائى لامتناع العرب من الجمع بين التنوين وأل فى كلمة واحدة بأنهما يدلان على شىء واحد — بناء على ماساقه من الأدلة وبأن طبيعة الكلمة العربية أو وحدتها الصوتية لاتسمح بالجمع بينهما فى لفظ واحد .

ولكن تصريح الدكتور السامرائى ( بأن التمييم ) لايفيد التعريف أو التنكير فى الأكدية العتيقة يعتبر دليلا عليه لاله فكيف يقارن الأستاذ لغة عتيقة ترجع استعمالاتها إلى تاريخ سحيق بالعربية الفصحى بعد أن تطورت وارتقت ووصلت إلى درجة الاستقرار اللغوى الذى تحددت فيه الاستعمالات والصيغ وأخذت كل علامة مكانها المناسب واختصت بدلالاتها المعينة .

وقد دار حوار الدكتور الطويل حول أدوات التعريف تتقدم تارة وتتأخر أخرى وهذا أيضاً لاعلاقة له بعدم اجتماع علامتى التعريف والتنكير فكل مايمكن فهمه من ذلك أن هذه الأداة التى هى علامة التعريف غير

---

(١) د . السامرائى : دراسات فى اللغةص ١٢٢ — ١٢٤ .

ثابتة الأوضاع فى تلك اللغات السامية فربة توجد أولا ومرة آخراً ولاشأن لنا بذلك فاللغة العربية وهى واحدة من بنات السامية الأولى قد استقر وضعها بتحديد مكان أداة التعريف فى أول الكلمات .

والارتباط بين أداة التعريف فى تلك اللغات وبين ( التمييم ) فى الأكدية وتبادل أمكنتهما يمثل مرحلة قديمة لم تستقر فيها أوضاع تلك اللغات فلا يصح مقارنتها بالعربية النموذجية التى استقرت — بعد تطور طويل — فى أرقى المستويات اللغوية .

وأما التناقض الشكلى الذى بنى عليه الدكتور رأيه من أن أكثر الأعلام العربية يقبل هذا التنوين فإننا نفسر ذلك بأن العلم لما شاع واستعمل لكثير من الأفراد صار نكرة ومن هنا دخل التنوين للتنكير ويمكن فهم دقة العربية فى هذا الشأن من صور الاستعمال المختلفة وتمثل بالمنادى فهو إذا كان معينا محددا منع من التنوين فقيل يامحمدُ إذا قصد محمد معين يشار إليه وأما إذا قصد محمد ما شائع فى جنسه قيل يامحمداً بالتنوين ومثله يارجلُ فى النكرة المقصودة ويارجلا إذا كان شائعا غير محدد (١) .

ومن هنا صرح اللغويون بأن العلم اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا ولفظ الاطلاق يعنى بمجرد الوضع وكان هذا القيد إجابة عما قد يوجه إلى التعريف السابق لأن العلم يعرض له الاشتراك كزيد مسمى به كل من جماعة فإنه لا يدل على مسماه حينئذ (٢) .

فالعلم فى الأصل كان يدل على فرد واحد ثم سمى به كثير فشاع وعلى

---

(١) الأزهرى : التصريح ١٦٦/٢ ، ١٦٧ .
(٢) نفسه ١١٣/١ .

ذلك قالوا إن العلم إذا كان محددا تمام التحديد بحيث لا يطلق إلا على شخص واحد لا يجوز وصفه لأن العلم يغني ذكره عن ذكر أوصاف كثيرة حينئذ فنحن إذا قلنا ( الحسن ) أغنى عن ذكر الرجل الفقيه العالم الزاهد البصرى إلخ فإذا وصف العلم فلأنه كثر المسمون به فالتبس (١) .

وقد زاد ابن جنى ذلك الأمر جلاء حين أوضح أن بعض الأشخاص قد يكون له تسمية ينفرد بها فينطبق عليه الحكم السابق إذا ذكر بحيث لا يمكن وصفه لتخصصه بنفسه أما الاسم المشترك بين كثيرين فإنه يحتاج إلى الوصف وإن كان علما لشيوعه فى مسميات كثيرة فالم يكن له شريك فى العلمية مثل الفرزدق لا يوصف فلا يقال التميمى ولا نحو ذلك لأنه لم يسم به أحد غيره . وإذا ذكرته باسمه همام جاز وصفه فقلت همام بن غالب لاشتراك كثيرين معه فى هذا الاسم ولا يصح أن يقال : الفرزدق بن غالب إلخ إلا عند إرادة معرفة نسبة فقط فأما على التخليص والتخصيص فلا (٢) .

وعلى هذا فتنكير العلم ليس دليلا على أن التنوين لا يفيد التنكير بل على العكس من ذلك يعد التنوين دليلا قاطعا على أن هذا اللفظ — وإن كان علما — نكرة لشيوعه فى أفراد كثيرة .

ومن هذا كله نستنتج أن اللغة العربية تعرف لكل معنى قدره ومكانه المناسب

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٣ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
(٢) نفسه ٣/٢٣٩ .

فلا تتعارض معانيها أو استعمالاتها بحيث إذا كان اللفظ نكرة امتنع دخول علم المعرفة فالحكم للطارىء كما ذكر ابن جنى .

ومن ذلك حذف التنوين للإضافة لأن التنوين للإتمام والإضافة للنقص والأولى للتنكير والثانية للتعريف فتضادا فلا يمكن اجتماعهما فالحكم للطارىء وهو الإضافة(١) .

---

(١) المصدر السابق ٣/٦٥ .

# الفصل الثالث

## تفسير بعض غوامض الأبنية وشواذها

بعض الأبنية يعتورها التغيير والحذف عندما يصاغ منها بناء لغوى جديد .

وكانت للقدماء نظراتهم الخاصة ، وربما وقفوا منها عند حد المسموع عن العرب دون تعليل واضح .

بيد أن ابن جنى - بخاصة - وإن اتفق مع سابقيه فى وجهات نظرهم — بهذا الصدد — يحاول — بفكر جديد — أن يبرهن — فى هذه الصياغة على مثالية اللغة العربية ، وسلامة صيغها ، ومبادئها التى قامت عليها بحيث لاتختل أو تنتقض .

وفى هذا المجال علل لما ظللنا طويلا لانعرف له علة ، وربما عددناه من الأمور المحفوظة السماعية التى يوقف عندها دون بحث أو تنقيب ،

وقد سلك فى ذلك مسلكا فلسفيا يرتكز على الخيال ، والتفكير العقلى المجرد فى معظم الأحيان .

وهو فى ذلك يجرى على طريقته التى تعودناها منه فى غوصه فى أغوار هذه اللغة ، والبحث عن أسرارها ، فهو لايترك المقفل كما هو أولا يعترف بالمقفلات ، بل يفتح ما استغلق منها على حد تعبير بعض من كتبوا عنه .

وهذا النوع من الفلسفة يعبر عنه ابن جنى بقوله :

إن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفا إما ضرورة أو إيثارا فإنها

تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويرا تقبله أمثلة كلامها ولاتعافه وتمجه لخروجه عنها ، سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلا أم زائدا ، فإن كان مايبقى بعد ذلك الحرف مثالا تقبله مثلهم أقروه عليه ، وإن نافرها وخالف ماعليها أوضاع كلمها نقص عن تلك الصورة ، وأصير إلى احتذاء رسومها(١) .

ويعتز ابن جنى بذلك التفسير والتحليل فيقول :

اعلم أن هذا موضع من العربية لطيف ، ومغفول عنه ، وغير مأبوه له ، وفيه من لطف المأخذ ، وحسن الصنعة ماأذكره لتعجب منه ، وتأنق له(٢)

وسنعرض بعض هذه التفسيرات والفلسفات — عند ابن جنى وغيره من القدماء — ونناقشها ونعتمد الصحيح منها ، وننفي ماعداه وفق الأسس السليمة للغة العربية ، والتى أيدها علم التشكيل الصوتى الحديث .

١ — فمن الملاحظ عند صياغة بعض الأبنية من ألفاظ معينة أنها لاتستقيم على قواعد العربية المرسومة إلا بحذف بعض أصواتها .

ومن ذلك بعض صيغ التكسير ، والتصغير فى الخماسى مجردا ومزيدا ، والرباعى والثلاثى المجردين .

يقول صاحب التصريح عن الخماسى المجرد «ويجب فى جمع الخماسى حذف خامسه تخفيفا ، فتقول فى جمع سفرجل : سفارج .. وأنت بالخيار فى حـــذف الرابع أو الخامس إن كان الحرف الرابع من الخماسى مشبها

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٣/١١٢ .
(٢) نفسه ٣/ ١١١

الحروف العشرة التي تزاد في الكلم وهي حروف ( سألتمونيها )(١) .

ويجب في جمع الخماسي المزيد كـ ( قرطبوس ) (٢) والرباعي المزيد كـ ( مدحرج ومتدحرج ) حذف زائده ، إلا إذا كان زائد الرباعي لينا رابعا قبل الآخر فيثبت (٣) .

أما مزيد الثلاثي من نحو أحمر وسكران ، وصائم ورام وباب ( كبرى وسكرى ) فلا تحذف زيادته إن كانت واحدة ، ويحذف مازاد عليها ، فتحذف زيادة واحدة من نحو ( منطلق ) وزيادتان اثنتان من نحو ( مستخرج ) و ( متذكر ) : وكل ذلك لأن بقاء الزيادة يخل ببنية الجمع ، ويتعين إبقاء الزائد الفاضل على غيره(٣) .

وقد قدر القدماء أن اللفظ بعد حذف بعض أصواته يبقى كذلك — دون تغيير — إذا وافق مثلا عربيا معروفا ، بعد نظيرا له ، ثم يصاغ منه البناء الجديد .

أما إذا لم يوافق نظيرا عربيا فإنه ينقل إلى مثال معروف ، ثم يصاغ منه البناء الجديد .

فمن أمثلة الأول ( عُذافِر ) ، فإذا أردت تكسيره أو تصغيره حذفت زائده وهو الألف ، فيصير : ( عُـــذَفِر ) وله نظائر نحو ( عُلَبِط )

---

(١) الأزهري : التصريح ٢/ ٣١٥ .

(٢) بفتح القاف : الداهية ، وبكسرها : الناقة العظيمة الشديدة .

(٣) الأزهري : التصريح ٢/٣١٦ بتصرف .

و ( خُذ خُذ ) ، فيبقى كذلك ، ثم تجمعه فتقول : حُذافر وتصغره فتقول حُذيفر .

ومثله ( قِذعمل ) تحذف نونه فيصير : ( قِذعمل ) وهذا نظير ( دِمَثر ) و ( حبَجر ) ، فيبقى ، ثم يكسر ، ويصغر فتقول : قَذاعم وقُذيعم(١) .

ومن الثانى مايجرى فى (سرندى) و (علندى) .

فأنت — حال التكسير — مخير بين حذف أحد الزائدين : الألف أو النون ، فتقول : سرَنْد وعلَنْد — وسرَدَى وعلَدَى(٢) ، ولا نظير لهذا .

فتسكن الراء واللام فيهما ، فيصبح — فى الحال الأولى — نظير جعفر — وفى الثانية — نظير أرطى .

وبعد ذلك يجمع فيقال — فى الحال الأول — سراند ، وعلاند ، وفى الثانية سراد ، وعلاد — بقلب الألف ياء لانكسار ماقبلها ثم تحذف رفعاً وجراً ، ويعوض عنها التنوين كجوارٍ(٣) .

وتقول فى جمع ( استخراج ) — علماً — : تخاريج — بحذف السين وإبقاء التاء ، لأن له نظيراً وهو تماثيل ، ولا تقل : سخاريج بحذف التاء وإبقاء السين لأن ( سفاعيل ) معدوم(٣) .

ويتوصل فى التصغير — فى هذا الباب المعقود له — إلى مثال ( فعيال )

---

(١) ابن جنى : الخصائص ١١٤/٢

(٢) بفتح الحروف الثلاثة الأولى من الكلمتين الأخيرتين

(٣) الأزهرى : التصريح ٣١٧/٢

و( فيعيل ) مما زاد على أربعة أحرف بما يتوصل به فى التكسير فى باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب إلى مثالى ( فعالل ) و ( فعاليل )(١) .

فالعرب إذا حذفت من الكلمة حرفا راعت حال مابقى منها فإن كان مما تقبله أمثلتهم أقروه على صورته ، وإن خالف ذلك مالوا به إلى نحو صورهم(٢) .

والبحث عن النظير أمر اتفق عليه القدماء ، ولذلك خرجت بعض جموع التكسير وصيغ التصغير الشاذة على أن الألفاظ الأصلية التى جمعت أو صغرت ، نقلت من صورتها النطقية المألوفة إلى صورة لفظية أخرى ، وإن لم تنطق بالفعل ، فقد أجرى الجمع والتصغير على أساسها .

فقد جمعت ( عشوزن )(٣) على ( عَشاوز ) جمعاً شاذا ، وقد ورد ذلك فى قول الشماخ :

حـــذاها من الصيداء نعلا طراقُها
حوامى الكراع المؤْيداتُ العشاوز(٤)

لكن ابن جنى يحمل هـذا الجمع جارياً على المبادىء اللغوية العامة فلا شذوذ فيه .

فكلمة ( عشوزن ) حدث بها حذف ، وتغيير ، فقد حذفت النون فصار ( عشوْز ) وهذا مثال ( فعوْل ) وليس من صور أبنيتهم ، فنقل إلى

---

(١) الأزهرى : التصريح ٣١٨/٢
(٢) ابن جنى : الخصائص ١١٥/٣.
(٣) بفتح الأول والثانى والرابع وسكون الثالث .
(٤) ابن جنى : الخصائص ١١٦/٣

(عشوز)(١)، وهذا مثال (فعْول) فيلحق بجدول وقسور، فكما يقال: جداول وقساور يقال عشاوز(٢).

ومنه قولهم فى جمع (كروان): كروان(٢) لما حذفت ألفه ونونه، بقى (كرو) فقلبت الواو ألفاً، ثم كسرت (كرا) على (كروان) كـ (شبث) و(شبثان) و(خرب) وخربان)(٣).

ومثل ذلك ماحكاه الفراء من قولهم فى جمع (أتون): أتاتين، فهذا كأنه زاد على عينه عيناً أخرى فصار من (فعُول) إلى (فعّول) كـ (سفّود) و(سفافيد) و(كلّوب)(وكلاليب).

وكذلك تحقير رجل على رويجل .... نقله من «فعل» إلى «فاعل» فصار إلى «راجل».

وعليه قولهم فى جمع (دانق)(دوانيق)... زاد على فتحة عينه ألفا فصار داناق .... وإن شئت قلت: لما كسره فصار إلى دوانق أشبع الكسرة فصار: دوانيق كالصياريف(٤).

وكذلك «أكلة» جمع «إكليل» فى قول الشاعر:

قد دنا الفصح فالولائد ينظر
ن سراعا أكلة المرجان

---

(١) بفتح فسكون ففتح
(٢) ابن جنى: الخصائص ١١٦/٣
(٣) نفسه ١١٨/٣ والمفرد فى هذه الكلمات بفتح الأول والثانى والجمع بكسر الأول وسكون الثانى، وبناء «فعلان» جمعاً يطرد فى اسم على «فعال» بضم الفاء كغراب أو على «فعل» ـ بضم وفتح ـ كصرد أو «فعل» بضم فسكون كحوت، أو على «فعل» بفتحتين كتاج وخرب. الأزهرى: التصريح ٣١١/٢
(٤) ابن جنى: الخصائص ١١٩/٣

فهذا جمع « كليل » – بحذف الهمزة وفتح الكاف كدليل وأدلة(١) .

ومثل ذلك جمعهم ( مكانا ) على ( أمكن ) وحق مثله أن يأتى على مثال ( أفعلة ) ، والقياس فى بناء ( مكان ) على ( أفعل ) أن يقال ( أكون ) بحذف الميم الزائدة ، وإبقاء عين الكلمة .

وكذلك جمعهم ( رهطا ) و ( كراعا ) – بضم الكاف – على ( أراهط ) و ( أكارع ) والقياس فيهما : وهوط وأرهاط وكرع وأكرعة .

ومثله جمعهم ( باطلا ) و ( حديثا ) على ( أباطيل ) و ( أحاديث ) والقياس فيهما ( بواطل ) و ( أحدثة ) و ( حُدُث ) .

ومثاله فى التصغير تصغيرهم – أى العرب – ( مغربا ) ( وعشاء ) على ( مُغيربان ) و ( عُشيان ) – بزيادة ألف ونون – وقياسهما ( مُغيرب ) و ( عُشى ) بإسقاط الألف والنون ، وتصغيرهم ( إنسانا ) و ( ليلة ) على ( أنيسيان ) و ( ليلية ) – بزيادة الياء فيهما – وقياسهما ( أنيسان ) و ( لييلة )(٢) بإسقاط الياء فيهما .

واعتبار عدم قياسية هذه الجموع ، وصيغ التصغير مذهب بعض النحويين .

ومذهب سيبويه أنها جموع وتصغير لواحد مهمل استغنى بها عن جمع وتصغير المستعمل .

وزعم ابن جنى أن اللفظ تغير إلى صيغة أخرى ، ثم جمع أو صغر ، فكأن ( أمكن ) جمع ( مكن ) كفلس ، وكأن ( أراهط ) جمع ( أرهط )

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٣/١٢٠ .
(٢) بضم الأول فى الكلمات المصغرة .

مكان ( أباطيل ) جمع ( إبطيل ) أو ( إبطول ) ، ومكان ( أحاديث ) جمع ( أحدوثة ) .

و ( مغيربان ) و ( عشيان ) كأنهما تصغير ( مغربان ) و ( عشيان ) ،

و ( أنيسيان ) و ( ليبلية ) : كأنهما تصغير ، ( إنسيان ) ، و ( ليلاة )(١) ،

وبعد أن طوفنا مع هذه الأدلة والبراهين التى كشفت عنها المصادر الأمينة رأينا أن مسألة البحث عن النظير — أوماسماه ابن جنى « فك الصيغ » — ليست إلا عملية شكلية لتصحيح البناء اللغوى الجديد سواء في التصغير أو التكسير .

والواقع أن العربى اضطر أو إختار حذف بعض الأصوات ليصحح وزنا من أوزان العربية ، دون نظر إلى الأصل بعد حذف بعض الحروف .

وأعتقد أن العربى لم يكن يلاحظ مثل هذه الملاحظات الدقيقة التي حاولها بعض النحاة ، وتوسع فيها ابن جني .

فهذا الذى تصوره ابن جنى — بناء على ما ادعاه سيبويه من أن هذه الصيغ ، والأبنية ليست مستمدة من الأصول المستعملة التى نراها بل من أصول أهملت وأميتت يعد ضربا من ضروب الخيال الفكرى ، بعيدا عن واقع اللغة الخارجى .

---

(١) بضم الأول في الكلمات المصغرة .

(٢) الأزهرى : التصريح ٣١٨/٢ .

فتصور أن (منطلق) حولت إلى (مطلق)(١)– بحذف النون – لازم لصحة الوزن الجديد، ولكن ... ما الذى دعا العربى إلى إرجاعها إلى (مطالق)(٢) ؟

وهل كان لا بد له من ذلك ؟ إن عملية حذف الحرف ما كانت إلا ليصبح اللفظ على أربعة أحرف، وقد كان، فلا داعى بعد ذلك إلى تغيير آخر، لأن المعروف أن الوزن التصغيرى للرباعى هو (فعيعل)، وهذا يتطلب ضم الحرف الأول من الكلمة، وفتح الثانى، ثم الإتيان بياء التصغير، ثم كسر ما بعدها، وهذا يتأتى مع (مطلق)(١) بدون تحويل إلى (مطلق)(٢) كما حاول قدامى اللغويين(٣) ولا ضرورة فى ذلك.

وكل الأمثلة التى ذكروها من هذا النوع لا يمكن أن تزيد على حذف الزوائد، وتهيئة الصيغة للجمع أو التصغير، دون تحويل إلى بناء تركيبى آخر والأمثلة واضحة على النسق السابق.

وبناء على ذلك فمحاولة ابن جنى وغيره الدفاع عن بعض أبنية التكسير والتصغير حتى تجرى على السنن العام للقوانين اللغوية – هذه المحاولة، محض تصور خيالى لا حقيقة له، ولا داعى إليه، فإن الأمور – على هذا النحو – لا يمكن – بأى حال – أن تعتبر تحليلا لغويا موضوعيا.

---

(١) بضم الأول وفتح الثانى وكسر الثالث.

(٢) بسكون الطاء.

(٣) انظر فى تفصيل ذلك: ابن جنى: الخصائص ١١٣/٣–١١٥ وما ذكرناه من أبنية أخرى بالتفصيل فى مكانها.

٢ — وقد فلسف ابن جنى لبعض أبنية الجموع بطريقة أخرى .

( ا ) ومن ذلك أن وزن ( فعَلة ) — بفتح الفاء والعين — لا يجمع ( على أفعل ) — بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين — ولا ( أفعال ) ولا ( فعول ) — بضم الفاء — قياسا لكن وردت جموع على هذه الأوزان يوهم ظاهرها أن مفردها ( فعلة ) فتصدى ابن جنى لها بالتحليل والتعليل .

(ب) كذلك وزن ( فعلة ) — بضم الفاء وسكون العين — لا يجمع على (أفعال) قياسا ، وكذلك وزن ( فعل ) — بفتح الفاء وسكون العين — إذا كان صحيح اللام .

بيد أن كلمات جاءت على هذين الوزنين وجمعت على ( أفعال ) .

وقد تصدى ابن جنى للدفاع عنها ، والدلالة على صحة جمعها ، على ذلك .

ويلزم لشرح رأى ابن جنى أن نسوق الحقائق الآتية :

قال صاحب التصريح عن ( فعل وفعلة ) — بفتح الفاء والعين — إنهما يجمعان جمع كثرة على ( فعال ) — بكسر الفاء — بشرط كونهما العين غير معتلى اللام ولا مضعفيهما ، كجمل ، وجمال ، وجبل ، وجبال — بالجيم فيهما — ورقبة ، ورقاب ، وثمرة ، وثمار . . . وفى ذلك يقول ابن مالك :

وفعَل ايضا له فعـــال ما لم يكن فى لامه اعتلال
أو يك مضّعفا ومثل فعَـــل ذو التـــا . . . . .(١)

وقال عن (فعلة) — بفتح الفاء والعين — إنه يحفظ مجموعا على (أفعُل)

---

(١) الأزهرى : التصريح ٢/٣٠٨

« وهو أحد ثمانية أوزان يحفظ فيها » : قال : و ( فعلة ) - بفتحتين - كما كمأة(١) .

وقال عن ( فعل ) - بفتح الفاء ، وسكون العين - إنه يجمع قياسا على ( أفعل ) - بضم العين - بشروط هي : أن يكون اسما لا صفة ، صحيح العين لا معتلها ، سواء صحت لامه أم اعتلت - بالياء أم بالواو - وليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرق ، وذلك : ( كلب ) و ( أكلب ) ، و ( ظبي ) و ( أظب ) و ( جرو ) و ( أجر ) . . . وفي هذا يقول ابن مالك :

لفعل اسما صح عينا أفعُل(١)

وقال عن ( فعل ) - بفتح الفاء والعين - و ( فعل ) بفتح الفاء وسكون العين - إنهما يجمعان على ( أفعال ) - مع غيرهما - قياسا وهذا نص كلامه :

الثاني من أبنية القلة ( أفعال ) وهو جمع لاسم ثلاثي لا يستحق ( أفعل )(٢) السابق ، إما لأنه على ( فعل ) - بفتح أوله وسكون ثانيه - ولكنه معتل العين - بالياء ، أو الواو - نحو : سيف ، وأسياف ، وثوب وأثواب ، أو لأنه على غير ( فعل ) - بفتح الفاء وسكون العين - فيشمل ثمانية أوزان ، ثلاثة مع فتح الفاء نحو : جمل ونمر ، وعضد وثلاثة مع كسرها نحو : حمل وعنب وإبل ، واثنان مع ضم الفاء نحو : قفل وعنق وفي هذا يقول ابن مالك :

وغير ما أفعُل فيه مطرد من الثلاثي اسما بأفعال يرد(٣)

---

(١) الأزهري : التصريح ٢/٣٠١ .
(٢) بضم العين
(٣) الأزهري : التصريح ٢/٣٠٢ .

وقال عن ( فعلة ) ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ إنه يجمع على ( فعال ) ـ بكسر الفاء ـ ومثله ( فعل ) ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ ، بشرط كونهما اسمين أو وصفين غير يائي الفاء أو العين ، فالاسم منهما نحو : كعب وكعاب وقصعة وقصاع ، والصفة منهما نحو : صعب ـ بمهملتين ـ وصعاب ، وخدلة وخدال . . . وندر ( فعال ) في جمع ( فعل ) يائي الفاء نحو : يعر ـ بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين(١) ـ أو يائي العين نحو : ضيف وأضياف ، وضيعة ـ بالضاد ـ وضياع وإليه أشار ابن مالك بقوله :

فعل وفعلة(٢) فعـــال لهما   وقل فيما عينه اليـــا منهما(٣)

وقال عن ( فعلة ) ـ بفتح الفاء وسكون العين أيضا ـ : إنه يجمع جمعا سماعيا محفوظا لا غير على ( فعل ) ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ وقال : ويحفظ . . . وفي ( فعلة ) الأجوف ـ بفتح أوله ـ نحو : حاجة وحوج وقامة وقوم . . . وفي ( فعلة ) ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ صحيح الأصول نحو : قصعة وقصع ، وجفنة وجفن(٤) .

وقال عن ( فعلة ) ـ بضم أوله وسكون ثانيه ـ : إنه يجمع قياسا على ( فعل ) ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ ونص كلامه : ( فعل ) ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ يطرد في اسم على ( فعلة ) ـ بضم أوله وسكون ثانيه ـ ويستوي في ذلك صحيح اللام ، ومعتلها ، ومضاعفها فالصحيح كـ ( قربة ) و ( قرب ) و ( غرفة ) و ( غرف ) والمعتل اللام نحو ( مدية ) و ( مدى ) و ( زبية ) و ( زبى ) والمضاعف اللام نحو : ( حجة ) و ( حجج ) و ( مدة ) و ( مدد ) .

---

(١) الجدي يربط في الزبية للأسد ليقع فيها .
(٢) بفتح الفاء وسكون العين .
(٣) الأزهري : التصريح ٣٠٨/٢
(٤) نفسه ٣٠٦/٢

وبعد : فقد رأينا من النصوص اللغوية السابقة أن ( فعلة ) تجمع قياسا مطردا جمع كثرة على ( فعال ) لكنها جمعت شذوذا على ( أفعل ) ولم نجد أحدا من العلماء خرج هذا الجمع الأخير تخريجا يتفق وقواعد العربية ، ولم يشر أحد من اللغويين حتى شيخ النحاة سيبويه إلى ذلك ، ولم نجـــد فى كلامهم مايبرهن على أن العرب لاحظوا فى هذا الجمع الأخير ملتمسا لغويا .

ولكننا رأينا ابن جنى - فيلسوف العربية - يجد فى هذا الخروج ملحظا بنائيا وفنيا اقتضاهم العدول عن القياس المطرد إليه .

ذلك أن بعض المواضع تحرك فيها العين فى ( فعَل ) عند عدم وجود التاء مثل : ( رمث رمثا ) و ( حبط حبطا ) . . . إلخ وتسكن عند وجودها مثل : ( حقل و ( حقلة )(١) . . . إلخ لجريا لهذا التعاقب مجرى الضدين ... فلما اجتمعا فى ( فعلة ) - بفتح الفاء والعين - ترافعا أحكامهما ، وأسقطت التاء حكم الحركة فكأن العين ساكنة ، وأسقطت الحركة حكم التاء ، فكأنها غير موجودة ، فصار ( فعلة ) - بفتح الفاء والعين - كأنه ( فعل ) - بسكون العين - و (فعل) - بسكون العين - يكسر على (أفعل) - بفتح الهمزة وضم العين -(٢) .

وقد نقل ابن جنى عبارة سيبويه فى هذا المقام وقال : إنه لم يعلل لذلك وهذا نصها : قال سيبويه : فإن كان على ( فعَلة ) كسروه على ( أفعل ) نحو : اكمة وآكم ، ولأجل ذلك ماحل ( أمة ) على أنها ( فعَلة ) لقولهم فى تكسيرها ( آمٍ ) إلى هنا انتهى كلامه ، إلا أنه أرسله ولم يعلله »(٣) .

---

(١) بسكون القاف .
(٢) ابن جنى : الخصائص ٢/١٠٨ ، ١٠٩
(٣) نفسه ٢ / ١٠٨

والعرب لا تكسر ( فعلة ) - بفتح الفاء والعين - على ( أفعال ) مذهبا لها وقد ورد ما يوهم ذلك فى قول الشاعر :

مثلها يخرج النصيحة للقو م فلاة من دونها أفلاء

فـ ( أفلاء ) جمع على ( أفعال ) ويوهم ظاهره أن مفرده ( فلاة ) وهى لا تجمع على ذلك فيعد شاذا .

بيد أن ابن جنى رأى أن مفرده ( فلا ) الذى هو جمع ( فلاة )(١) و ( فعل ) - بفتحتين - يجمع على ( أفعال ) قياسا كما قدمنا .

كذلك لا تكسر ( فعلة ) - بفتح الفاء والعين - على ( فعول ) - بضم الفاء - وقد ورد ما يوهم ذلك فى قول الشاعر :

كأن متنيه من النـّفيّ مواقـع الطير على الصُّفيّ

فـ « صفى » - بضم الصاد وكسر الفاء - جمع على « فعول » - بضم الفاء - وظاهره يوهم أنه جمع « صفاة » وهى على « فعلة » - بفتح الفاء والعين - فيعد شاذا .

بيد أن ابن جنى خرجه على أن مفرده « صفا » - بفتح الصاد والفاء - الذى هو جمع « صفاة » و « فعل » - بفتح الفاء والعين - المعتل اللام يجمع قياسا على « فعول »(٢) - بضم الفاء -

وكما ذكرنا لا يجمع وزن ( فعلة ) - بضم الفاء وسكون العين - ولا (فعل) - بفتح الفاء وسكون العين - صحيح اللام على ( أفعال ) قياسا ، وإنما يجمع

---

(١) ابن جنى : الخصائص ١١٢/٢

(٢) الأزهرى : التصريح ٣١٠/٢

الأول على ( فعل ) - بضم الفاء وفتح العين - ويجمع الثانى على ( أفعل ) - بفتح الهمزة وضم العين - كما سبق .

وقد جاءت فى اللغة كلمات مثل : الضؤدة - بضم الضاد وسكون الهمزة - والملاة - بضم الميم وسكون اللام والأرض مجموعة على وزن ( أفعال ) فكيف حدث ذلك ؟

يعلل ابن جنى هذا الورود بأن الجمع ( أفعال ) يأتى عليه ما كان على وزن ( فعل ) - بضم الفاء وسكون العين - وما كان على وزن ( فعل ) - بفتحتين - مثل برد وأبراد ، وقلم وأقلام فكأن ساكن العين استوى مع مفتوحها فى مجيئهما على هذا الجمع فكذلك يمكن أن تشبه ( فعلة ) - بضم الفاء وسكون العين بـ ( فعلة ) بفتحهما ، ومادمنا قد عرفنا أن ( فعلة ) - بفتح الفاء والعين - تجمع على (أفعل ) - باعتبار أن التاء والفتحة ترافعا أحكامهما - فصار ( فعلة ) - بفتح الفاء والعين - كأنه ( فعل ) - بسكونها - فكذلك « فعلة » بضم الفاء وسكون العين مثلها .

وعلى هذا الأساس تصبح « فعلة » - بضم الفاء وسكون العين - مثل (فعلة) - بفتحهما - تماما فى أن حكم التاء سقط عنها فكأنها غير موجودة ، وكأن وزنها هو ( فعل ) - بضم الفاء وسكون العين - والمعروف أن ( فعل ) - بضم الفاء وسكون العين - يأتى على وزن ( أفعال ) مثل : (قفل) و ( أقفال ) و ( جند ) و ( أجناد ) و ( عود ) و ( أعواد )(١) .

وصار مفتوح الفاء من ( فعل ) كمضمومها ، وعلى هذا جمعت هذه الكلمات على أضآد ، وأملاء ، وآراض بسقوط حكم التاء منها .

---

(١) الأزهرى : التصريح ٢/٣٠٢.

وهذا ما عبر عنه ابن جنى بقوله :

« والصنعة فى ذلك أن ( فعلا )(١) قد عاقبت ( فعلا )(٢) على الموضع الواحد نحو : والعجْم ، العجَم ، والعرْب والعرَب ، والشغْل ، والشغَل ، والبخْل والبخَل(٣) ، وقد عاقبتها أيضا فى التكسير على ( أفعال ) نحو : برد وأبراد ، وجند وأجناد ، فهذا كقلم وأقلام ، وقدم وأقدام فلما كان ( فعل )(١) من حيث ذكرنا كفعل(٢) صارت الملاة ، والضؤدة كأنها ( فعلة )(٤) و( فعلة ) قد كسرت على ( أفعل )(٥) على ما قدمنا فى أكمة وآكم ، وأمة وآمٍ(٦) .

فكما رفعت التاء فى ( فعلة ) – بفتحتين – حكم الحركة فى العين ، ورفعت حركة العين حكم التاء فصار الأمر لذلك إلى حكم ( فعـــل ) – بفتح الفاء وسكون العين – حتى قالوا : أكمة وآكم ككلب وأكلب ، وكعب وأكعب ، فكذلك جرت ( فعلة ) – بضم الفاء وسكون العين – مجرى ( فعل ) بضم فسكون – حتى عاقبته فى الضؤدة والملاة والأرض ، فصار الأرض كأنه أرضة وصار الملاة والضؤدة كأنهما ملء ، وضأد(٧) أفلا ترى إلى الضمة كيف عاقبت حكم التاء ، كما رفعت التاء حكم الضمة ، وصار الأمر إلى ( فعل )(٨) – بفتح الفاء وسكون العين .

فبهذا فلسف ابن جنى لمجىء هذه الكلمات على الجمع ( أفعال ) مع أنها على

---

(١) بضم الفاء وسكون العين .

(٢) بفتحهما (٣) بضم الفاء وسكون العين أو فتحهما

(٤) بفتح الفاء والعين (٥) بضم العين .

(٦) بضم الميم فى الكلمة الأولى وكسر الميم منونة فى الكلمة الثانية .

(٧) بفتح الميم والضاد

(٨) ابن جنى : الخصائص ٣/١١٢ ، ١١٣

وزن ( فعلة ) — بضم الفاء وسكون العين — أو ( فعل ) — بفتح الفاء وسكون العين — ولا يجمعان هذا الجمع .

وهذا الاتجاه تكليف للغة ، وتحايل يصل إلى حد الإغراق .

وهل من المستطاع أن نجعل كل أبنية التكسير قياسية بحيث يمكن التعليل لها جميعها فى كل بناء ولفظ .

إن السماع الوارد عن العرب أكد تلاحما بين هذه الأبنية بحيث تتحقق القاعدة فى الأمثلة العالية ، وتتخلف فى بعض قليل وقد يأتى ما يختص بهذا البناء متحققا فى بناء آخر ، والعكس صحيح أيضا ، وهذا واضح لمن يراجع جموع التكسير ، وما تطرد فيه .

— وبناء على هذا التصور فلسف ابن جنى بعض أبنية النسب .

فصيغة النسب إلى ( فعيلة ) . بفتح الفاء وكسر العين . مما يكون صحيح العين غير مضعفها . كحنيفة . ( فعلىّ ) . بفتح الفاء والعين .

وصيغة النسب إلى ( فعيل ) . بفتح الفاء وكسر العين . صحيح اللام . كسعيد . ( فعيلى ) . بفتح الفاء وكسر العين .

فتقول فيهما : حنفى وسعيدى .

يقول صاحب التصريح : الثانى مما يحذف لياء النسب ياء ( فعيلة ) . بفتح أوله وكسر ثانيه . بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها . كحنيفة وصحيفة ، تحذف منه تاء التأنيث أولا ، ثم تحذف الياء ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام . والمؤنث ، ثم تقلب الكسرة فتحة كما فى : نمر ، فتقول : حنفى وصحفى ، وشذ قولهم فى النسب إلى السليقة . وهى الطبيعة . سليقى ، وفى النسب إلى عميرة كلب ، وإلى سليمة الأزد : عميرى ، وسليمى ، والقياس فيهن : سلقى ، وعمرى ، وسلمى . بحذف الياء ، وإبدال الكسرة فتحة كما فى عميرة غير

كلب ، وسليمة غير أزد ، ولكنهم فرقوا بينهما(١) .

ثم قال : الأمر الخامس مما يحذف لياء النسب ياء ( فعيل ) - بفتح أوله وكسر ثانيه - المعتل اللام ياء كانت أو واوا نحو : غنى وعلى ثم قال : إن ياء ( فعيل ) - بضم أوله وفتح ثانيه - المعتل اللام تحذف أيضا نحو : قصى ثم قال : وشذ قولهم في ثقيف ، وقريش وهذيل : ثقفى ، وقرشى ، وهذلى(٢) .

فن هذ النص نفهم أن الصرفيين يرون أن حذف الياء من ( فعيلة ) بفتح الفاء وكسر العين وعدم حذفها من ( فعيل ) بفتح الفاء وكسر العين - فيما سبق لصحة البناء ، والفرق بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث .

وابن جنى يضيف إلى ذلك احتجاجا آخر بناء على أساس الشبه بين حروف المد - وخاصة الياء ، وتاء التأنيث ، وأنهما - لذلك - يتعاقبان .

يقول : « إنا قد رأينا تاء التأنيث تعاقب ياء المد ، وذلك نحو فرازين ، وفرازنة ، وجحاجيح ، وجحاجحة وززناديق وزنادقة ، فلما نسبوا إلى حنيفة وبجيلة تصوروا ذاك الحديث أيضا ، فترافعت التاء والياء أحكامهما فصارت : حنيفة وبجيلة إلى أنهما كأنهما : حنيف وبجل(٣) ، فجريا لذلك مجرى شقر ونمر(٤) فكما تقول فيهما : شقرى ونمرى(٥) كذلك قلت أيضا في حنيفة : حنفى ، وفي بجيلة : بجلى ، يؤكد ذلك عندك أيضا أنه إذا لم تكن هناك تاء كان القياس إقرار الياء كقولهم في حنيف : حنيفى ، وفي

---

(١) الأزهرى : التصريح ٢/٣٣٠ ، ٣٣١

(٢) نفسه ٢/٣٣١

(٣) بحذف الياء

(٤) بكسر القاف والميم .

(٥) بقلب كسرة القاف والميم فتحة .

سعيد ، سعيدى فأما : ثقفى فشاذ عنده(١) وهشبه بحنفى (٢).

ودلل على شبه حروف المد لتاء التأنيث بأن قال :

مما يدلك على مشابهة حرف المد قبل الطرف لتاء التأنيث قولهم : رجل صنع اليد - بفتح النون - وامرأة صناع اليد فأغنت الألف قبل الطرف مغنى التاء التى كانت تجب فى صنعة التى جاءت على حكم نظائرها نحو حسن وحسنة ، وبطل وبطلة ، وهذا أيضاً حسن فى بابه(٣).

وقد بين أن ياء النسب تعاقب تاء التأنيث وحروف المد جميعها تعتبر فى موضع التضاد أو التشابه مع تاء التأنيث ، فلا تجتمع لأنها بمثابة عوض عنها لا كما يقول النحاة « تحذف تاء التأنيث لأن بقاءها يوقع فى إثبات تاء التأنيث فى نسبة المذكر ، واجتماع تأنيثين فى نسبة مؤنث إلى مؤنث نحو امرأة مكية ، نسبة إلى مكة ، وإبقاء تاء التأنيث حشوا » .

ثم يثبت أن حروف المد كلها سواء فى ذلك ، ويزيد عندك فى وضوح ذلك أنهم قالوا فى الإضافة إلى اليمن والشام ، وتهامة : يمان وشآم وتهام ، فجعلوا الألف قبل الطرف عوضاً من إحدى اليائين اللاحقتين بعدها ، وهذا يدلك على أن الشيئين إذا اكتنفا الشئ من ناحيتيه تقاربت حالاهما ، وحالاه بهما(٤) .

وبذلك يتأكد أن الألف بدل من إحدى ياءى النسب والمبدل يكون

---

(١) أى عند سيبويه ، وقيد بذلك لأن المبرد يجعل هذا قياسا . انظر : الأشمونى ٤/١٧٨

(٢) ابن جنى : الخصائص ١٠٩/٢ ، ١١٠

(٣) الأزهرى : التصريح ٣٢٨/٢

(٤) ابن جنى . الخصائص ١١٠/٣

عوضا عن المبدل منه ، وقائما مقامه فلا يجتمعان .

يقول ابن منظور فى مادة ( يمن ) قال الجوهرى : اليمن بلاد للعرب ، والنسبة إليها : يمنىّ ويمانٍ مخففة والألف عوض من ياء النسب فلا يجتمعان .

وإن كان بعض العرب يقول : يمانىّ — بالتشديد — كما حكاه سيبويه — فهذا قليل ، وشاذ ، كما قال ابن خلف .

يمانيا يظل يشد كيرا  ويتفخ دائما لهب الشواظ(١)

لحروف المد جميعها تقابل تاء التأنيث ، ولذا فياءا النسب تحذف لها تاء التأنيث ، والألف تبدل من إحدى الياءين فى يمان وشآم وتهامٍ فلما نسبوا إلى حنيفة وما يماثلها أسقطت كل من الياء والتاء حكم الأخرى فكأنهما ليستا موجودتين .

وبهذا أضاف ابن جنى إلى احتجاج القدماء احتجاجا جديدا لحذف الياء وعدم حذفها فى بناءى النسب المذكورين .

ويرى الدكتور مصطفى جواد ، أن قاعدة حذف الياء فى حنيفة ، وشنوءة ونحوهما لم تكن عامة — كما ظنها ابن الحاجب وغيره من الصرفيين — بل كانت خاصة بالأعلام المشهورة لأن للعلم من الشهرة ، والقرينة ما لا يؤثر معها حذف الياء تأثيرا مشوها ، وقد تبع فى ذلك ابن قتيبة فى قوله وإذا نسبت إلى اسم مصغر كانت فيه التاء أو لم تكن ، وكان مشهورا ألقيت الياء منه ، تقول فى جهينة ومزينة: جهنىّ ومزنىّ وفى قريش : قرشىّ وفى هذيل : هذلىّ ، وفى سليم : سلمىّ ، هذا هو القياس إلا ما أشذوا ،

---

(١) ابن منظور : لسان العرب ١٣ / ٤٦٤ .

وكذلك إذا نسبت إلى ( فعيل ) أو ( فعيلة ) بفتح الفاء والعين — من أسماء القبائل ، والبلدان وكان مشهورا ألقيت منه الياء مثل : ربيعة وبجيلة ، تقول: ربَعى ، وبَجلى ، وحنيفة : حنفىّ وثقيف: ثقفى ،وعتيك : عتكىّ. وإن لم يكن الاسم مشهورا لم تحذف الياء فى الأول ، ولا الثانى »(١) .

فابن قتيبة لم يشترط العلمية وحدها ، بل أضاف إليها الشهرة ، وأيد قوله بالشواهد من لغة العرب ، فالقاعدة — كما سبق — خاصة لاعامة ، ولكن الجماعة من الصرفيين أعموه لسوء استقرائهم أو لتقليدهم غيرهم(٢).

ويقول الدكتور جواد : إن إعمامها قد أضر بتعليم اللغة العربية ، قديما وحديثا حتى صرنا نسمع من جماعة من الكتاب المعاصرين لنا : البدهى نسبة إلى البديهة ، والطبعى نسبة إلى الطبيعة(٢) .

ومع عدم تسليمنا للدكتور جواد بأن استقراء القدماء استقراء سيء وأنهم مقلدون ، فإن رأى الدكتور يحتمل المناقشة ، لأنه إذا كانت الأعلام المشهورة هى التى تختص بحذف الياء دون غيرها ، فلماذا لم يحذف العرب من ( عقيل )(٣) بضم العين وفتح القاف — و ( ردينة )(٤) بضم الراء وفتح الدال — مثلا ؟ فهم يقولون فى النسب إليهما : عقيلىّ ، وردينى ، بإثبات الياء ، وكذلك ( عقيل )(٣) — بفتح الفاء — مع أن هذه أعلام مشهورة جدا ،

---

(١) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ط المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤٦ هـ .

(٢) د. مصطفى جواد : المباحث اللغوية فى العراق ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) الأشمونى ٤ / ١٨٧ .

(٤) نفسه ٤ / ١٨٦ .

وإذا كان سيتذرع بأن ذلك من باب الشذوذ ، فإنه يمكن وصف طريقة الدكتور — تبعاً لابن قتيبة — بأن بها سوء استقراء أيضاً .

وفى الواقع أن طريقة الصرفيين أسلم ، وإن كان ينقصها جانب من التحقيق اللغوى الدقيق .

وتعليل ابن جنى لا يعدو أن يكون فلسفة خيالية ، لا تمس الحقيقة اللغوية التى تتبعها العربية دائماً ، وهى الميل إلى التخفيف(١) .

فالملاحظ أنهم يحذفون الياء من « فعيلة » - بفتح الفاء - و « فعيلة » — بضم الفاء — بشرط عدم تضعيف العين وعدم اعتلالها ، واللام صحيحة(٢) .

وإذا كانت كذلك لم يحذفوا كالطويلة(٣) ، والجليلة ، ولويزة ونويرة(٣) وقليلة — بضم القاف — فقالوا : طويلىّ ، وجليلىّ ، ولويزىّ ، ونويرىّ(٤)

---

(١) وقد أشار الرضى فى شرح الشافية « ص ٧٤ » إلى مبدأ التخفيف مع الفرق بين صحيح اللام فى المذكر والمؤنث فقال : وأما ههنا — « فى فعيلة وفعيلة بفتح الفاء وضمها » — فلكون البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثى لم يستنكر الثقل العارض فى النسب غاية الاستنكار ، حتى يسوى بين المذكر والمؤنث ، بل نظر ، فلما لم يحذف فى المذكر حرف لم يحذف حرف المد أيضاً ، ولما حذف فى المؤنث التاء — كما هو مطرد فى جميع باب النسب — صار باب الحذف مفتوحاً ، فحذف حرف اللين أيضاً ، إذ الحذف يذكر الحذف فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث .

(٢) الأشمونى ٤ / ١٨٧ .

(٣) الطويلة : حى وقيل : اسم الروضة مخصوصة . انظر الأشمونى وحاشية الصبان ٤ / ١٨٨ .

(٤) بضم الأول : اسم لنبت . الأشمونى ٤ / ١٨٨ .

وهذا خشية كثرة التغيير(١) وكراهة التقاء المثلين في «جلَلِىّ» و«ظَلَلِىّ»(٢)، لأن العين مضعفة، فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل(١).

والملاحظ — أيضا — أنهم يحذفون الياء من «فعيل» - بفتح الفاء - و«فعيل» - بضمها - المعتل اللام فيقولون في عدى وقصى: عدوىّ، وقصوىّ، وذكر بعضهم فيهما وجهين: الحذف — كما مثل — والإثبات نحو: قصيّىّ وعديّىّ وهو أثقل(٣).

ونحن نستشف من هذا أن الهدف من حذف الياء — أو إبقائها — هو التخفيف، فإن تحقق اتبعناه، وإلا فإننا نلجأ إلى غيره حفاظا على نسبة التخفيف، فلما كان حذفها في، معتل العين، ومضعفها يؤدى إلى الثقل باجتماع المثلين منعنا الحذف، وكذلك لما كان إبقاء الياء في معتل اللام من «فعيل» — بفتح الفاء — و«فعيل» - بضمها - يؤدى إلى الثقل — باجتماع الياءات — حذفنا ياء «فَعيل» و«فُعيل»، وقلبنا الـــلام واوا تخفيفا أيضا.

ولو نظرنا إلى ماعدا ذلك من «فعيلة» - بفتح الفاء - و«فعيلة» — بضمها — والمذكر منهما لوجدنا أنه أحق بحذف الياء تخفيفا كذلك.

ويؤكد ما نراه أن المبرد ذهب في صحيح اللام من «فعيل» - بفتح الفاء - و«فعيل» - بضمها - إلى جواز حذف الياء، وقال: إن الوجهين معتادان قياسا على ما سمع من ذلك، ومن المسموع بالحذف قولهم في ثقيف: ثقفى، وقولهم في «سليم» — بضم السين - سلمىّ، وفي قريم — بضم القاف —

---

(١) ابن هشام: أوضح المسالك مع المنار ٢/ ٣٣٠.
(٢) الأشمونى ٤/ ١٨٨.
(٣) نفسه ٤/١٨٩

قُرَمي وفي قريش : قرشي ، وفي هذيل : هذلي ، وفي فقيم كنانة : فقمي ، ليفرقوا بينه وبين فقيمي في فقيم تميم ، وفي مُليح خزاعة — بضم الميم — ملحي ليفرقوا بينه وبين مليحي في مليح بني عمرو بن ربيعة ، ومليح بن الهون بن خزيمة(١) .

بل الأكثر دلالة من ذلك أن السيرافي — وهو يوافق المبرد في رأيه السابق — قال : الحذف في هذا خارج من الشذوذ ، وهو كثير جداً في لغة أهل الحجاز(٢) .

ولعلنا لا نكون مبالغين إذا قلنا : إن حذف الياء من « فعيلة » — بفتح الفاء — و « فعيلة » — بضمها — والمذكر منهما يطرد تخفيفا ، ولا يعدل عنه إلا إذا أدى الحذف إلى الثقل بوجه ما ، أو إلى اللبس بين اسم وآخر ، وهذا الرأي الذي ملنا إليه واضح من كلام المبرد والسيرافي ، وتؤيده النصوص المسموعة عن العرب .

ولهذا أميل إلى أن حذف الياء كان لتخفيف اللفظ ، وينطبق ذلك على كل الألفاظ من النوع السابق ، سواء كانت مشهورة أو لا ، فلا مانع من أن نقول : طبعي ، وبدهي ، بل هو الأجدر بأن يكون التعبير الصحيح في اللغة الفصحى عكس ما تصوره الدكتور جواد .

---

(١) فسليمة ، وعميرة وفقيم ، ومليح كل منها علم مشترك بين قبيلتين بل أكثر ، فسليمة علم على بطن من بطون الأزد وفقيم علم على فقيم كنانة في وفقيم تميم ، ومليح : علم على مليح خزيمة ، ومليح بن عمرو بن ربيعة ، ومليح بن الهون بن خزيمة . انظر : الأشموني ٤/ ١٨٦ ، ١٨٧ والأزهري : التصريح ٢ / ٣٣١ .

(٢) الأشموني ٤ / ١٨٧ ، ١٨٨ .

تعقيب :

وبعد فإن هذا البحث يفتح أزاهير العربية ، ويفتح عينى الباحث على آفاق بعيدة تكشف عن أسرار البناء العربى وتكوينه اللغوى المهذب .

ولقد كان رائد العربى فى تأليف البناء ذوقه الذى كانت له فعاليته فى اختيار الحروف والحركات ، والتنسيق الدقيق بينها حتى بدت الأبنية نماذج للإحساس المرهف فى لون موسيقى أخاذ .

فلم يضم البناء العربى الحروف المتنافرة قربا أو بعدا ؛ ولم يجمع بين حركتين لا تأتلفان ، ولم يبق على حرف أو حركة من شأنهما أن يخلا بسلامة التركيب .

إن البناء العربى يتسم بطابع السهولة ، والخفة ، فكل طريق يؤدى إليهما سلكه وتجنب ما سواه مما يؤدى إلى نبو الأصوات على اللسان وعـــدم استساغتها .

وفى إنشاء الصيغ اللغوية كان الاتجاه الملحوظ إهمال الاستعمال لكل مايتعارض منها مع منطق اللغة ، أو يخالف قوانينها العامة .

وما يؤدى إلى تعارض المعانى أو تناقض أغراض اللاهجين بهذه اللغة ، وتخلصت منه ، فكل حرف أو علامة أو أداة لابد منها للوفاء بأهدافها أوجدتها ولاحظتها ، بخلاف ما إذا كان وجودها يسبب صداما لقواعدها اللغوية فإن العربية حينئذ لا تسمح لها بالبقاء .

وفى فلسفة العربية وأسرارها أطلق علماؤنا العنان لأفكارهم ، فكشفوا صفاء اللغة ورونقها الأصيل ، ودافعوا فى إصرار عن قوتها وسيرها وفق قوانين لا تختل أو تنتقض .

فكل بناء أخذ اتجاها يخيل لنا أنه منحرف أظهروا - بأدلة خاصة - أنه لم يشذ أو ينحرف ، بل له وجهة قوية تجعله مع قوانين العربية فى وفاق تام .

وقد عرضت لآراء المحدثين فى هذا المجال وقارنتها بآراء الأقدمين ، وأوضحت موقفى منها .

وبعد هذا نرى أن اللغة العربية لها سماتها الخاصة التى لا يليق أن تمزج بآراء غريبة عنها - أوربية أو شرقية - على سواء - بل أرى أن تكون دراستها نابعة من صميمها وواقعها الأصيل .

الفصل الرابع

# المقاطع الصوتية وأثر تجاور الأصوات

## أولا : المقاطع الصوتية

### (أ) التقسيم المقطعي للأبنية :

#### معنى المقطع وأجزاؤه :

لا ريب أن جهاز النطق صالح لإنتاج عديد من الوحدات الصوتية التي ينضم بعضها إلى بعض لتؤلف الكلمات ثم الجمل ، وهذا التأليف قائم على الفتح والغلق الكلي أو الجزئي الذي يجري داخل هذا الجهاز في تتابع مستمر في أثناء العملية الكلامية وهذا قائم على أساس النطق المقسم للكلمة والكلام إلى إيقاعات صوتية معينة تجعل للكلمة والكلام أجزاء يعرف كل منها بالمقطع فهو في أبسط معانيه :

أصغر وحدة صوتية يمكن النطق بها ويستطيع المتكلم أن ينتقل منها إلى غيرها من أجزاء الكلمة(١) .

وهو ينشأ نتيجة لحركة الرئتين واندفاع الهواء منهما دفعة واحدة ،

---

(١) انظر في تعريف المقطع د . نجا : التجويد والأصوات ص٢٧ ، و د . أحمد مختار : الصوت اللغوي ص ٢٤٢ ، ٢٥٩ و د . عبد الصبور شاهين : القراءات القرآنية ص ٢٥ .

تسمح بخروج هذا القدر من الأصوات بهذه الكيفية التي يحس بها الناطق والسامع على سواء .

والكلام الإنساني يضم هذه الوحدات في تركيب كلماته .

وحروف المعجم التي تمثل اللبنات الأولى المكونة للمقطع تضم لونين من الأصوات يعرف أحدهما باسم ( أصوات اللين ) أو (العلل) والثاني بـ ( السواكن ) أو ( الصحاح ) .

يقول كانتينو عنهما : يبتدىء المقطع بصوت واحد أو عدة أصوات فاتحة أو منفجرة explosifs ذات انفتاح متزايد ، ويمر بمقـــدار أعلى من الانفتاح تمثله عادة حركة من الحركات ، وينتهي بصوت أو عدة أصوات غالقة ، أو حاجزة للهواء implosifs ذات انفتاح متناقص مثـــال ذلك « ترك » trac (١) .

فكل مقطع صوتي يضم عدداً من هذه الأصوات بنوعيها .

والمقطع جزءان أساسيان أحـــدهما يعرف بـ ( القمة ) والآخر بـ ( القاعدة ) أو (الوادي) أو (الهامش) .

فقد لوحظ بالتجربة القائمة على تسجيل الذبذبات الصوتيـة للجمل أن أثر هـذه الذبذبات يبـدو في شـكل خط متموج يتـكون من قمم ووديان(٢) .

وهـذا يتوقف على معرفة درجة الوضوح السمعي فأعلى الأصوات

---

(١) كانتينو : علم أصوات العربية ص ١٩١ .

(٢) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١١٠ .

وضوحا فى السمع يمثل « القمم » ، وما عداها مما يدخل فى تركيب المقاطع الصوتية يسمى «قواعد» أو «وديانا» أو «هوامش» .

ومعروف أن أصوات اللين أو العلة أعلى وضوحا فى السمع من السواكن كما أنها فيما بينها تختلف فى درجة الوضوح نسبيا .

وإذا رتبناها حسب درجة وضوحها ، فإننا نرى أن أوضحها أصوات اللين التى تتفاوت درجة وضوحها حسب الطول ، والقصر فالطويلة « ألف المد — واو المد — ياء المد » أوضح من القصيرة : « الحركات : الفتحة — الضمة — الكسرة » .

ويليها الأصوات الساكنة مع تفاوت فى درجة وضوحها .

فاللام والنون والميم تعد أوضح من غيرها من السواكن وتسمى « أشباه أصوات اللين » لأنها تليها فى درجة علوها السمعى(١) ولإمكانها أن تحل محلها(٢) وماعداها من السواكن يقل عنها وضوحا .

وقد رتب يسبرسن الأصوات بحسب إسماعها بالترتيب الآتى :

١ — العلل الواسعة : a - a .

٢ — العلل نصف الضيقة : e - o - ɛ - C .

٣ — العلل الضيقة : i - u .

٤ — الأصوات المكررة : r « الراء » .

٥ — الأصوات الأنفية : n - m ( ن — م ) :
والجانبية ( L ) ( اللام ) .

---

(١) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١١٠ .
(٢) د . نجا : التجويد والأصوات ص ٢٦ ، ٢٧ .

٦ ــ الاحتكاكيات المجهورة : V ـ Z .
٧ ــ الوقفيات المجهورة : b - d - g .
٨ ــ الاحتكاكيات : F - S .
٩ ــ الوقفيات : p - t - K (١)

وتسمى الأصوات التي تقع « قمة » في المقاطع أصواتاً مقطعية وتسمى الأصوات التي تقع «قاعدة» أو «هامشا» أصواتا غير مقطعية .

والعلل الواسعة a - a أصوات مقطعية حتما لأنها أعلى الأصوات وضوحاً أما ماعداها فقد تسمى مقطعية حينا ، وغير مقطعية حينا آخر فإذا صاحبت ماهو أعلى منها وضوحا فهي أصوات غير مقطعية وإذا صاحبت ماهو أقل منها وضوحا سميت مقطعية فاعتبارها ــ على الحالين ــ أمر نسبي .

فصوت ( i ) قد يعتبر قمة في مثل ( si ) وقد لا يعتبر كذلك في سياق مثل ( ia ) أو ( ai ) .

والصوت S قد يعتبر « قمة » في مثل (pst) لأنه أعلى وضوحا في السمع من p,t كما ذكرنا في الترتيب السابق ، ولكنه في مثل see يعتبر «قاعدة» أو «هامشا» ، لأنه أقل من صوت العلة وضوحا(٢) .

وقد اعتبر الدكتور أنيس أصوات اللين ومعها اللام والنون ، والميم أصواتا مقطعية وما عداها غير مقطعي ولندرة ورود هـــذه الأصوات الأخيرة قمما في المقاطع الصوتية للغات اقتصر في عرض المقـاطع على اعتبـار أصوات اللين فحسب(٣) .

---

(١) د . مختار : الصوت اللغوي ص ٢٤٤ .
(٢) نفسه ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وبعض الباحثين يطلق تجوزا على كل صوت مقطعي اسم «علة»،ولو لم يكن علة على الحقيقة . انظر التعليق ص ٢٥٤.
(٣) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١١٠ ، ١١١

أنواع المقاطع ووقوعها في اللغات :

تنقسم المقاطع بالنظر إلى ما تنتهي به من الأصوات اللينة أو الساكنة إلى قسمين : مفتوح ومقفول .

فالأول « المفتوح » open :

هو الذي ينتهي بحركة طويلة أو قصيرة « علة » مثاله في الفرنسية « روبو » ( repu ) « ومعناها شبعان » فقطعاها مفتوحان(١) .

ومثاله : في العربية « لى — بِمَ » فالمقطع الأول ينتهي بحركة طويلة والمقطعان « بِمَ » كل منهما ينتهي بحركة قصيرة .

أما النوع الثاني : « المغلق » أو المقفول » Closed : فهو الذي ينتهي بحرف ( ساكن ) أو حرفين « وإذا انتهى بحرفين سمى أحيانا مزدوج الانغلاق » .

مثاله في الفرنسية اسم العلم : فكتور victor ، فهو يشتمل على مقطعين مغلقين يتكون الأول من « س + ح + س » والثاني من « س + ع ع + س » .

ومثاله في العربية « علْم — قدْر » فكل من الكلمتين يشتمل على مقطعين مغلقين ، يتكون كل منهما من « س + ح + س » .

ومثل : « نستعين » — حال الوقف — فالمقطع الأخير « عين » مغلق ، مكون من « س + ع ع + س » .

ومثال المقطع مزدوج الانغلاق « رادّ » — حال الوقف — فالكلمة كلها مقطع واحد يتكون من : « س + ع ع + س س » .

(١) كانتنيو : علم أصوات العربية ص١٩١ وانظر د . مختار : الصوت اللغوى ص ٢٤٨ .

ومثله : Plant في الإنجليزية

كما تنقسم المقاطع من حيث مدة النطق بها إلى(١) :

مقاطع قصيرة ، ومقاطع طويلة .

فالمقطع القصير : هو الذى ينتهى بحركة قصيرة .

ومثاله ( قَتَلَ ) فى العربية ، فهى متركبة من ثلاثة مقاطع قصيرة هى ( قَ — تَ — لَ ) . فالمقطع القصير عبارة عن إحدى صورتى المقطع المفتوح .

والمقطع الطويل : هو الذى ينتهى بحركة طويلة ، أو بحرف .

ومثالهما : المقطعان ( نا ) و ( تَلْ ) فى كلمة ( قتلْنا ) العربية ، فكل منهما مقطع طويل (٢) الأول منهما ( نا ) ينتهى بحركة طويلة هى ألف المد ، والثانى (تل) ينتهى بصوت صامت هو ( اللام ) الساكنة .

ومعنى ذلك أن المقطع الطويل يشمل الصورة الثانية للمقطع المفتوح ، كما يشمل المقطع المغلق .

وبعضهم يقسم المقاطع — من هذه الناحية — ثلاثة أقسام :

طويل — متوسط — قصير

فهو طويل : إذا اشتمل على أربعة أصوات ، أو ثلاثة ، أحدها لين طويل ، فمثال ما تكون من أربعة أصوات : بحْر - دُرج - فكر ، ومثال ما يتكون من ثلاثة أحدها لين طويل : نارْ — طُبول - نيرْ .

وهو متوسط : إذا تكون من ثلاثة أصوات ، أو صوتين أحدهما لين

---

(١) د أنيس : موسيقى الشعر ص ١٤٧

(٢) كانتنيو . علم أصوات العربية ص ١٩٢

طويل، فمثال ماتكون من ثلاثة : كَمْ — كُمْ — كِمْ ومثال ماتكون من صوتين أحدهما لين طويل : كا — كو — كى .

وهو قصير : إذا لم يزد عن صوتين مثل : كَ — كُ — كِ(١)

وتتفاوت اللغات فى استعمال المقاطع ، فبعضها يفضل المفتوح ، وينفر من المقطع المقفول ، كلغات وسط إفريقيا(٢) وبعض اللغات يؤثر المقطع المقفول ، كالعربية ، فهى — وإن كانت تستعمل النوعين معا — تفضل المقفول ، كما يتبين من تسكين لام الفعل الماضى عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك مثل : كتبْتُ — أكرمْت — استرشدت — إلخ ، إذ يقول النحاة فى علة ذلك : إنها كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، فالتسكين — كما يبدو — لكراهة العربية توالى أربعة مقاطع مفتوحة .

وقد أباحوا توالى أربعة مقاطع مقفولة مثـــل : استأذنتم واستفهمتم ونحوهما(٣) .

وبعض اللغات لا تستعمل المقاطع المقفولة ، كاللغات السلافية ، واليابانية(٤) .

---

(١) د. أنيس : موسيقى الشعر ص ١٤٧ وانظر : د . مختار : الصوت اللغوى ص ٢٥٨

(٢) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١١٢ و د . نجـــا : التجويد والأصوات ص ٢٩

(٣) د. أنيس : الأصوات اللغوية ص ١١٣ و د. نجا: التجويد والأصوات ص ٢٩ .

(٤) د مختار : الصوت اللغوى ص ٢٥٧

## مقاطع اللغة العربية :

لا تخرج المقاطع فى العربية عن خمسة أنواع هى :

١ — « س + ع » مثل مقاطع « عَلِمَ » فهى تشتمل على ثلاثة مقاطع « عَ » ، « لِ » ، « مَ » وكل منها مكون من ساكن وعلة أو لين قصير .

٢ — « س + ع ع » مثل : « لا » ومقطعى « راعى » فأداة النفى مقطع واحد وكلمة « راعى » مقطعان وكل منها يتكون من ساكن وعلة أو لين طويل .

وهذان النوعان من المقاطع المفتوحة .

٣ — « س + ع + س » مثل كلمة : « بأسْ » فهى تشتمل على مقطعين هما « بأ » ، « سن » وكل منهما يتكون من صوتين ساكنين ، بينهما علة أو لين قصير .

٤ — « س + ع ع + س » ومثال ذلك المقطع الأول والأخير من كلمة « ضالّين » والمقطع الأخير من كلمة « الرحيم » ونحوهما من كل كلمة موقوف عليها وقبل الحرف الموقوف عليه لين طويل — فنى الكلمة الأولى مقطعان من هذا النوع فكل منهما مكون من ساكنين هما « ض — ل » و ( ل — ن ) وبينهما لين طويل والمقطع الأخير فى الكلمة الثانية كذلك وهو مكون من ساكنين هما « ح — م » بينهما لين طويل .

٥ — « س + ع + س + س » ومثاله المقطع الأخير « فر » من « المفرّ » و « قــر » من ( المستقرّ ) — حال الوقف على كل منهما فى قوله تعالى « يقول الإنسان يومئذ أين المفرّ ، إلى ربك يومئذ المستقرّ » فهذا المقطع — فى كلا الكلمتين — مكون من ساكن « هو : ف أو : ق » يليه لين قصير « الفتحة » وبعده صوتان ساكنان « الراء المضعفة » .

ومثل ذلك كل مقطع يتألف من ساكن بعده لين قصير، بعده ساكنان إذا كانت الكلمة التي يقع فيها موقوفا عليها(١).

كما يتأتى هذا النوع من المقاطع في الوقف على الأوزان «فَعْل» — مثل: «شعب» و«افْعَلّ»، — كاخضرّ — و«فِعْوَل» مثل: بلور، و«فِعْلول» كبرذون —(٢)

وتتخلص العربية من المقطع الأخير — «س + ع + س+س» — بتحريك ماقبل الآخر فمثل: (بحر) — (صبر) — (جبر) يقف كثيرون عليها بتحريك ماقبل الحرف الأخير فينطقونها «بَحَر — صَبَر — جَبَر».

كما قد تتخلص منه — أيضا — بحركة التخلص من التقاء الساكنين كما في نحو «لم يشدّ» فتحرك الدال بالفتح فتنطق «لم يشدَ» أو بفك الإدغام فتنطق «لم يشدد»(٣).

وقد تحول صوت اللين إلى همزة في بعض اللهجات العربية، في ضالين وشابة، ودابة ونحوها فنطقت: ضألين — شأبة — دأبة فتخلصت بذلك من المقطع «س + ع ع + س»(٤).

---

(١) انظر تفصيلات لذلك د. نجا: التجويد والأصوات ص ٢٨، ٢٩

(٢) د. مختار: الصوت اللغوي ص ٢٦١ وقد ذكر مقطعا سادسا هو (س + ع ع + س + س) ومثل له بكلمة (راد). انظر ص ٢٥٦ من المرجع السابق.

(٣) د. مختار: الصوت اللغوي ص ٣٢٧

(٤) نفسه ص ٢٥٧

ويقول كانتنيو : إن العربية القديمة تجتنب — فى الغالب — وجود حركة طويلة فى مقطع مغلق(١) ويقول : انعدمت من العربية المقاطع ذات الانغلاق المزدوج . . . وإذا ظهرت مجموعات من هذا الصنف من جراء الوقف وجب إقحام حركة فصل بين الحرفين(٢) .

فالمقاطع الشائعة فى اللغة العربية هى الثلاثة الأولى .

« س + ع » — « س + ع ع » — « س + ع + س »

وهى التى تبنى عليها أوزان الشعر العربى(٣) .

وأكثرها ورودا « س + ع + س » ويليه « س + ع » .

مقارنة بين تركيب المقطع فى العربية واللغات الأجنبية :

يختلف تركيب المقطع فى العربية عنه فى اللغات الأجنبية .

١ — فاللغات الأجنبية يمكن فيها بدء المقطع بصوت واحد كما فى كلمة « pert » — الفرنسية — فالحرف « ب » ( P ) هو العنصر الفاتح للمقطع وقد يبدأ بعدة أصوات فاتحة كما فى « trac » ، فحرفا « ت ر » « tr » بدأ بهما المقطع — كذلك — ويقوى الانفتاح فيها إحدى الحركات .

لكن العربية يبتدىء المقطع فيها بحرف واحد مطلقا ، فالمجموعة ذات الصوتين لا تقع فى أول كلماتها — عكس ما رأينا فى اللغات الأجنبية —

(١) كانتنيو : علم أصوات العربية ص ١٩٣

(٢) نفسه ص ١٩٢

(٣) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١١٣ ، ١١٤ ، وموسيقى الشعر ص ١٤٧ — ١٤٩ .

وإذا وقعت فى وسطها فلاتنسب المجموعة إلى مقطع واحد، بل إلى مقطعين اثنين مثل (قطرة) حيث يوجد حرفا (طر) لكن تنسب الطاء إلى المقطع الأول (قطْ) ، وتنسب الراء إلى المقطع الثانى « رَ » .

فإذا ما وقعت مجموعة من حرفين فى أول الكلمة لم تبدأ بالساكن - كما فى اللغات الأجنبية - بل يجب اعتمادها على الحركة التى تمكن من النطق بها ، مثل كلمة ( الجاريه ) فإذا ابتدأ الكلام بها حولت همزة الوصل إلى همزة قطع فتنطق ( ألجارية ) .

فإذا ما وقعت هذه الكلمة ( الجارية ) وسط جملة وجب ربطها بحركة سابقة تعتمد عليها مثل ( قامت الجارية ) فتربط التاء فى ( قامت ) باللام فى (الجارية) بواسطة الكسرة التى يؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين وتسقط همزة الوصل ويصير المقطع ( تِلْ ) وبذا تتخلص العربية من المجموعات الحرفية وسط الكلمة أيضا .

٢ — ينتهى المقطع فى اللغات الأجنبية بحركة طويلة أو قصيرة ، أو بحرف مثل (ك) ( C ) فى ( trac ) أو حرفين مثل ( رْتْ ) فى ( pert ) — والانتهاء بحرفين يجعل المقطع مزدوج الانغلاق .

ولكن فى العربية ينتهى بحركة أو بحرف واحد ( فى حالة المقطع المغلق ) — ولذا انعدمت من العربية المقاطع ذات الانغلاق المزدوج حيث لا توجد إلا فى الوقف فقط ، ويتخلص منها بإقحام حركة فاصلة بين الحرفين كما فى شعْر وشعَر ونهْر ونهَر وهكذا وقد أشرنا إلى ذلك من قبل(١) .

---

(١) يجوز البدء بحرفين فى أول المقطع فى بعض اللهجات العربية الدارجة مثل ( كْتب ) — ( مْطر ) — ( قْصر ) .

=

## عدد المقاطع التى تشتمل عليها الكلمة ونوعها :

قد تشتمل الكلمة على مقطع واحد ، وهو أمر يمكن تحققه فى اللغات المختلفة .

أما وقوع عدد من المقاطع فى كلمة واحدة ، فيختلف من لغة الأخرى وبالنسبة للعربية لاحظ الباحثون أن الكلمة المشتقة المجردة (١) فعلا كانت أو اسما لاتكاد تزيد على اربعة مقاطع ، وندر أن تأتى على خمسة(٢)

---

= وقد كثرت فيها المجموعات ذات الحرفين فى آخر المقاطع الواقعة داخل الكلمة مثل : ( مِنْجَنْلِى ) وقد تقع حركة قصيرة للغاية فاصلة بين العنصرين الحرفيين مثل ( نِدْرِسْ ) أى ندرس الحنطة ، وقد يغير هذا من التركيب المقطعى للكلمة .

أما وقوع حرفين فى المقطع فى آخر الكلمة ، فقد أصبح جائزا مثل كِبْشْ - قَلْبْ - ولا يضطرون إلى إقحام حركة تفصل بين الحرفين إلا فى المجموعات الأشق على النطق .

لكن اللهجة المصرية لاتبدأ المقطع بحرفين ، ولاتجيز ذلك وسطا وإن أجازته آخراً حال الوقف .

انظر فى كل ماتقدم كانتنيو : علم أصوات العربية ص ١٩١-١٩٣ بتصرف ود . مختار : الصوت اللغوى ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(١) المراد بالتجرد - هنا - : خلو الأفعال من الضمائر ، والأسماء من ( ال ) المعرفة .

(٢) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١١٥ ود . نجا . التجويد والأصوات ص ٢٩ ، ٣٠ و د . مختار : الصوت اللغوى ص . ٢٦ .

وذلك مثل وزن ( يتفعّـل ) و ( يتفاعل ) والأسماء المشتقة منهما — فى حال الوصل — مثل : يتقدم ومتقدم ويتسامح ومتسامح ونحو ذلك .

فكل من هذه الكلمات مؤلف من خمسة مقاطع على النحو التالى :

١ — الكلمة الأولى (يتقدم) تتألف من مقطعين مفتوحين (ى — تـ) + مقطع مقفول ( قَدْ ) + مقطعين مفتوحين (دَ — مُ ) .

٢ — الكلمة الثانية : (متقدم) تشتمل على : مقطعين مفتوحين (م — تَ) + مقطع مقفول ( قد ) + مقطع مفتوح ( دِ ) + مقطع مقفول ( مُنْ )

٣ — الكلمة الثالثة (يتسامح ) : تحتوى على خمسة مقاطع مفتوحة هى : (ى — ت — سا — م — ح ) إلا أن الأوسط منها يحتوى على لين طويل .

٤ — الكلمة الرابعة : ( متسامح ) : تتكون من أربعة مقاطع مفتوحة والثالث منها يحتوى على لين طويل وهى ( م — ت - سا — م ) + مقطع مقفول ( حُنْ ) .

والكلمات العربية التى اتصلت بها اللواحق أو السوابق لا تزيد على سبعة مقاطع، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى « فسيكفيكهم الله » — « أنلزمكموها »

فمقاطع الكلمة الأولى هى : ف — س — يك — فى - ك — هـ — مل

ومقاطع الكلمة الثانية هى : أ — نل — ز — م — ك — مو — ها

وكل منهما — كما ترى — يشتمل على مقاطع مفتوحة ومقفولة وعدد المقاطع فى كل منهما سبعة

وهذا أقصى ما تصل إليه الكلمة العربية فى تأليفها المقطعى .

ومع ذلك فهذا الصنف من الكلمات نادر فى العربية .

الصور المقطعية التي ترد عليها الكلمات :

لقاء العلة بالساكن — في التركيب المقطعي — ينتج عددا هائلا من المقاطع — بالنظرة العقلية والرياضية المجردة — ولكن اللغات لاتستعمل ذلك الناتج كله ، بل تقتصر على بعض صوره ، والعربية هي الأخرى تسير على هذا المنوال فلا تستعمل إلا ما ينسجم مع طرائقها التي ارتضاها الذوق العربي والسليقة التي فطر عليها أصحابها .

وعند استعراض الكلمات المؤلفة من هذه المقاطع نرى أن الصور كثيرة والمستعمل منها قليل .

وقد أجريت إحصائيات لبيان تجمعات المقاطع في العربية فتبين أن الكلمات ذات المقطعين تنتج ست عشرة صورة بالتحليل العقلي والمستعمل منها سبع صور فقط . ولوحظ غلبة المقطع «س + ع + س» ويليه (س + ع) .

أما الكلمات ذوات المقاطع الثلاثة فتنتج أربعا وستين صورة عقلية المستعمل منها نحو سبع عشرة(١) .

ويذكر الدكتور أنيس أن أشكال النسج التي يمكن أن تتكون للكلمات ذوات المقاطع الثلاثة أو الأربعة ، ومن الأنواع الثلاثة الأولى للمقاطع تجاوز المائة ، في حين أن المستعمل فعلا في اللغة لا يكاد يجاوز ربع هذا العدد(٢) .

وتتوالى في الكلمات العربية المقاطع المكونة من «س+ع ع» و«س +ع+س» وإن كانت تميل إلى التخلص من توالي النوع الأول ، أما توالي

---

(١) د. مختار : الصوت اللغوي ص ٢٦٢

(٢) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١١٦

النوع المكون من « س — ع » فهو مقيد فى الكلام بعدد معين بحيث لا يزيد عليه(١).

أهمية الدراسة المقطعية :

تؤدى معرفة المقاطع فى لغةما إلى الوقوف على طريقة نطقها ، فإذا أريد تعلم إحدى اللغات نطقت كلماتها نطقا بطيئا ، مجزءا إلى مقاطع ، ثم يتدرج ذلك إلى السرعة العادية حتى يتقن المتعلم هذه اللغة بنطقها الصحيح(٢)

وعن طريق دراسة المقاطع يعرف نسج الكلمة فى لغة من اللغات(٣)

ففى العربية - مثلا - نستطيع معرفة ما ليس بعربى . فما خالف النسج المألوف فيها فهو أعجمى ، كمقطع من النوع الثالث « س + ع + س » ومقطعين من النوع الثانى « س + ع »(٤) مثل مهراجا ومهراجار(٥).

ويمكن - على أساسها - إدراك التفصيلات العروضية . وطريقة تركيب الكلمات ، وقد أمكن الاستفادة منها فى تعليم الصم ، كما نبعت ذلك من التسجيلات الفونوغرافية فى مدرسة تعليم الصم بباريس(٦).

وقد اثر المقطع فى طرق الكتابة المستعملة فى بعض اللغات بما يدل على أهمية البحث فيه .

---

(١) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١١٥

(١) د. مختار : الصوت اللغوى ص ٢٤٠

(٢) د. أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٠٩

(٣) نفسه ص ١١٧

(٤) د. نجا : التجويد والأصوات ص ٣١

(٥) د. مختار : الصوت اللغوى ص ٢٣٨

## إمكان تحديد المقطع :

حاول بعض الباحثين أن يقلل من قيمة الدراسة المقطعية ، وأن يضع العقبات فى طريقها زاعما أن الصعوبات تكتنف هذا الطريق ، وأن تحديد المقطع فى الكلام أمر مرهق ، إذ أن الوحدات الصوتية يتصل بعضها ببعض اتصالا لا يسمح بوجود المقطع وهذا مبنى على عدم وضوح الحدود الفاصلة بين مقاطع الكلام فى بعض الأحيان .

إلا أن الدراسة التحليلية والواقعية ، تشهد بوجود المقاطع فى اللغات فالنطق العادى الصادر من أى متكلم ، يقسم الكلمة والجمل إلى وحدات ، مما يشهد لوجود المقطع .

وفصل مقاطع الكلمة بعضها عن بعض قد يكون أمرا سهلا ، كما فى « كتب » ـ « قاتل » .

وإذا ما خفى — من حيث الظاهر ـ فإن الباحثين فيه قد وضعوا قواعد وأحكاما خاصة ، عن طريقها يمكن بيان حدود مقاطع الكلمات ، والفصل بينها فى كل لغة على حدة .

فإذا وضع ساكن بين علتين ، على هذه الصورة « ع س ع » فاللغويون يختلفون فى نسبة الساكن إلى العلة الأولى ، أو الثانية ، فبعضهم يرى نسبته للعلة الأولى ، وبعضهم ينسبه للعلة الثانية ، وبعضهم يرى نسبته للعلتين معا .

ومن ينسبه إلى العلة الثانية يعتمد على أن « س ع » هو الشائع فى كل اللغات لا « ع س » .

إلا أن الأحكام الخاصة باستعمال الكلمات قد تحكم هذا الأمر .

فمثلا an aim , anmae قد يبدوان بصورة نطقية واحدة ، إلا أن المفصل هو الذى يحكم عملية نسبة الساكن إلى العلة الأولى أو الثانيـــة فى ( ana ) .

ففى الكلمة الأولى ينسب الساكن إلى العلة الأولى ، وفى الثانية ينسب إلى العلة الثانية حسب طبيعة الكلمات ، وتقسيمها الفنولوجى .

ووقوع ساكنين بين علتين ( ع س س ع ) قد تكون له بعض الصور التى تجعل التقسيم المقطعى أمرا صعبا .

فمثلا nitrate , night—rate يبدوان بصورة صوتية واحدة ، لكن التركيب اللغوى هو الذى يبين التقسيم المقطعى ، ووضع الساكنين بين العلتين .

فالكلمة الأولى يلحق فيها الساكنان بالمقطع الثانى ni—trate والكلمة الثانية يلحق أحد الساكنين فيها بالمقطع الأول ، والثانى بالمقطع الثانى nait—rate (١) .

ولهذا نظائر فى اللغة العربية .

ففى بعض القراءات القرآنية تتداخل الكلمات بحيث تكون عددا متكاملا من المقاطع حال النطق بها ، ولا يفصل بينها إلا معرفة المعنى .

فإذا التقى المثلان متحركين جاز الإدغام فى بعض القراءات (٢)

---

(١) د . مختار : الصوت اللغوى ص ٢٥١ — ٢٥٤ بتصرف .

(٢) هى قراءة السوسى ومن تابعه من أهل الأداء . انظر : على محمد الضباع : شرح الشاطبية ص ٣٥ وما بعدها .

ـ بإسكان الأول وإدغامه في الثاني ـ كما في قوله تعالى ( لذهب بسمعهم ) — (وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم) ـ ( حيث ثقفتموهم )(١)

فالمقاطع « هب ب » ـ « كة ت » ـ « حيث ث » ـ بالإدغام ـ مقاطع مغلقة ، وقد ترتب عليها خلط أجزاء كلمتين بعضهما ببعض ، ومنشأ ذلك وقوع صوتين ساكنين بين علتين ، وقد نسبا إلى مقطع واحد نطقاً ، لكن المعنى القائم على طبيعة التراكيب اللغوية يقتضي الفصل بينهما بجعل كل ساكن ينتسب إلى كلمة تختلف عن الأخرى ، فالباء ، والتاء ، والثاء الأخريات من كلمات « ذهب ـ الشوكة ـ حيث » والأوليات من كلمات « بسمعهم ـ تكون ـ ثقفتموهم » .

ولو وازنا بين هذه القراءة ، وقراءة الفك لوجدنا أن صورة المقاطع مختلفة . فهي مقاطع مفتوحة « بَ بِ ـ تَ تـ ـ ثُ ثَ » .

وهذا الذي يحدث في القراءات يجري مثله في بعض كلمات اللغة ، فلو وازنا بين قولنا « نوق عواسِرُ »(٢) وبين « الذئب عوى سِرْ » لوجدنا شبها صوتيا بين « عواسر » و « عوى سر » ويحار الباحث في صوت العلة « كسرة السين » هل يكون مع « السين » ـ التي هي صوت ساكن ـ مقطعا مفتوحا أو يشكل معها ومع الراء بعدها مقطعا مغلقا ؟

---

(١) ويسمى هذا بالإدغام الكبير وهو ما يلتقي فيه المثلان أو المتجانسان أو المتقاربان مع تحرك الحرف الأول . انظر : البنا الدمياطي : إتحاف فضلاء البشر ص ٢٢ ومحمد مكي : القول المفيد ص ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ومن ذلك الأمثلة التي ذكرها ابن جني في الخصائص ٣/١٢٧ جيب بكر ـ ثوب بكر ونحوهما ، وسيأتي بيان ذلك بعد .

(٢) عسرت الناقة تعسر عَسْراً وهي عاسر وعاسرة : رفعت ذنبها في عدوها . ابن منظور : اللسان ٦/٢٤١ ، ٢٤٢ .

وفهم المعنى ، وطبيعة الكلمات هما اللذان يحددان ذلك .

ففي قولنا : « نوق عواسر » تنضم الكسرة إلى السين ليتكون المقطع المفتوح وفي « الذئب عوى سر » تكون الكسرة مع السين والراء المقطع المغلق « سِرْ » . فالمقطع « سر » في العبارة الأولى جزء من كلمة « عواسر » التي هي صفة لـ « نوق » على حين أنها في « عوى سر » جزء من فعل الأمر « سر » وباختلاف المعنى والتركيب اللغوى للكلمات اختلف التقسيم المقطعى .

ومثل ذلك قولهم : زاحِمْ بعود أوَدَعْ ، وقولهم . طائر أوْدَعُ(١) .

فصوت العلة « الفتحة » - بعد الدال - تكون مقطعا مفتوحا في الكلمة الثانية ، وتكون معها ومع العين مقطعا مغلقا في الكلمة الأولى .

وتتوقف نسبة صوت العلة إلى الساكن السابق لها أو إليه وإلى الساكن بعدها على السياق .

فمعنى المثل المذكور : زاحم بقوة أو فاترك ذلك - كما يرى ابن جنى - أو استعن في أمورك المهمة - كالحرب أو غيرها - بذوى الخبرة من كبار السن أو لا تعرض نفسك لمثل هذه الأمور(٢) ومن هنا يتبين انتساب الفتحة إلى الدال والعين معا لتكون جميعا مقطعا مغلقا ( دع ) والكلمة إذاً فعل أمر كما يقتضى المعنى ، ولا يجوز نسبتها إلى الدال وحدها على اعتبار « أودع » صفة لـ « عود » ، فهذا محض توهم لاختلاف المعنى كما ذكر ابن جنى .

أما في العبارة الثانية فإن المعنى يقتضى نسبة العلة ( الفتحة ) إلى الدال وحدها في كلمة ( أودع ) لتكون مقطعا مفتوحا هو ( دَ ) يليه مقطع آخر مفتوح هو ( عُ ) .

---

(١) العود : الجمل الكبير المسن المدرب ويقال عوّد الرجل تعويدا إذا أسن ، وطائر أودع : تحت حنكه بياض . ابن منظور : اللسان ٤/ ٣١٦ ، ١٠ / ٢٦٧ .

(٢) ابن جنى : الخصائص ٣/ ١٦٩ وابن منظور : اللسان ٤ / ٣١٦ .

وعلى هذا فإذا لم يفهم المعنى القائم على أساسه التقسيم المقطعي لا تتضح حدود الكلمات « أوائلها ونهاياتها » .

ويمكن أن نعثر على تعبيرات عربية - غير ما ذكرناه - تتوقف معرفة حدود الكلمات فيها على المعاني ويعمل المد والجزر عمله في إضافة أجزاء إلى كلمة أو حذفها منها ، وضمها إلى صاحبتها أو استقلالها عنها .

فتعبير « بين الطخا فالعصائب » في قول الشاعر :

خليلي لا يبقى على الدهر فادر  بتيهورة بين الطخا فالعصائب(١)

يحتمل وجهين - حسب المراد -

فإذا نطقت العبارة « الطخا فالعصائب » فهما موضعان(١) والفاء عاطفة وحركتها الضمة .

وإذا نطقت « الطخاف العصائب » فالمراد من اللفظ الأول نوع من السحاب ومن الثاني نوع من الغيم ، والفاء مع حركتها « الكسرة حينئذ » تعدان جزءاً أساسياً في بناء الكلمة الأولى .

وعلى ذلك كلمة « هامأ » في قول الشاعر :

نفلق ها من لم تنله سيوفنا  بأيماننا هام الملوك القماقم

« فالمراد : « ها » « من » فها تنبيه ، و « من لم تنله سيوفنا » نداء . أى : يامن لم تنله سيوفنا خفنا فإنا من عادتنا أن نفلق بسيوفنا هام الملوك فكيف من سواهم »

---

(١) الفادر : الوعل العاقل في الجبل أو المسن العظيم - التيهورة : الرمل المشرف أوما بين قمة الجبل وأسفله أو ما بين أعلى شفير الوادى وأسفله ، والطخا والعصائب : موضعان وقيل العصائب : غيم أحمر تراه في الأفق الغربي والطخاف : السحاب المرتفع الرقيق . انظر ابن منظور : اللسان ٢/٩٥ ، ١٦٣/٥ ، ٣٥٦/٦ ، ١١٥/١١ ، ١١٦ وابن جنى : الخصائص ١٦٨/٣

ومثله قول الآخر :

فملك بالليـــط الذى تحت قشرها كغرقىء بيض كنّه القيضُ من علُ(١)

قال الأصمعى « ملّك إنه من المَـلْك وهو التشديد، وقال ابن الأعرابى : أراد من لك بهذا الليط(٢) .

وواضح هنا أن جعل المنطوق به فى اللفظ السابق كلمة واحدة أو كلمتين يقوم على أساس المعنى ولابن جنى فى هذا الصدد حديث طريف ذكره فى كتابه الخصائص فى فصل له بعنوان « باب فى توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين »(٢) « فالكلمة ليست فى الحقيقة إلا جزءاً من الكلام ، تتكون عادة من مقطع واحد ، أو عدة مقاطع ، وثيقة الاتصال بعضها ببعض ، ولا تكاد تنفصم فى أثناء النطق ، بل تظل مميزة ، واضحة السمع ويساعد - بلاشك - على تمييز تلك المجاميع معانيها المستقلة فى كل لغة »(٣) .

وعلى هذا فالسياق وطبيعة البنية ونحوهما من الظواهر اللغوية كفيلة ببيان المعانى ، وتحديد أوائل الكلمات وأواخرها ، ومقاطعها .

---

(١) يقال للعجين إذا كان متماسكا متينا ملوك وملك ، وملّك كما تملّك المرأة العجين : تشد عجنه - الليط : القشر ، الغرقىء : القشرة الملتزقة ببياض البيض ، والقيض : القشرة العليا اليابسة ، والبيت لأوس بن حجر يصف قوسا بأنه ترك عليها شيئاً من القشر تتمالك به لئلا يبدو قلب القوس فيتشقق وهذا أدعى لقوتها . ويروى فمن لك؟ إلا أن الأول أجود . انظر : ابن منظور : اللسان ١٢/٣٨٥ .

(٢) ابن جنى : الخصائص ٣/١٦٤ — ١٧٣ وقد اقتبسنا منه هذه الأمثلة .

(٣) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١١١ ، ١١٢

## ثانيا ـ النبر والتنغيم

### النبر

هو : الضغط على مقطع معين من الكلمة ، ليصبح أوضح فى النطق من غيره لدى السمع .

يقول كانتنيو : « النبرة هى إشباع مقطع من المقاطع ، بأن تقوى إما ارتفاعه الموسيقى ، أو شدته ، أو مداه ، أو عدة عناصر من هذه العناصر فى نفس الوقت ، وذلك بالنسبة إلى نفس العناصر فى المقاطع المجاورة »(١)

وهذا المعنى الذى عرف حديثا ، له جذوره المعجمية .

فالنبر ـ عند العرب ـ ارتفاع الصوت ، يقال : نبر الرجل نبرة ، إذا تكلم بكلمة فيها علو ، ونبرة المغنى : رفع صوته عن خفض ، والمنبر : مرقاة الخاطب ، سمى بذلك لارتفاعه وعلوه(٢) .

والنبر : مصدر نبر الحرف ينبره نبرا : همزه(٣) ، والنبر بالكلام : الهمز ، والهمز : مثل الغمز والضغط ، ومنه الهمز فى الكلام ، لأنه يضغط ، وقد همزت الحرف فانهمز(٤) .

ويقول سيبويه ـ عن الهمزة ـ إنها : نبرة من الصدر تخرج باجتهاد(٥).

---

(١) كانتنيو : علم أصوات العربية ص ١٩٤ ، ويشير هذا التعريف إلى أشكال النبر : نبر موسيقى « النبر المقطعى العادى » ـ نبر توتر « نبر الهمز مثل شابة ودابة ولا الضالين » ـ نبر طول « هو الناشىء عن إطالة صوت المد »

(٢) ابن منظور : اللسان ٧/٤٠  (٣) نفسه ٧/٣٩

(٤) نفسه ٧/٢٩٣  (٥) سيبويه : الكتاب ٣/ ٥٤٨

وكأن المحدثين لم يزيدوا على القدماء فى تصور فكرة النبر أكثر من تنظيمه ، وتخصيصه بالمقطع(١) .

ويقابل المصطلح العربى للنبر مصطلح انجليزى هو strees وفرنسى هو accent (٢) .

والنبر يستلزم جهدا زائدا يبذل من أعضاء النطق بأسرها من الرئتين والوترين ، والحلق واللسان ، والشفتين ، فيصحب المقطع المنبور هذا الجهد الزائد فيعطيه قوة فى الوضوح والظهور أكثر من المقاطع المجاورة له فى الكلمة ، أما المقطع غير المنبور فيفتر معه نشاط هذه الأعضاء حتى يقل وضوحه فى السمع ولذا فإن المنبور يكون أطول من سواه فى الكلمة ، وأكثر تصويتا .

## وظيفة النبر فى اللغات

لا تخلو أية لغة من النبر ، فكل متحدث — بلغة ما — يضغط على بعض المقاطع فيها ، وإنما الاختلاف بينها فى استخدامه فونيما يغير الصيغ أو المعانى ، أو عدم تأثيره فيهما .

( ا ) نبر الكلمة :

فالنبر فى الكلمة يلعب دورا تمييزيا - فى بعض اللغات - فيفرق بين الصيغ ، أو المعانى فيها ، بحيث لا يفهم المراد إلا بوجوده .

ومن هذا الصنف اللغات الهند وأوربية القديمة ، ففيها تميز النبرة بين

---

(١) د . شاهين : القراءات القرآنية ص ٢٥

(٢) كانتنيو : علم أصوات العربية ص ١٩٥

الصيغ النحوية ، أو بين الكلمات ، وذلك بحسب مكان وقوعها منها أو بحسب جنسها ، ولذلك عالج النحاة الهنود ، واليونانيون ، واللاتينيون مسألة نبرة الكلمة الموسيقية ، وتحديد مكانها .

واللغة الإنجليزية من هذا القبيل ، فالنبر فيها يحدد صيغة الكلمة فعلا أو اسما ، فكلمة import إذا نبر المقطع الأول كانت اسما ، وإذا نبر المقطع الثانى كانت فعلا ، ومثلها torment و augment فلا يفرق بينها حين تستعمل فعلا أو اسما إلا باختلاف النبر(١) .

كما يفرق النبر فيها بين المعانى ، ومن ذلك كلمة august إذا نبر المقطع الأول فهى بمعنى ( شهر أغسطس أو علم شخص ) وإذا نبر المقطع الثانى فهى بمعنى ( مهيب أو جليل ) .

بيد أن معظم الكلمات الإنجليزية لا يؤدى اختلاف نبر المقاطع فيها إلى تغير فى معناها كما فى كلمة pillow ، فالنبر فيها يقع على المقطع الأول ، وكلمة polito يقع فيها على المقطع الثانى .

ولو أن موضع النبر فيها غير — كما يحدث عند من ينطقها من غير الإنجليز — لم يتغير المعنى .

فالفرنسيون يضغطون على المقاطع الأخيرة من الكلمات الإنجليزية التى ينطقونها فتنفر الأذن الإنجليزية من هذا النطاق الذى تشوبه لهجة أجنبية ، قد تؤدى إلى اضطراب الفهم(١) .

والنبر — فى هذا النوع من اللغات — يسمى ( النبر الحر ) حيث لا تقيم تلك اللغات طريقة واحدة للنبر ، أو تحدد مكانا معينا له .

---

(١) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص١١٩

وتسمى — أيضا — ( لغات نبرية ) لما للنبر فيها من أثر واضح .

ومن اللغات ذوات النبر الحر الروسية .

وهناك لغات لا تأثير للنبر فيها على الصيغ أو المعانى .

والنبر فيها ثابت على مقطع معين ، كالفنلندية ، والتشيكية — النبر فيهما على المقطع الأول — والبولندية ، والفرنسية — النبر فيهما على المقطع الأخير .

وتسمى تلك اللغات ( لغات غير نبرية )(١) .

والنبر معنى ثانوى — فى كل اللغات تقريبا — هو التأكيد أو الدلالة على الانفعال .

واللغة العربية تستخدم النبر ، لكن ليس له أثر تمييزى فيها ،ولذا سكت النحاة العرب عنه(٢) .

ويتوقع بعض الباحثين أن فى العربية أمثلة للنبر الذى يفرق بين المعانى، مما يشير إلى أن العرب القدامى استخدموه فى هذا التفريق .

ومما ساقه فى ذلك :

١ — كريم الخلق — كريمو الخلق : فلعل التمييز بين المفرد والجمع كان بالنبر فالنبر على المقطع الأول للدلالة على المفرد ، وعلى المقطع الثانى للدلالة على الجمع .

---

(١) د . مختار : الصوت اللغوى ص ١٨٨ ، ١٨٩

(٢) كانتنيو : علم أصوات العربية ص ١٩٥ ود . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٢٢

٢ — ليلى — ليلاء : فالتفريق بينهما — عند من لا يهمز من العرب — كان على طريق النبر(١) .

مواضع النبر فى الكلمة العربية :

لا ندرى كيف كان العرب ينبرون الكلمات إذ ليس لدينا تسجيل لهذه الظاهرة ولا ندرى بالتأكيد موضع النبر فى العربية الفصحى .

ولما كانت القراءات القرآنية المعاصرة — على لسان القراء — ممثلة — إلى حد كبير — للنطق العربى الفصيح الذى تناقلته الأمة العربية جيلا بعد جيل — استنبطت — على هديها — مواضع النبر فى العربية القديمة ، وهو ما ينطبق على العربية الفصحى المعاصرة(٢) .

وقد حددت مواضع النبر فيها كما يلى :

١ — النبر على المقطع الأول :

إذا توالت ثلاثة مقاطع متماثلة — من النوع المفتوح القصير مثل مقاطع : سَلِم — رحم — هزَم — غمر — فالمنبور هو : س — ر — ع — غ — وهى المقاطع الأولى من تلك الكلمات .

أو كانت تشتمل على أكثر من ثلاثة مقاطع ، إلا أن الثلاثة الأولى من النوع المفتوح القصير مثل مقاطع ( رَقَبةٌ — عقبةٌ — ثمرةٌ ) فالمنبور هو : ر — ع — ث — وهى أولى الكلمات السابقة .

(١) د. مختار : الصوت اللغوى ص ٣١٠ .

(٢) د. نجا : التجويد والأصوات ص ٧٩ ود. أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٢٠ ود. مختار : الصوت اللغوى ص ٣٠٨ .

وكذا إذا كانت الكلمة كلها مقطعا واحدا ( أحادية المقاطع ) كالكلمات الآتية — حال الوقف — : ( بأسْ — نارْ — صُمّ ) .

فالكلمة الأولى من النوع الخامس ( س + ع + س + س ) .

والثانية من النوع الرابع ( س + ع ع + س ) .

والثالثة من النوع الثالث ( س + ع + س )(١) والنبر يقع على كل منها كاملة إذ هى مقطع واحد .

٢ — النبر على المقطع الأخير :

إذا كان هذا المقطع من النوع الرابع (س+ ع ع + س) أو الخامس ( س + ع + س + س ) وذلك حال الوقف على مثل : ( نستعينْ ) و ( المستقرّ ) فالمنبور هو ( عين ) — ( قر ) وهو المقطع الأخير من كل من الكلمتين .

٣ — النبر على المقطع الذى قبل الأخير :

إذا لم يكن المقطع الأخير من النوعين السابقين ، ولم تتوال فى الكلمة ثلاثة مقاطع من نوع واحد ( هو المفتوح القصير ) .

ويكثر نبر المقطع الذى قبل الأخير .

ومن أمثلته : ( انصر أخاك ظالما أومظلوما ) فكل كلمة فى هذه العبارة وقع النبر فيها على المقطع الذى قبل الأخير ، وهو — على الترتيب : ( انْ ) — ( خا ) — ( لِ ) — ( لو ) .

---

(١) د . مختار : الصوت اللغوى ص ٣٠٩ .

٤ — النبر على المقطع الذى يسبق ما قبل الأخير :

فى حالات منها :

(أ) إذا كان المقطع الذى قبل الأخير من النوع الأول ، وسبق بنظير له من النوع الأول أيضا ( المفتوح القصير ) ، مثل : ازدهر ابتكر — انكسر — فالنبر فيها على : د — ت — كـ — وهى المقاطع السابقة لما قبل الأخير .

(ب) إذا كان المقطع الأخير من النوع الثالث ، والذى قبل الأخير من النوع الأول (المفتوح القصير) مثل: ركتبكْ — سلّمكْ — قدّمكْ — حال الوقف عليها — فالنبر فيها على : ركْ — سلْ — قدْ — وهى تعد سابقة للمقطع الذى قبل الأخير .

( جـ ) إذا كان المقطع الأخير من النوع المفتوح الطويل ، والذى قبله من المفتوح القصير مثل : قدّموا — بكّروا — أكرموا — أعلموا — فالنبر فيها على المقطع الذى يسبق ما قبل الأخير — وهو الأول : قد — بكْ — أكْ — أعْ (١) .

ويذكر بعض المستشرقين الأوربيين مثل : كرشتن Kirsten وإربانيوس Erpenius — اعتمادا على ما سمعوه من المثقفين المصريين فى أوائل القرن التاسع عشر ، وهو يمثل العربية الفصحى الحديثة(٢) أو المعاصرة — أن النبر يقع على أول مقطع طويل من الكلمة ابتداء من آخرها وإذا خلت من المقاطع الطويلة وقعت النبرة على المقطع الأول منها ، ثم إن

---

(١) انظر د. مختار : الصوت اللغوى ص ٣٠٩ .

(٢) د . شاهين : القراءات القرآنية ص ٢٧ .

النبرة لا تقع أبتة على المقاطع الطويلة الآخرة ، وذلك نحو ( يقاتلوا )(١) و ( قاتل ) و ( لم يقاتلوا ) — النبرة على ( قا )(٢) .

ويبدو أن كانتنيو صاغ هذه القاعدة فى وصف نبر الكلمة فى الكلام المتصل ، مع أن للكلام حالتين — الوصل والوقف ، وإذا كانت النظرة الأولى أشمل وأدق(٣) .

## انتقال النبر

ينتقل النبر من مقطع إلى آخر فى الكلمات العربية ، وتدعو إلى ذلك أسباب موقعية وتركيبية ، نذكر أهمها :

١ — الاشتقاق : فقد يكون النبر على مقطع فى كلمة مأخوذة من مادة لغوية معينة ، كالفعل الماضى « نفر » للقتال ، فالنبر فيه يقع على المقطع الأول « ن » لتوالى ثلاثة مقاطع من نوع واحد ، وعند صياغة المضارع — من المادة نفسها — « ينفر » يقع النبر على المقطع الذى قبل الأخير وهو « فِ » لانطباق القاعدة الخاصة بنبره فى هذا الموقع .

ومثل ذلك المصدر « انتصار » - مثلا - يقع النبر فيه على المقطع الذى قبل الأخير « صا » فإذا جىء منه بالفعل الماضى انتصر ، وقع النبر فيه على المقطع الثانى - وهو الذى يسبق ماقبل الأخير « تَ » .

ويجعل الدكتور أنيس ذلك النوع من النبر الاشتقاقى أحد العوامل المؤثرة فى سقوط حركات الإعراب فى العامية ، فالنبر فى مثل « يكتب » و « مستفهم » - بالنطق الفصيح - على « تُ » ، و « هِ » ، ولكن (حدث فى لهجات الكلام أن انتقل النبر إلى المقطع الذى قبله ( يَكْ ) و ( تَفْ ) ،

---

(١) كذا بالأصل

(٢) كانتنيو : علم أصوات العربية ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٣) د . شاهين : القراءات القرآنية ص ٢٧

وترتب على هذا الانتقال أن تخلصت الكلمات من أواخرها وبذلك سقطت حركات الإعراب)(١).

٢ - إسناد الفعل إلى الضمائر :

ففي بعض صور إسناد الفعل الماضي إلى ضمائر الرفع المتحركة ينتقل النبر من مكانه الذى كان فيه قبل الإسناد.

فالفعل الماضي ( نفر ) - يقع النبر فيه على المقطع الأول ( نَ ) وعند إسناده إلى ضمير المتكلم ، أو المتكلمين والمخاطب أو المخاطبين - مثلا - يصير ( نفرتُ - نفرنا ) - ( نفرتَ - نفرتم ) فنلاحظ - حينئذ تحول النبر إلى المقطع ( فرْ ) وهو المقطع الذى قبل الأخير .

ويلاحظ أن إسناد الفعل الماضي إلى ضمائر الرفع الساكنة - كألف الاثنين وواو الجماعة - لا يغير من موضع النبر ، فإذا قلنا ( المقاتلان نفرا ) أو ( المقاتلون نفروا للجهاد ) بقى النبر فى الفعلين ( نفرا ) و ( نفروا ) على المقطع الأول لتوالى ثلاثة مقاطع متماثلة .

٣ - جزم المضارع :

يتغير مكان النبر حسب رفع الفعل المضارع وجزمه ، فإذا قلنا - مثلا - ( ينهض الطائر ) فالنبر فى المضارع ( ينهض ) على المقطع الذى قبل الأخير ( هـ ) - كما علمنا من القاعدة الخاصة بذلك - فإذا جزم كقولنا ( لم ينهض ) تغير نوع المقاطع التى يشتمل عليها فأصبح مكونا من مقطعين من النوع الثالث ، ولذا يقع النبر فيه على المقطع الأول وهو ( يَنْ )(٢).

---

(١) د. أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٨٦ .

(١) انظر فى تفصيل ذلك : د. نجا : التجويد والأصوات ص ٧١ ، ٧٢ ود. أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(ب) نبر الجمل :

يقوم هذا النوع من النبر على الضغط على كلمة معينة ، فى إحدى الجمل المنطوقة ، لتكون أوضح من غيرها من كلمات الجملة ، وذلك ، للاهتمام بهذه الكلمة ، أو التأكيد عليها ، ونفى الشك عنها من المتكلم أو السامع .

وهذا السلوك اللغوى شائع فى كثير من اللغات ، ومنها العربية .

فإذا سأل رجل صاحبه قائلا : هل صليت الفجر فى المسجد الحرام ؟

وأبرز كلمة معينة بأن أوضحها صوتيا أكثر من غيرها فى الجملة كان ذلك دليلا على غرض مقصود ، فقد يكون الاهتمام الذى علق بذهن المتكلم متجها إلى الصلاة فى ذاتها ، وقد يكون متجها إلى صلاة الفجر عينها أو إلى ارتباطها بالمسجد الحرام بوقوع صلاة صاحبه فيه .

وقد يكون المتكلم مسلما بكل ذلك إلا أنه يشك فى زمن حدوث صلاة صاحبه وهو ( أمس ) .

وبناء على إمكان اختلاف المراد بذلك ، يميز النبر المعنى : كما يريده المتكلم .

وهكذا لو قال الرجل لصاحبه : ( صليت الفجر فى المسجد الحرام أمس ) . ناسبا ذلك إلى نفسه ، وكان الصاحب يشك فى مضمون كلمة معينة فى الجملة ، فإن المتكلم يؤكد له صحة هذا المضمون بنبرها .

وهذا النوع من النبر يحدث فى الأساليب العربية ، والمواقف الكلامية ، كثيرا سواء فى ذلك الفصيح والعامى ، كما هو ملموس فى أحاديثنا .

وليس المراد بنبر الكلمة أن الضغط يقع عليها كلها ، بل اتباع المنهج الصوتى السابق للنبر ، وهو إبراز أحد مقاطعها حسب القواعد المألوفة للنبر فى اللغة المستعملة فى الكلام(١) .

## النبر فى اللهجات الدارجة

لاريب أن النبر يتطور من وقت لآخر ، ولذا وجدنا اللهجات الدارجة تستعمله استعمالات جديدة ، وتختلف فيما بينها ، ولعل لها قواعدها التى تحكمها وتتوقف معرفتها على دراسته فى كل منها دراسة موضوعية .

وقد ألقى بعض المحدثين الضوء على أمثلة منها لاستنباط القاعدة التى تحكم النبر فيها .

فمن هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس الذى قارن بين مواقع النبر فى لهجة الصعيد ، ولهجة القاهرة ، والوجه البحرى ، فى أمثلة معينة ، منها كلمتا . (ربنا ) و ( علمهم ) فقرر أن الصعيدى ينبر المقطع ( رَبْ ) والمقطع ( مْ ) على حين أن القاهريين وسكان الوجه البحرى ينبرون المقطع (نا) والمقطع ( عَ ) .

فالصعيدى ينتقل بالضغط — فورا — إلى المقطع الثالث إذا كانت الكلمة غير مختتمة بمقطع من النوعين الرابع والخامس . وكان مقطعها الذى قبل الأخير من النوع الأول .

ولكن القاهرى يشترط لذلك أن يتفق المقطعان : ( ما قبل الأخير

---

(١) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٢٣ .

وما يسبقه ) : فى كونهما من النوع الأول(١) .

وكلمة ( كَتب ) ينبر القاهريون منها المقطع الأول ، ومثلها ( مطر ) على حين نلاحظ فى بعض البلاد العربية من ينبر المقطع الثانى ، وذلك لأن لهجاتهم تعمد إلى تسكين أول هاتين الكلمتين ، وأشباههما ، فهما فيها ( كْتب ) — « مْطر »(٢) .

ويقول كانتنيو : ( إن نبرة الكلمة ضعيفة فى أكثر اللهجات الدارجة العربية ، وليس لدينا برهان قاطع ألبتة على أن موقعها من الكلمة موقع قار ؛ فالإنسان يشعر بوجود نبرة جملة أكثر مما يشعر بوجود نبرة كلمة »(٣) .

## التنغيم inonation

هو — كما يقول أستاذنا الدكتور نجا — « ارتفاع الصوت وانخفاضه مراعاة للظرف المؤدى فيه » ، أو تنويع الأداء للعبارة حسب المقام المقولة فيه »(٤) .

ويكون هذا التنويع على مستوى الكلمة ، كما يكون — أيضا — على مستوى الجملة أو العبارة(٥) .

---

(١) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) كانتنيو : علم اصوات العربية ص ١٩٣ .

(٣) نفسه ص ١٩٥ .

(٤) د . نجا : التجويد والأصوات ص٨٥ .

(٥) د . مختار : الصوت اللغوى ص ١٩١ .

فالنوع الأول يعنى : اختلاف درجات الصوت فى الكلمة الواحدة ، فالأصوات التى يتكون منها المقطع الواحد قد تختلف فى درجة الصوت وكذلك الكلمات قد تختلف فيها(١) .

ويسمى ذلك « تون » Tone .

وهذا النوع يستعمل فى بعض اللغات للتفريق بين المعانى كالصينية والنرويجية ، والسويدية ، وبعض لغات جنوب إفريقيا ، وشرق آسيا ، وبعض اللغات الهندية الأمريكية .

مثال ذلك فى الصينية كلمة : « فان » فإنها تؤدى ستة معان حسب توالى درجات الصوت بالنغمة الموسيقية هى : « نوم — يحرق — شجاع — واجب — يقسم — مسحوق »(٢) .

وفى بعض اللهجات الصينية : التتابع ( Ta ) يمكن أن يمثل أربع كلمات مختلفة تبعا للنغمة التى ينطق بها ، هى : يرفع - يتخلل — يضرب — يصدم »(٣) .

وفى لغـــة Mixteco كلمة Zuru إذا نطقت بنغمتين مستويتين متوسطتين فتعنى «جبل» وبنغمة مستوية متوسطة بالإضافة إلى نغمة منخفضة فتعنى « فرشاة »(٣) .

وفى اللغة العربية صور من هذا التنغيم الذى تختلف بحسبه المعانى ، فكلمة «ليل» تدل بنطق خاص على مجرد الظلام ، وبنطق آخر تدل على طوله ، فقد دلل ابن جنى على أن طول الضغط على المقطع الأول « لي » يشير إلى طول الليل يقول : وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها وذلك فيما حكاه

---

(١) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٢٣ .

(٢) نفسه ص ١٢٤ و د . نجا : التجويد والأصوات ص ٧٨ .

(٣) د . مختار : الصوت اللغوى ص ١٩٢ .

صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل وهم يريدون : ليل طويل ، وكأن هذا ، إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحس في كلام القائل من التطويح ، والتطريح ، والتفخيم ، والتعظيم ما يقوم مقام قوله : ليل طويل ، أو نحو ذلك ، وأنت تحس هذا من نفسك ، إذا تأملته » .

وكذلك كلمة « إنسان » : فبنطق خاص تدل دلالة عامة على هذا المخلوق ، فإذا أطيل النطق بالمقطع الذى قبل الأخير ، دل دلالة خاصة على الإنسان الفاضل ، أو الكامل فى صفاته ، وبطريقة أخرى من النطق تدل على ذمه .

يقول ابن جنى : « وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنسانا ، وتمكن الصوت بإنسان ، وتفخمه ، فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك : إنسانا سمحا أوجوادا أونحو ذلك ، وكذلك إن ذممته ، ووصفته بالضيق :قلت : سألناه وكان إنسانا ، وتزوى وجهك وتقطبه ، فيغنى ذلك عن قولك : إنسانا لئيما أو لحِزاً(١) أو مُبخّلا(٢) ، أو نحو ذلك(٣) .

وقد يراد من نبر الكلمة فى العربية تذكر ما بعدها مما عسى أن يكون المتكلم قد نسيه أو غاب عن ذهنه . وقد عقد ابن جنى لذلك بابا فى مطل الحروف(٤) وذكر فيه أن أصوات اللين طويلة ، وقصيرة تمطل ، كما تمطل الحروف الصحيحة ، وسمى ذلك باسم همزة التذكر(٥) .

---

(١) بفتح اللام وكسر الحاء .

(٢) بضم الميم وفتح الباء وتشديد الخاء مفتوحة .

(٣) ابن جنى : الخصائص ٢/ ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٤) نفسه ٣/ ١٢٤ :

(٥) نفسه : ٢/ ٣٣٧ :

فمن أمثلة العلل الطويلة أنك تمطل نحو ( أخواك ضربا ) إذا كنت متذكرا المفعول به أو الظرف أو نحو ذلك ، أي ضربا زيدا ، ونحوه ، وكذلك تمطل الواو إذا تذكرت في نحو: ضربوا ، إذا كنت تتذكر المفعول ، أو الظرف ، أو نحو ذلك ، أي ضربوا زيدا ، أو ضربوا يوم الجمعة ، أو ضربوا قياما ، فتتذكر الحال . وكذلك الياء في نحو ( اضربي ) أي اضربي زيدا ونحوه .

فلما وقفت ومطلت الحرف علم بذلك أنك متطاول إلى كلام تال الأول منوط به ، معقود ما قبله على تضمنه ، وخلطه بجملته(١) .

ومن أمثلة مطال العلل القصيرة قولهم — عند التذكير — مع الفتحة في قمت : قمتا أي قمت يوم الجمعة — ونحو ذلك ؛ ومع الكسرة : أنتي ، أي : أنت عاقلة ، ونحو ذلك ، ومع الضمة : قمتو في ( قمت إلى زيد ) ونحو ذلك(٢) .

وتقول في أشباه العلل نحو : أي وكي : قد فعل كذا أيِ وكيِ معناه أنه كان كذا(٣) .

ومن العرب من يقرأ (اشتروُا الضلالة) - بضم الواو - ومنهم من يكسرها فيقول : ( اشتروِا الضلالة ) ومنهم من يفتحها فيقول : ( اشتروَا الضلالة ) فإن مطلت متذكرا قلت-على الضم - (اشتروو ا) وعلى من كسر : (اشتروى) وعلى من فتح : ( اشتروَا )(٤) .

---

(١) ابن جني : الخصائص ١٢٨/٣
(٢) نفسه ١٣٠/٣
(٣) نفسه ١٣١/٣
(٤) نفسه ١٣٢/٣

ومن أمثلة مطل الحروف الصحاح قولك في ( قد قام ) ونحوه إلا أنك تشك أو تتلوم لرأى تراه من ترك المبادرة بما بعد ذلك : قدى ، وفى (نعم) : نعمى ، أى : نعم قد كان ، أو نعم هو هو ، أو نحوه مما تستذكر ، أو تراخى بذكره(١) .

ومن كان من لغته أن يفتح ، أو يضم لالتقاء الساكنين فقياس قوله أن يفتح ، أو يضم ، عند التذكر ، فيقول - فيما روى عن قطرب - قُمَ الليل - بعَ الثوب - : قما ، وبِعا(٢) .

« ولا شك أن مثل هذا الهمز التذكرى ليس إلا من قبيل التنغيم ، أو النبر الموسيقى »(٣) .

وهذا - كما نرى - ينبىء عن أغراض كثيرة ، كالتقرير ، أو التعجب ، أو أن مزيدا من الكلام سيأتى(٤) .

وقد يستعمل هذا التنوع الموسيقى دون ملاحظة التفريق بين المعانى فى كثير من كلمات اللغة .

ويأخذ التون أشكالا مختلفة ، صعودا ، وهبوطا ، أو يتكون من الصعود والهبوط معا .

أما تنغيم العبارات فهو - كما ذكرنا - عبارة عما يلاحظ من التنوعات الموسيقية فى الكلام .

---

(١) ابن جنى الخصائص ٣/١٣٠

(٢) نفسه ٣/١٣١

(٣) د . شاهين : القراءات القرآنية ص ٢٢

(٤) د . مختار : الصوت اللغوى ص ١٩٣

وهو يرتكز على ما للمتكلم من قدرة على التحكم فى عضلات نطقه ، ويتدخل فى طبيعة النطق والتنغيم موقف الكلام ، وحالة المتكلم النفسية وطبيعة المخاطبين والبيئة التى يلقى فيها الكلام وغير ذلك من الظروف المحيطة .

فموقف الخطابة الدينية يختلف عن موقف التهنئة ، وكلاهما يختلف عن موقف الرثاء والظروف المحيطة بكل تختلف ولكل أسلوبه ، وطرائقه فى نطق العبارات ، ونبراتها الصوتية .

كما أن حالة المتكلم ، وعواطفه ، من مودة أو كراهية ، وتقدير أو احتقار ، وصدق أو كذب ، ونحو ذلك لها آثارها فى التعبير ، وموسيقى الكلام ، وهذا ملموس فى المواقف المتعددة ، وظروفها ، وملابساتها .

وفى كل ذلك تعبير عن اختلاف المشاعر ، ومقتضيات الأحوال وتغير الجمل ، من الاستفهام إلى التأكيد ، إلى الانفعال ، إلى التعجب ، وما شاكل ذلك .

ولكل لغة — من حيث التنغيم ومواقعه وظروفه — نظامها الخاص ولهذا يجب على متعلم اللغة الوقوف على هذه الجوانب حتى لا يفقد تركيبها اللغوى طبيعته الخاصة به .

وقد نلاحظ ذلك واضحا فى العاميات العربية ، وهو يمثل اتجاهات اللهجات المختلفة فى البلاد العربية كالمصرية ، والعراقية ، والسورية ، والمغربية ، والسودانية ، والسعودية ، واللبنانية ، وغيرها ولتنوع ذلك وتعدده فيها يتعذر وضع نظام خاص لطرائق التنغيم فى العربية المعاصرة ، ولهجاتها .

ففى العامية المصرية يستخدم التنغيم للدلالة على الإثبات والنفى .

فعبارة ( أنت عالم ) يمكن أن تتشكل فى النطق العامى بصور صوتية تدل على مراد المتكلم .

فبنغمة ذات نبرات صوتية واثقة تدل على إثبات العلم للمخاطب وبنغمة أخرى تهكمية تنفى العلم عنه .

كما يستخدم التنغيم ـ فى أسلوب آخر ـ ليدل على الإخبار أو الاستفهام .

فإذا قيل لإنسان ( انتفعت بالعلم ) ـ فى العامية ـ يمكن ـ بنغمة خاصة هادئة ـ الدلالة على إعلام المخاطب بانتفاعه بالعلم ، وبنغمة أخرى ذات نبرات انفعالية تفيد هذه العبارة سؤالا المخاطب عن مدى انتفاعه بالعلم .

ويشترك فى بيان المراد بالتنغيم حركات وإشارات وانفعالات تبدو فى تصرفات المتكلم ، وعلى قسمات وجهه ، وكذلك ظروف الاستعمال اللغوى لهذه الجمل والمواقف الكلامية التى تدور فيها .

وهذا معلوم للناطقين باللهجة المصرية .

وبذلك اختفت منها بعض أدوات النفى والاستفهام ، وحل محلها التنغيم ليؤدى مؤداها .

ولا يزال أمر التنغيم غامضا فى العربية ، ويحتاج إلى جهد الموسيقيين(١) وعلماء اللغة .

---

(١) د . نجا : التجويد والأصوات ص ٩٥ و د. أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٢٤

# أثر تجاور الأصوات

لتجاور الأصوات فى اللغة مظهران يدعو كل منهما إلى الانسجام الصوتى ، أحدهما يسمى المماثلة ، والآخر يسمى المخالفة .

(١) المماثلة :

من الطبيعى فى كل لغة أن تأتلف الأصوات المفردة فى مجموعات من المقاطع الصوتية لتؤلف الكلمات التى تتكون منها الجمل والعبارات .

ولا ريب أن عملية الاقتصاد فى الجهد العضلى هدف مقصود للناطقين باللغة فإذا تواءمت الأصوات المتجاورة مخرجا وصفة سهل نطقها وتحققت لها السلاسة والانسجام فلا يتناول التغيير شيئاً منها ، أما إذا كانت متنافرة فى ذلك فإن جهاز النطق يتعثر فى التفوه بها ، وهنا يلزم نوع من التغيير فى بعض تلك الأصوات ليمكن النطق بها دون معاناة أو نفور .

فإذا كان النطق بالمتجاورين أمراً صعباً يستلزم جهدا كبيرا لجأ صاحب اللغة إلى الطريق المؤدية إلى السهولة بتغيير أحدهما حتى ينسجم مع صاحبه صوتيا ، ويسمى ذلك بالمماثلة . (وهذه ظاهرة شائعة فى كل اللغات بصفة عامة ، غير أن اللغات تختلف فى نسبة التأثر وفى نوعه )(١) .

وإذا تجاور صوتان وتأثر أحدهما بالثانى أطلق العلماء على هذا التأثر أحد اصطلاحين هما : ( التأثر الرجعى والتأثر التقدمى ) .

فتأثر الصوت الأول بالثانى يسمونه ( التأثر الرجعى ) .

وتأثر الثانى بالأول يسمونه ( التأثر التقدمى ) .

---

(١) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٢٦ .

وهذان النوعان موجودان فى اللغة العربية(١) بيد أن بعض الباحثين يشير إلى أن الشائع فيها هو النوع الأول(٢) .

ومن أوضح الأمثلة على ذلك صيغة ( افتعل ) مما فاؤه أحد أصوات الإطباق ( ص - ض - ط - ظ ) أو ( د - ذ - ز ) أو ( و - ى ) .

فإذا أخذت هذه الصيغة مما فاؤه أحد أصوات الإطباق مثل ( صرع - صنع - ضرع - ضغن - طلع - طهر - ظعن - ظهر ) أدى ذلك إلى تجاور تاء الافتعال المستفلة مع هذه الأصوات المستعلية المطبقة فيصعب على اللسان أن ينطق ( اصترع - اصتنع - اضترع - اضتغن - اضتلع - اطتهر - اظتعن - اظتهر ) فالانتقال من صوت مطبق إلى صوت مستفل بمثابة الانحدار من من مرتفع ، وذلك يؤدى إلى تعثر اللسان فى النطق ، والانسجام الصوتى يقتضى تحول تاء الافتعال إلى صوت من مخرج التاء له صفة الإطباق التى تقربه من الصوت السابق عليه حتى يأتلف معه ومن هنا أبدلت طاء فقيل : ( اصطرع - اصطنع - اضطرع - اضطغن - اطلع - اطهر - اظطعن - اظطهر )(٣) وبذلك أصبح النطق ميسورا .

وهذا مع الصاد والضاد والظاء نوع من تقريب الصوت من الصوت دون إدغام ، أما الطاء فالإدغام لا غير ، لأن فاء الكلمة ( الطاء الأولى ) والطاء التى حلت محل تاء الافتعال أصبحتا من جنس واحد والأولى ساكنة والثانية متحركة فتدغمان ( لأنها إذا كانت معها من مخرجها فهى الغاية

---

(١) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٢٨ .

(٢) د . مختار : الصوت اللغوى ص ٣٢٣

(٣) سيبويه : الكتاب ٤٢١/٢ ، والأزهرى : التصريح ٣٩١/٢ .

فى قربها فإن زدت على ذلك شيئاً فإنما هو أن تخلص الحرف إلى لفظ أخيه فتدغمه فيه لا محالة )(١) .

وهذا التأثر تقدمى لأن الصوت الثانى تأثر بالأول وقد حدث فى بعض هذه الصيغ نوع آخر من التغير لزيادة السهولة والانسجام ، فقلبت الطاء - التى حلت محل تاء الافتعال - من جنس الصوت السابق عليها ، فإذا كان السابق صاداً أو ظاءاً قلبت الطاء إليه فيتحد الصوتان فيدغمان فتصبح - عند بعضهم - اصّرع - اصّبع - اظّهر(٢) وهذا التأثر تقدمى وإذا كان السابق ضاداً حدث وجهان أحدهما قلب الطاء ضاداً وإدغامهما فيها وهذا هو الأقوى لأنه القياس ، لنبو اللسان بهما دفعة واحدة(٣) منذ بدء اللفظ فتقول ( اضّغن ) وهذا التأثر تقدمى كسابقه .

والثانى هو قلب الضاد طاء وإدغامها فيها فتقول ( اطّغن ) وقد وردت على ذلك قراءة ( ثم أطّره )(٤) وأصلها ( أضطره ) وهذا جائز عند بعض العلماء إلا أن ابن جنى يعتبر هذا الإدغام لغة مرذولة لما فى الضاد من الامتداد والفشو وهى عنده من الحروف التى يدغم فيها ما يجاورها ولا تدغم هى فيها(٤) .

والتأثر - حينئذ - رجعى .

وإذا أخذت صيغة ( افتعل ) مما فاؤه دال أو ذال أو زاى حدثت صعوبة أيضاً على اللسان ، للاختلاف الشديد بين هذه الأصوات وتاء

---

(٤) ابن جنى : الخصائص ٢/٢٣٠

(٢) سيبويه : الكتاب ٢/٤٢١

(٣) ابن جنى : الخصائص ٢/٢٢٧ — ٢٢٩

(٤) ابن جنى : المحتسب ١/١٠٦

الافتعال فى الجهر والهمس أو الشدة والرخاوة مما يجعـــل النطق بهما متجاورين عسيرا .

فإذا بنيت (افتعل) من ( دان ـ ذكر ـ زاد ) ونحوها قلت : ( ادتان ـ اذتكر ـ ازتاد )(١) فالتاء مهموسة فلا تتناسب مع الدال المجهورة قبلها ، والذال والزاى مع جهرهما يمثلان أقصى مراحل الرخاوة والتاء شديدة فالبون بينهما كبير(٢) وللاقتصاد فى الجهد العضلى تحول تاء الافتعال إلى الدال ـ وهى النظير المجهور للتاء ـ حتى يتحقق الانسجام الصوتى فتصبح ( ادّان ـ اذدكر ـ ازداد ) .

ويلجأ العربى إلى زيادة التماثل فى الكلمتين الأخيرتين فيقول فى الأولى: اذّكر ـ بإبدال الدال ذالا وإدغامها فى الذال السابقة عليها وهذا تأثر تقدمى ويقول أيضاً : ( ادّكر ) بقلب الذال دالا وإدغامها فى الدال التى بعدها وهذا تأثر رجعى لتأثر الأول بالثانى، وعليه قوله تعالى ( ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدّكر ) .

ويقول العربى فى الكلمة الثانية : ( ازّاد ) بقلب الدال زايا وإدغامها فى الزاى التى قبلها وهو تأثر تقدمى .

أما بناء ( افتعل ) من واوى الفاء أو يائيها فللعربى فيه مسلكان :

أحدهما : ألا يغير أحد الصوتين ـ تاء الافتعال والواو أو الياء قبلها ـ بل يتركهما بحالها وهو لهجة الحجازيين الذين لا يعبأون بتلاعب الحركات فيقولون فى ( افتعل ) من : وسم ووحد : أوتسم ـ أوتحد ، ومن يبس وينس : ايتبس وايتأس .

أما المسلك الثانى فهو قلب الواو أو الياء تاء وإدغامها فى تاء الافتعال

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢/٤٢١

(٢) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٣١

حتى لا تتأثر كل منهما بالحركات السابقة عليها وهذا لهجة التميميين فيقولون فيما سبق : اتّسم - اتّحد - اتّبس - اتّأس. والتأثر على هذه اللهجة رجعى .

ويلاحظ أن تقريب تاء الافتعال مع ماقبلها فى معظم الصور السابقة واجب لاتفاق الصوتين فى المخرج واختلافهما فى الصفة .

وقد يكون تقريب الصوت من الصوت جائزا فيجرى عند بعض قبائل العرب دون بعض كما إذا اجتمع فى كلمة صوتان تباعد مخرجاهما واختلفا فى بعض الصفات سواء كانا متجاورين أوفصل بينهما فاصل .

ومن ذلك تجاور الصاد الساكنة مع الدال فى ( يصدر ومصدر ) ونحوهما فبعض العرب — من أهل البادية — يشمون الصاد صوت الزاى وبعضهم يقلبها زايا خالصة لما بين الدال والصاد من التنافر ، فالصاد مهموسة والدال مجهورة ويقتضى الانسجام جعلهما معا مجهورين .

وكذلك اجتماع السين مع الطاء أو القاف أو الغين فى مثل : سراط - يساقون — أسبغ ، فأهل البادية أيضا يقلبون الســين صادا إذ السين صوت مستفل وهذه الأصوات مستعلية فأبدلت السين صادا لتقرب منها بالاستعلاء(١) .

وكما يكون التأثر بالمجاورة بين الأصوات الساكنة يكون بين أصوات اللين ومن أمثلة ذلك تأثر الكسرة بالضمة فى مثل ( الحمد لله ) - بضم الدال واللام - وقراءة ( الملائكة اسجدوا ) - بضم التاء - وتأثر الضمة بالكسرة فى قراءة ( الحمد لله ) بكسر الدال واللام وقراءة ( فلإمه الثلث ) بكسر همزة ( أمه ) ومثل ( اضرب الساقين إمك هابل ) بكسر همزة وميم (إمك)

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢/٤٢٦ وابن جنى: الخصائص ٢/٤٤، ٦٨ وسر الصناعة ١/٥٦ ، ٥٧ والمحتسب ٢/٢٨٣ .

وتأثر الفتحة بالكسرة فى قراءة ( براءة من الله )(١) بكسر نون (من) .

وهذه الموافقة بين الحركات ضرب من تجانس الصوت ، وانسجامه ليؤدى إلى الإسراع والخفة ، وهو منسوب لأهل البادية الذين يقتصدون فى الجهد العضلى ، ويعمدون إلى سهولة إخراج الأصوات .

وضم اللام فى لفظ الجلالة تأثر تقدمى على حين أن كسر دال الحمد تبعا اللام الأولى فى لفظ الجلالة تأثر رجعى ، وضم تاء الملائكة تبعا للحركة بعدها تأثر رجعى ، كما أن كسر همزة ( إم ) مناسبة للكسرة قبلها تأثر تقدمى .

وقد يحدث التأثر بين صنفى الأصوات الساكنة واللينة .

ومن تأثر الساكن بالعلة ( اللين ) أن الضمة فى مثل : ( تؤمن - دم ) تجتذب التاء والدال من مقدم الفم إلى الوراء بقدر مايسمح نطقهما ويكون الناتج تاء ودالا شفويتين طبقيتين (٢) .

فالساكن قد يتقدم أو يتأخر مخرجه تبعا لنوع اللين المجاور له .

ومن تأثر صوت اللين بالساكن أن الكسرة - وهى من أصوات اللين الأمامية - تتجه فى مثل ( طب نفسا ) ناحية الخلفية ، والفتحة فى ( صبر ) مثلها ، وذلك تحت تأثير الطاء والصاد .

ومن المعروف فى اللغة العربية أن أصوات الإطباق تمد نفوذها إلى

---

(١) ابن جنى : الخصائص ١٤٤/٣ ، ١٤٥ والمحتسب ٧١/١ ، ٢٤٠ ، ٢٨٣ ، ٣١/٢ .

(٢) د . مختار : الصوت اللغوى ص ٣٢٨ .

مايسبقها ويتبعها من أصوات(١) . ( ولكن هذه التغيرات تحدث بصورة غير واعية ، ولاتفطن إليها أذن السامع ولكنها تظهر بوضوح فى التسجيلات الطيفية ) (٢) .

أنواع التأثر :

عرفنا أن التأثر بالمجاورة يقع بين السواكن ، كما يقع بين العلل ، أو بينهما معا ، ولكن لوضوح التأثر بين السواكن (٣) فصل الباحثون التأثر فيها ، وبينوا اتجاهاته المتعددة وأهمها :

١ — تغير المخرج فقط :

قد يؤدى تجاور صوتين متباعدى المخرج إلى نقل أحدهما إلى مخرج الآخر ، ليتحقق الانسجام الصوتى .

ومن ذلك تجاور النون الساكنة مع الباء فى قوله تعالى ( يا آدم أنبئهم بأسمائهم ، وقوله سبحانه : ( لله الأمر من قبل ومن بعد ) فالنون من طرف اللسان مع اللثة العليا والباء من الشفتين ، ولأن ذلك يحتاج إلى بذل جهد كبير لاختلاف المخرجين تحول النون إلى صوت من مخرج الباء له صفة الغنة وهو الميم ، وهذا يقلل من الجهد العضلى .

ومن ذلك قلب تاء المخاطب كافا فى قولهم ( عصيك ) يريدون (عصيت) وعليه قول الشاعر :

---

(١) د . مختار : الصوت اللغوى ص ٣٢٩ .

(٢) نفسه ص ٣٢٨ .

(٣) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٣٠ .

يا ابن الزبير طالما عصيكا
وطالما عنيتنا إليكا

وكان سحيم إذا أنشد شعراً جيداً يقول : أحسنك والله ، يريد : أحسنت(١) .

فقد انتقلت التاء من مخرجها متجهة نحو أقصى الحنك (٢) .

وتكثر عملية انتقال المخارج بين الأصوات اللسانية بعضها وبعض ، أما الأصوات الشفوية والحلقية فلا يكاد ينتقل صوت من أصواتهما إلى مخرج آخر في منطقة أخرى ولكن ينتقل غيرها إليها (٣) .

٢ — تغيير الصفة فقط :

إذا التقى صوتان متحدا المخرج ومختلفا الصفات كما إذا اختلفا في الجهر والهمس ، فإن الانسجام الصوتي يقتضي تحول أحدهما إلى صفة صاحبه فيكونان مجهورين أو مهموسين .

ويتمثل ذلك في إبدال تاء الافتعال طاءاً أو دالا ففي مثل اصطبر لم ترد على تغيير صفة التاء من الاستفال إلى الاستعلاء بقلبها طاءاً ومثلها قلبها دالا في ازدان ونحوه فالتاء المهموسة تغيرت صفتها بقلبها إلى النظير المجهور وهو الدال .

---

(١) ابن جنى : سر الصناعة ٢٨١/١ والأشمونى ٢٨٢/٤، ٢٨٣

(٢) د . نجا : التجويد والأصوات ص١٠٠ود. أنيس : الأصوات اللغوية ص١٣٣ ويشك الدكتور أنيس فى صحة هذه الرواية بقلب التاء كافا ويقول: إن الأولى العكس - أى قلب الكاف تاء لأنه الشائع فى لغة الأطفال مثل: « تلب » فى كلب و ( tat ) فى ( cat ) ، والكبار يقولون (اسقنجرية) فى ( اسكندرية ) انظر ص١٣٣ ، ١٥٨ لكننا لا نرى فى ذلك دليلا كافيا على الشك فى صحة الرواية القديمة

(٣) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

ومن ذلك قوله تعالى ( قد تبين الرشد من الغى ) فالدال المجهورة أخذت صفة التاء المهموسة بتحولها إلى صورتها فى النطق .

والمخرج فى كل ذلك باق وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا لأن هذه الأصوات ( ت — د — ط ) مجموعة واحدة مكانها هذا المخرج .

وكذلك قوله تعالى ( يا بنى اركب معنا ) فالباء والميم من الشفتين ، غير أن الهواء يتخذ طريقه خلال الفم مع الباء ، وخلال الأنف مع الميم بما يظهر صفة الغنة فيها ، ومع البـــاء ينحبس الهواء ولذا توصف بالشدة ، أما الميم فيتسرب جزء من الهواء معها بحيث لا يحـــدث حفيفا ، ولذلك توصف بالتوسط ، فلما تجاورتا أخذت الباء طريق الميم فتحولت إليها وأدغمت فيها .

٣ — تغير المخرج والصفة معا :

إذا تجاور صوتان متقاربان فى المخرج ، ويختلفان فى بعض الصفات فقد يقتضى الانسجام الصوتى قلب أحدهما إلى صورة الآخر . وبذلك ينتقل من مخرجه إلى مخرج صاحبه ، وتتغير معه صفاته ، وهنا يتماثل الصوتان فيدغمان ، وذلك أدعى إلى الاقتصاد فى الجهد العضلى .

ومن أمثلة ذلك قلب الدال المبدلة من تاء الافتعال ذالا أو زايا فى بعض الصور النطقية مثل : اذّكر ) ( ازّان ) أو تحول الذال — الواقعة فاء لافتعل — دالا مثل «ادّكر» فالدال من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا والذال من طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا والزاى من طرفه مع أصول الثنايا السفلى وهى مخارج متقاربة كما ترى ، إلا أن هذه الأصوات مختلفـة فى الشـــدة والرخاوة ، فتحولت الدال الشديدة إلى ذال

أوزاى رخوة ، وبذلك انتقلت من مخرجها إلى مخرج الصوت الذى تماثلت معه .

وكذلك قوله تعالى (اثـاقلتم إلى الأرض) فأصلها « تثاقلتم » فتجاورت التاء الشديدة مع الثاء الرخوة ، وهما متقاربتان مخرجا فالتاء مخرجها كما سبق ، والثاء من طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا ، وتقليلا للجهد العضلى حولت التاء إلى ثاء فتغير المخرج وتغيرت الصفة كذلك ثم أدغمتا .

وفى قوله تعالى (قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) جاورت الدال المجهورة الشديدة السين المهموسة الرخوة وهما متقاربتان مخرجا فمخرج الدال كما نعلم ومخرج السين طرف اللسان مع أصول الثنايا السفلى فليتحقق الانسجام الصوتى قلبت الدال سينا وأخذت صفاتها من الهمس والرخاوة وأدغمت فيها .

٤ — الإدغام :

هو إدخال حرف فى حرف بحيث يرتفع بهما اللسان ارتفاعة واحدة(١) وعرفه ابن جنى بأنه « تقريب صوت من صوت »(٢) وقد قسمه القراء إلى صغير وكبير . فالصغير هو ماسكن فيه الحرف الأول ، والكبير ماتحرك فيه (٣)

---

(١) محمد مكى : القول المفيد ص ١٠٤ ، د . نجا : التجويد والأصوات ص ١٠١

(٢) ابن جنى : الخصائص ٢ / ٢٢٧ .

(٣) محمد مكى : القول المفيد ص١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١١ ، والبناء الدمياطى: إتحاف فضلاء البشر ص٢٢ وعلى محمد الضباع: شرح الشاطبية ص٣٥ وهذا =

وعلى هذا يلتقى المثلان والمتجانسان والمتقاربان .

فالمثلان هما : الصوتان المتحدان فى المخرج والصفة كالتاءين والراءين وغير ذلك .

والمتجانسان هما : المتفقان فى المخرج المختلفان فى الصفة كالتاء والطاء ، والسين والصاد .

والمتقاربان : هما : الصوتان اللذان بينهما تقارب فى المخرج أو الصفة أو فيهما كالدال والسين أو الشين والذال والزاى واللام مع الراء(١)

فإذا سكن الأول وتحرك الثانى فى المثلين فالإدغام واجب ، وهذا خارج عن نطاق التأثر والتأثير الذى نحن بصدده فى تجاور الأصوات على نحو يدعوها إلى التماثل والانسجام الصوتى .

ولقاء المثلين متحركين يوجب الإظهار إلا عند السوسى الذى أجاز الإدغام مثل (مناسككم) - فى البقرة - و (ماسلككم) - فى المدثر - وقد مرت أمثلة لذلك عند حديثنا عن تحديد المقطع الصوتى .

أما لقاء المتجانسين والمتقاربين فهو مجـــال خصب لتحقيق هذا التأثر والانسجام .

---

= يعنى أن مايسمى صغيراً يقوم على إدغام حرفين متصلين اتصالا مباشرا وما يسمى كبيرا يقوم على إدغام حرفين تفصل بينهما حركة ، ويقع الإدغام فى هذه الحالة بسقوط الحركة أولا - أى بذهاب مقطع من مقاطع الكلمة - ثم بإدغام أحد الحرفين فى الآخر، وفى كلتا الحالتين لايجوز الإدغام إلا إذا كان الحرف الثانى متبوعا بحركة . كانتنيو : علم أصوات العربية ص ٣٩

(١) البنا الدمياطى: إتحاف فضلاء البشر ص٢١ وعلى محمد الضباع: شرح الشاطبية ص ٣٥

ومن ذلك فى المتجانسين إدغام القاف فى الكاف مثل ( ألم نخلقكم ) والطاء فى الصاد فى مثل « اصبر » وفى الضاد مثل «اطمن» ونحو ذلك، هذا فى كلمة واحدة، وفى كلمتين كإدغام التاء فى الطاء مثل ( وقالت طائفة ) والذال فى الظاء مثل ( إذ ظلمتم ) واللام فى الراء مثل : ( بل ران على قلوبهم ) والقاف فى الكاف مثل ( خلق كل شىء ) والسين فى الزاى فى ( وإذا النفوس زوجت )(١)

ومنه فى المتقاربين إدغام النون فى الميم فى ( امحى ) و ( اماز ) والتاء فى الثاء نحو ( اثاقل )(٢) هذا فى كلمة، وفى كلمتين مثل إدغام الدال فى الذال أو الزاى أو الظاء كقوله تعالى ( ولقد ذرأنا - ولقد زينا - لقد ظلمك وكإدغام التاء فى الثاء مثل ( كذبت ثمود ) والدال فى الثاء مثل ( من يرد ثواب الدنيا ) والذال فى السين مثل ( إذ سمعتموه ) .

وللإدغام حالتان :

إحداهما : يفنى فيها أحد الصوتين فى الآخر كالأمثلة التى ذكرناها فقد تحول أحد الصوتين إلى صاحبه وفنى فيه ويسمى القراء ذلك إدغاما كاملا .

والثانية : لايتم فيه فناء أحد الصوتين فى الآخر، بل تبقى بعض آثار الصوت الفانى، كبقاء غنة النون بعد إدغامها فى الواو أو الياء إذا تجاورتا وسبقت النون ساكنة كقوله تعالى ( ومالهم من دونه من وال ) وقوله عز حكمه ( من يهد الله فهو المهتد ) ويسمى ذلك إدغاما ناقصا(١)

---

(١) الضباع : شرح الشاطبية ص ٤، ٤١، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٥ وانظر البنا الدمياطى : إتحاف فضلاء البشر ص ٢١ - ٢٧

(٢) البنا الدمياطى : إتحاف فضلاء البشر ص ٣١

ولما كان الإدغام إدخالا للصوت الأول فى الصوت الثانى عد من التأثر الرجعى(١)

وجميع الأصوات تقبل الإدغام إلا أصوات الحلق فإنها تستعصى على على الإدغام فهى لاتقبل الفناء فى غيرها(٢)

(ب) المخالفة :

فى الوقت الذى تدعو فيه ظروف لغوية معينة الأصوات المتخالفة إلى التماثل ليتحقق الانسجام الصوتى بينها ، تدعو ظروف لغوية أخرى الأصوات المتماثلة إلى التخالف ليتحقق الانسجام الصوتى أيضا .

فكما أن المماثلة هى تقريب الصوت من الصوت ، فالمخالفة هى : تحويل أحد المتماثلين إلى صوت آخر منعا للثقل وتحقيقا للانسجام .

ولاتعارض بين الاتجاهين ، فقد أوضحنا الداعى إلى المماثلة وهو الصعوبة التى قد تعترى النطق ، وتدعو إلى التخفيف والاقتصاد فى الجهد العضلى .

وأيضا فإن نطق الصوتين المتماثلين قد يكون سهلا ميسورا لا يستنفد

---

(١) قد تحدث قبل الإدغام حالة التماثل بين الصوتين ولها صور مختلفة كما فى الأمثلة المشار إليها فتدخل فى أحد نوعى التأثر الرجعى أو التقدمى حسب نوع التماثل الذى حدث بها

(٢) البنا الدمياطى : إتحاف فضلاء البشر ص ٢٧ و د . نجا : التجويد والأصوات ص ١٠١ و د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٣٤

جهداً عضلياً كبيراً وقد يستدعى التماثل مجهوداً عضلياً أكثر فيقتضى ذلك التخفيف بالمخالفة لتحقيق السهولة فى النطق .

فى مثل ( قطّع وعلّم ) يسهل النطق بالإدغام ، إذ اللسان ينبو عنهما معاً نبوة واحدة (١) ولكن المثلين إذا لم يدغم أحدهما فى الآخر يثقلان على اللسان ، لأن الرجوع من أحدهما بعد الانتقال عنه إلى الآخر بسبب صعوبة فى النطق كما فى (أملّ ) على وزن (أفعل) ولذا أبدلت اللام الثانية ( ألفا ) فيقال : ( أملى ) وكذا إذا كثرت المتماثلات كما فى ( تظنن ) فالنطق بثلاث نونات ثقيل على اللسان ولذا أبدلت إحداها ألفا فقيل ( تظنّى ) ( ولا إنكار للتخفيف بإبدال أحد المتماثلين ياء )(٢) .

ويقول علماء اللغة المحدثون: إن المماثلة - بسلوكها الذى شرحناه - تقلل من الخلافات بين الفونيمات ذلك التفريق الذى لاغنى عنه للتفاهم ، وبذا فإن عامل المخالفة يستخدم لإعادة الخلافات التى لاغنى عنها ، ولإبراز الفونيمات فى صورة أكثر استقلالية (٣) .

ولو أن المماثلة تركت تعمل عملها دون عوائق فربما أدى ذلك إلى خلط الأبنية وعدم معرفة أصول الكلمات .

وظاهرة المخالفة موجودة فى كل اللغات وقد شاعت فى كثير من اللغات السامية(٤) وقد لاحظها القدماء فى العربية وأشار إليها سيبويه فى « باب ماشذ فأبدل مكان اللام ياء كراهية التضعيف وليس بمطرد » ومثل لها بقولهم

(١) ابن جنى : الخصائص ٢/٢٢٧

(٢) نفسه ٢ / ٢٣٢ .

(٣) د . مختار : الصوت اللغوى ص ٣٢٠

(٤) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٥٢ .

تسرّيت وتظنّيت وتقصّيت ، وأصلها : تسررت وتظننت وتقصصت(١)

ونبه ابن جنى - أيضا - على استثقالهم المثلين حتى قلبوا أحدهما في نحو « أمليت» وأصلها ( أمللت ) وقولهم ( لاوربيك لا أفعل) يريدون: لاوربك لا أفعل(٢) وقولهم في ( أما ) ( أيما ) وقراءة بعضهم ( إيلا ولاذمة ) في ( إلا ولاذمة )(٣) .

ولاحظ بعض الباحثين المحدثين أن كل صوتين متماثلين أو أكثر يتغير أحدهما إلى صوت لين طويل - وهو الغالب - أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين في بعض الأحيان ولا سيما اللام والنون(٤) .

وضرب لذلك أمثلة منها :

١ - الطخ : البسط - طخا - كسعى - بسط .

٢ - زحّه : نحّاه عن موضعه - زاح يزيح : بعد وذهب .

٣ - تحدّس الأخبار ، وتحندس الليل .

٤ - الرس : دفن الميت ، والرمس : الدفن أيضا (٤).

والمخالفة - كما يرى - لاتكاد تتم إلا حين يتجاور صوتان من أصوات الإطباق ، أو الأصوات الرخوة ، على أن المخالفة قد تكون - في النادر

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٤٠١ .
(٢) ابن جنى : الخصائص ٢/ ٢٣١ .
(٣) نفسه : ٢ /٦٥ والمحتسب ١ /٢٨٣ .
(٤) د . أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

من الأحيان ـ بين الأصوات الشديدة مثل: ( إجّـار ) ـ التي روى فيها ( إنجار ) وكذلك ( إجاص ) التي روى فيها أيضا ـ ( إنجاص ) (١) .

فالمخالفة تجرى بين الحروف التي تحتاج إلى جهد عضلى ، وفى غير ذلك يبقى المثلان دون تغيير ( كاللامين والنونين فلا تتناولهما عملية المخالفة إلا فى النادر من الأحيان .

وقد استنتج المستشرق Hurwits أن الكلمات العربية الكبيرة البنية ، التي تشتمل على راء أو لام أو نون أو ميم قد تولدت نتيجة عامل المخالفة بين صوتين متماثلين مثل : حرجل ( حجّل ) وجلمد ( جمّد ) ، وعنكب ( عكّب ) و ( عرقب ) عقّب وقرمط ( قمّط ) ، وفلطح ( فطّح ) .

وهو يؤيد استخدام الحروف الشبيهة بأصوات اللين ، فى مجال المخالفة بقوله : ( يوجد غالبا مقابلات مضعفة للصيغ السابقة ، وهذا يعنى أن العقل السامى كان يعتبر هذه الصيغ المزيدة مقابلة للصيغ المضعفة ) و ( تعد الحروف المائعة عادة وسيلة مخالفة للتضعيف فى الصيغ المضعفة القديمة )(٢) .

وهذا رأى له وجاهته ، وهو قائم على أساس نظريات علمائنا القدماء فى زيادة الحروف(٣) إلا أنه احتمال مخالف لما بنى عليه الدكتور أنيس

---

(١) د : أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٥٥ .

(٢) د . مختار : الصوت اللغوى ص ٣٣٠ .

(٣) فقد اختلف البصريون والكوفيون فى الزائد على ثلاثة أحرف من الكلمات ، وحقيقة المزيد فيها هل هو من أصول الكلمة التي وضعت ابتداء أو أنه زيد فى مرحلة متأخرة ؟ كما قيل بتداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية . انظر : ابن الأنبارى: الإنصاف فى مسائل الخلاف ، المسألة =

وجهته ، فى تغير المتماثلين ، فمعظم الأمثلة لا تشتمل على صوتين من أصوات الإطباق ، أو الأصوات الرخوة .

أضف إلى ذلك أنى بملاحظتى الشخصية لهذه الأمثلة تبينت أن بعضها يتفق أو يقترب فيه المضعف ، ومقابله فى المعنى ، وبعضها يختلفان فيه اختلافا شديدا .

فالمضعف ( فطّح ) ومقابله ( فلطح ) متفقان فى المعنى تماما .

جاء فى لسان العرب : الفطح - بفتح الفاء وسكون الطاء - : عرض فى وسط الرأس ، وفطح الحديدة - بتشديد الطاء - عرّضها ، وسواها لمسحاة أو معزق ، أو غيره ، وفَطح العود وفطّحه - بتخفيف الطاء وتشديدها — براه وعرضه(١) .

والمضعف ( عقّب ) ومقابله ( عرقب ) يدوران فى فلك معنوى واحد

يقال : عقِب القدم وعقْبها - بكسر القاف وسكون - مؤخرها ، وعقب كل شىء : آخره والجمع ( أعقاب ) ومنه الحديث : ويل للأعقاب من النار (٢) .

وعقب بمعنى تعاقب : أى جاء هذا بعد ذاك ، وكل من عمل عملا ثم عاد إليه فقد عقّب ، وعقّب الحاكم على حكم من قبله : إذا حكم بعد حكمه

---

= ١١٤ ج ٢ ص ٧٩٣ — ٧٩٥ وسيبويه : الكتاب ٢ / ٢٣٤ وابن جنى : الخصائص ٢ / ٤٤ ، ٥٥ وعبد الله أمين : الاشتقاق ص ٤٠٦ - ٤١٢ .

(١) ٣ / ٣٧٩ .

(٢) ابن منظور : اللسان ٢ / ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١١ .

بغيره ، ومنه قوله تعالى :(لامعقب لحكمه) أى لا أحد يتعقب حكمه بنقض ولا تغيير (١) .

والعرقوب : العصب المؤثر فوق عقب الإنسان ، وعرقوب الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها ، وعرقب الدابة : قطع عرقوبها ، ويقال: عَرْقِبْ لبعيرك أى : ارفع بعرقوبها حتى يقوم (٢) وفى الحديث : أنه بعث أم سليم لتنظر له امرأة فقال : انظرى إلى عقبيها ، أو عرقوبيها (٣) :

فالعقب أو العرقوب المحسوس ، وحدوث عمل إثر عمل آخر - وهو أمر معنوى مترابطان ، والمعنوى متفرع عن المحسوس .

والمضعف (قمّط) ومقابلة (قرمط) متقاربان فى المعانى ، وليسا متفقين على سبيل الحقيقة .

يقال : قمطه يقمطه قمطاً : بفتح الميم فى الماضى وضمها فى المضارع - وقمطه - بتضعيف الميم - شد يديه ، ورجليه ، واسم ذلك الحبل : القِماط ، والقماط : حبل يشد به قوائم الشاة عند الذبح ، وكذا مايشد به الصبى فى المهد (٤) .

وقرمط فى خطوه : إذا قارب مابين قدميه ، والقرمطة فى الخطو : من آثار الكِبَر ، والقرمطة فى الخط : دقة الكتابة ، وتدانى الحروف (٥) .

---

(١) الرازى : مختار الصحاح ص ٤٤٤ .
(٢) ابن منظور : اللسان ٢/٨٣ ، ٨٤ :
(٣) نفسه ٢/١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١١
(٤) نفسه ٩/٣٦١ .
(٥) الفيروزبادى : القاموس ١/٢٨٤ وابن منظور : اللسان ٤/١٠٤ ، ١٠٥ والزبيدى : تاج العروس ٧/٥١٧ .

فالشد بين الرجلين ، ومقاربة الخطى ، أو تدانى الكتابة معان متقاربة ومن الجائز أن أحدها تفرع عن الآخر .

والمضعف (جمّد) ومقابله (جلمد) لا يتلاقيان فى المعنى إلا على سبيل المجاز جمد الماءُ وكل سائل كنصر وكرم جمداً وجمودا : ضد ذاب ، فهو جامد وجمد بفتح الجيم وسكون الميم ـ والجمد ـ محركة ـ ، الثلج ، والجُمْد والجُمُد والجَمَد : ـ بسكون الميم أو ضمها أو فتحها ـ ما ارتفع من الأرض ، ومكان صلب مرتفع .

وجمّد بتشديد الميم ـ تجميداً : حاول أن يجمد ، وسيف جماد ـ بتشديد الميم ـ : صارم والجلمد ـ بسكون اللام ـ والجلمود ـ بضم الجيم ـ الصخر ، والرجل الشديد ، والجلمد القطيع الضخم من الإبل ، وأرض جلمدة : حجِرة ـ بتشديد الجيم ـ أو ذات حجارة (١) .

والمضعف ( عكب) ومقابله (عنكب ) يختلفان فى بعض المعانى ويشتركان فى بعضها .

يقال : عكّبت النارُ تعكيباً : دخنت ، وتعكبته الهموم : ركبته (٢) .

ولم أجد فعلا بصورة المقابل ( عنكب ) فى المعاجم ، وإنما ذكر فى المادة ( العنكبوت ) و ( العنكب ) الدويبة التى تنسج نسجا رقيقا مهلهلا (٣) .

وعن الأزهرى : يقال للتيس : إنه لمتنكب القرن ـ بفتح الكاف ـ وهو

---

(١) الفيروز بادى : القاموس ط السعادة ١/٢٨٤ وابن منظور : اللسان ٤/١٠٤ ، ١٠٥ والزبيدى : تاج العروس ٧/٥١٧ .

(٢) الفيروزبادى : القاموس ١/١٠٧

(٣) ابن منظور : اللسان ٢/١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

الملتوى القرن ، حتى كأنه حلقة-بفتح الحاء وسكون اللام - و( وعنكب )- كجعفر - ماء بأجأ لبنى فرير بن عنين(١) بن سلامان(٢) .

والمادة الرباعية — بالتضعيف أو بالنون مكانه — متفقة مع المادة الثلاثية فى معنى البخار أو الدخان، والعنكبوت ، على حين أن المادة الثلاثية أوسع معنى .

فالعكاب - بضم العين-البخار أو الدخان، والعكاب والعكب- بضم العين وسكون الكاف-اسم لجمع العنكبوت،وليس بجمع ، لأن العنكبوت رباعى.

والعكب - بفتح العين والكاف - تدانى أصابع الرجل بعضها إلى بعض وغلظ فى لحى (٣) الإنسان،وشفته ، والعكب- بفتح العين وسكون الكاف- الغبار ، والعكوب-بضم العين-مصدر عكبت القدر ثار عكابها-بضم العين-وهو بخارها ، وازدحام الإبل على الحوض وعكوف الطير والخيل ونحوهما(٤)

ومن هذا نرى أن أصل المادة الثلاثية له عدة معان ، والمضعف خاص ببعضها ، والمشتمل على النون له معان مختلفة عن المادتين كالتواء القرن ، وماء بنى فرير ، وهذا يدل على أن تفرع إحداها عن الأخرى على ماذهب إليه هذا الباحث بجزء احتمال ، فالاتفاق فى المعنى أساس هذا البحث .

أما المضعف ( حجّـل ) ومقابله ( حرجل ) فمختلفا المعنى تماما .

يقال : حجل المقيد يحجل - بفتح الجيم فى الماضى وضمها فى المضارع - حجْـلا وحجَلانا وحجّـل بتضعيف الجيم - نزا فى مشيه ، والإنسان : إذا رفع رجلا ، وتريث فى مشيه على رجل ، فقد حجل ، والحجلان-بفتح الحاء

---

(١) بضم العين وفتح النون فى (عنين) وفتح سين (سلامان) .

(٢) الزبيدى : تاج العروس ٣/٤٤٧ .

(٣) بفتح اللام وسكون الحاء .

(٣) ابن منظور : اللسان ٢/١١٧ ، ١١٨

والجيم – والحجل – بسكون الجيم – مشية المقيد (١) (ويطلق الحجل – بسكون الجيم – على القيد كذلك ، والتحجيل بياض فى قوائم الفرس ، أو فى ثلاث منها ، أو فى رجليه ، قل أو كثر ، بعد أن يجاوز الأرساغ ، ولا يجاوز الركبتين ، والعرقوبين ، لأنها مواضع ( الأحجال ) وهى الخلاخيل والقيود ، يقال فرس ( محجّل ) – بتشديد الجيم المفتوحة – وقد (حجلت) – بضم الحاء وتشديد الجيم مكسورة – قوائمه – على مالم يسم فاعله (٢) و (المحجل) – بتشديد الجيم مفتوحة – من الخيل : الذى يرتفع البياض فى قوائمه فى موضع القيد ، ومنه ( الغر المحجلون ) – على سبيل الاستعارة مما للفرس ، وحجلت المرأة بنانها – بتشديد الجيم – لونت خضابها .(١)

وفى ( حرجل ) يقال : الحرجل – بضم الحاء والجيم – والحراجل بضم الحاء وكسر الجيم – الطويل – وحرجل : إذا طال ، والحرجل بضم الحاء والجيم الطويل الرجلين ، والحرجل ، بفتح الحاء والجيم — قطيع من الخيل والجماعة من الناس »(٣).

ويلاحظ أن المضعف مستعمل فى المشى واللون ، على حين أن المشتمل على الراء مستعمل فى معان أخرى مختلفة تماما .

والمعروف أن اتفاق المعنى بين المضعف ، ومقابله أساس لصحة قانون المخالفة .

ولعل هذا يؤكد أن الأمر فى تغير أحد المتماثلين — يقتضى استقراء أوسع مما ذهب إليه الباحثان السابقان إذا أردنا وضع قاعدة مطردة لهذا التغيير .

---

(١) ابن منظور اللسان ١٣/١٥٣، ١٥٥ .

(٢) الرازى : مختار الصحاح ص ١٢٤ .

(٣) ابن منظور : اللسان ١٣/١٥٨ .

ولعل العوامل اللغوية تفيد أن المضعف فرع لا أصل فى هذه النماذج أو أن كلا منهما لبيئة خاصة.

أما تغير أحد المتماثلات فهو أمر قد أكدته الأدلة اللغوية الواضحة ، فى تحول أحدها إلى صوت لين ، كما تبين من صحة النماذج اللغوية التى أوردها القدامى ، والمحدثون فى هذا الصدد .

ويرى باحث آخر أن المخالفة تجرى فى الحركات - كما تجرى فى السواكن - ومثل لذلك بإبدال إحدى الضمتين المتتاليتين فتحة فى ( سُرَر ) - بضم السين وفتح الراء الأولى - وإبدال الكسرة فتحة فى صيغة « فعّيل » بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة — فى العاميات العربية — مثل : إكيل وسيد — بكسر الأول وتشديد الثانى — وابدال الفتحة كسرة فى جمع المؤنث السالم حال النصب ، تخلصا من تجاور الفتحة والألف وهما حركتان من جنس واحد(١) .

ولكن ذلك أمر لم يتضح فى العربية ، كما اتضح نظيره فى الأصوات الساكنة .

---

(١) د . مختار : الصوت اللغوى ص٣٣١ .

وبعد :

فإن هذه البحوث تصف الأبنية العربية من جهات متعددة ، وتكشف حقائق كثيرة تتعلق بها ، وهى تمضى بالباحث إلى التعرف على مناهجها وطرائقها التى أحكم صوغها بلسان عربى مبين .

وقد مر بنا حديث العربية المبنى على الاستخفاف والاستثقال، فى تأليف الكلمات من الحروف ، وفى عددها وسكونها وحركتها ، وصحتها واعتلالها والترابط الوثيق بين أبنية العربية والقوانين التى تخضع لها وتبين لنا أن الانسجام والاطراد يسودان هذه الأبنية وأن العقلية العربية قد نظمتها وأحكمت سيرها .

وقد كنا خلال ذلك نعرض هذه المناحى على قوانين علم الأصوات الحديث ، وما اتضح من مناهج البحث فى علم اللغة ، ودائما كنا ننتهى إلى نتائج تعد — فى رأى المنهج الصوتى الحديث — صحيحة حسب ماوصل إليه علمنا فى القضية المدروسة .

وقد عرضت المقطع الصوتى وبينت أموراً صوتية كثيرة تتعلق به من بيان حده ، ووقوعه فى اللغات ، وأنواع المقاطع فى العربية كما تناولت أثر تجاور الأصوات فى شكل البناء اللغوى وهيكله العام ، الذى قد يبقى على صورته وقد يتغير ، وفق النظام الصوتى الذى ألف فيه وجرى تنسيقه عليه .

وقد عرضت لوجهات العرب والغربيين فى ذلك وبينت أن علماءنا العرب كان لهم باع طويل فى هذه الدراسة الصوتية وأن ماوصل إليه الصوتيون المحدثون كان على هدى من دراسة العرب ، وفى اتجاه بحوثهم التى ثبتت جدتها ودقتها .

وإن ماوصلت إليه من نتائج فى هذا الصدد وليد دراسات واسعة وقراءات مستفيضة وقد كنت دائما ألتمس المقصود فى شاردة أو واردة من المسائل المتناثرة فى تضاعيف المصادر وأمهات الكتب ، إلى جانب المراجع

الصوتية واللغوية الحديثة التى حاولت من خلالها الربط بين القديم والحديث بما يؤكد الحقائق العلمية التى وصلت إليها .

ولم أكن متعصباً فى أى موقف من مواقف البحث بل كنت — كما هو دأبى دائماً — أنشد الحقيقة العلمية الموضوعية .

ولذا ناقشت آراء الباحثين والعلماء فى ضوء المنهج العلمى بالأدلة والبراهين التى تؤيد أو تعارض ، حتى يكون الإقناع واضحا والحجة قائمة .

ولعل هذا البحث يضيىء الطريق أمام الرائى والسامع لغتنا ليحس بأن أبنيتها صيغت بعناية وأن نظمها الصوتية تقف رائدة فى مجال النظم التى تجرى عليها اللغات العالمية .

وأملى أن يكون هذا البحث خطوة تتلوها خطوات لبيان آثار العرب فى وضع مناهج ( علم التشكيل الصوتى ) .

وأخيرا أرجو أن يؤدى هذا العمل دوره فى خدمة العربية والباحثين فيها .

والله أسأل عونا ورشدا .

# أهم المصادر


— إبراهيم أنيس ( دكتور )

. الأصوات اللغوية . ط . لجنة البيان العربي ١٩٦١ م

. في اللهجات العربية ط ٣ المطبعة الفنية الحديثة ١٩٦٥ م

. من أسرار اللغة . الأنجلو المصرية . ط الأولى ١٩٥١ م و ط الثالثة ١٩٦٦ م

. موسيقى الشعر . الأنجلو المصرية ط الثالثة ١٩٦٥ م

— إبراهيم السامرائي ( دكتور )

. دراسات في اللغة . ط بغداد ١٩٦١ م

— إبراهيم نجا ( دكتور )

. التجويد والأصوات . ط السعادة

— أحمد بن محمد بن أحمد ( الشهير بالبنا ) الدمياطي

. اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ط ١٣٥٩ هـ

— أحمد مختار عمر ( دكتور )

. دراسة الصوت اللغوي ط الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

— تمام حسان ( دكتور )

. مناهج البحث في اللغة . ط الرسالة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

— جان كانتنيو

• دروس فى علم أصوات العربية . تعريب صالح القرمادى . نشر الجامعة التونيسية

— الخليل بن أحمد الفراهيدى

• العين ج ١ بتحقيق الدكتور عبد الله درويش ط بغداد ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧ م

— خالد زين الدين بن عبد الله ( الأزهرى )

• شرح التصريح ومعه حاشية الشيخ يس زين الدين . ط دار إحياء الكتب العربية ـ المطبعة الأزهرية ١٣٢٥ هـ

— صبحى الصالح ( دكتور )

• دراسات فى فقه اللغة . ط بغداد ١٩٦١ م

— عبد الرحمن بن جلال الدين بن أبى بكر ( السيوطى )

• المزهر بتحقيق محمد أحمدجاد المولى وآخرين . ط دار إحياء الكتب العربية

— عبد الرحمن بن محمد الأنبارى

• الإنصاف فى مسائل الخلاف — ط ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م

— عبد الصبور شاهين ( دكتور )

• القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث . ط دار القلم ١٩٦٦ م

— عبد الفتاح شلبي ( دكتور )

. الإمالة فى القراءات واللهجات العربية . ط دار نهضة مصر . الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

— عبد الله أمين

. الاشتقاق . ط لجنة التأليف ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م

— عبد الله جمال الدين بن يوسف ( ابن هشام )

. أوضح المسالك ومعه منار السالك للأستاذين محمد عبد العزيز النجار وعبد العزيز حسن . ط الفجالة .

— عبد الله الحسينى

. شرح الشافية . المطبعة العامرية ١٣١١ هـ

— عبد الله العلايلى

. مقدمة لدرس لغة العرب . المطبعة العصرية

— عباس محمود العقاد

. اللغة الشاعرة . مطبعة مخيمر ١٩٦٠ و ط الاستقلال

. مقال بعنوان ( مقارنة لغوية فى ضمائر الجنس والعدد ) بمجلة الأزهر عدد جمادى الآخرة ١٣٨١ هـ - نوفمبر ١٩٦١ م

مقال بعنوان ( الصفة فى اللغة العربية ) بمجلة الأزهر عدد رجب ١٣٨١ هـ - ديسمبر ١٩٦١ م

— عثمان بن جني

• الخصائص بتحقيق الأستاذ محمد على النجار. ط دار الكتب المصرية

• سر صناعة الإعراب ج ١ بتحقيق الأستاذ السقا وآخرين . ط ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م ومخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٨١٦ هـ

• المحتسب . ط دار التحرير ١٣٨٦ هـ - ١٣٨٩ هـ

— على بن إسماعيل ( ابن سيدة )

• المخصص . ط الأميرية ببولاق ١٣٢٠ هـ و ط بيروت

— على بن محمد الأشموني .

• منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ومعه حاشية الشيخ محمد بن على الصبان. ط دار إحياء الكتب العربية

— على محمد الضباع

• شرح الشاطبية . ط محمد على صبيح ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م

— عمرو بن عثمان بن قنبر ( سيبويه )

• الكتاب ط بولاق ١٩١٦ م ، ١٩١٧ م

— محمد بن الحسن بن دريد

الجمهرة . مطبعة المعارف بحيدر آباد . الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ

— محمد بن الحسن ( الرضى الاستراباذى )

• شرح الشافية بتحقيق الأستاذ محمد نور الحسن وآخرين ط حجازى و ط تركية أخرى

- محمد مكي نصر :

. نهاية القول المفيد في علم التجويد . ط ١٣٤٩ هـ

- محمود السعران ( دكتور )

. علم اللغة . ط دار المعارف ١٩٦٢ م

- مصطفى جواد ( دكتور )

. المباحث اللغوية في العراق . ط معهد الدراسات العربيـــة العالية .
القاهرة ١٩٥٥ م

# فهرس الموضوعات

( الفصل الثانى )



( الفصل الثالث )



( الفصل الرابع )

# تصويب الأخطاء المطبعية

| صحيفة | سطر | الخطأ | الصواب |
|---|---|---|---|
| ٨ | ١٤ | (١) | (٢) |
| | ١٨ | | سقط سهوا المصدر الخاص بالتعليق (٢) وهو ابن جنى : الخصائص ١/٥٤ ، ٥٧ ، ٧٨ وفى ص ٦٧ يقول : فأعلق يدك بما ذكرناه من أن سبب إهمال ما أهمل إنمـــا هو لضرب من ضروب الاستخفاف . |
| ٩ | ١٤ | واللغات | والبنات |
| ١٠ | ١٠ | وهو | وهى |
| ١١ | ٥ | الغين | العين |
| | | نجمع | بجمع |
| ٨٦ | ١٢ | بإنى | بينى |
| ٩٤ | ١٨ | r | n |
| ١٣٧ | ٧ | كانتينو | كانتنيو |

هناك أخطاء تركت التنبيه عليها لفطنة القارىء الكريم ..

رقم الإيداع بدار الكتب
١٩٧٩/٣٢٣٦م